الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ

صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَـــرُّ فَاعِلِ مَعْنًى بِهَا الْمُشْبِهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ(١)

قد سبق أن المراد بالصفة : ما دَلَّ على معنًى وذاتٍ ، وهذا يشمل : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وأفعل التفضيل ، والصفة المشبهة .

وذكر المصنف أن علامَةَ الصفةِ المشبهة(٢) استحسانُ جَرِّ فاعلها بها ، نحو : «حَسَنٌ الْوَجْهِ ، ومُنْطَلِقٌ اللِّسَانِ ، وطَاهِرُ الْقَلْبِ » والأصْلُ : حَسَنٌ وَجْهُهُ ، ومُنْطَلِقٌ لِسَانُهُ ، وطَاهِرٌ قَلْبُهُ ؛ فوجهه : مرفوع بحسن [على الفاعلية] ولسانُهُ : مرفوع بمنطلق ، وقلبه : مرفوع بطاهر ، وهذا لا يجوز فى غيرها من الصفات ، فلا تقول : « زَيْدٌ ضَارِبُ الأبِ عمراً » تريد ضارب أبوه عمراً ، ولا « زَيْدٌ قَائِمُ الأب غَداً » تريد زيد قَائِمٌ أبوه غداً ، وقد تَقَدَّمَ أن اسم المفعول يجوز إضافته إلى مرفوعه ؛ فتقول : « زَيْدٌ مَضْرُوبُ الأبِ » وهو حينئذٍ جَارٍ مَجْرَى الصفة المشبهة .

* * *

---

(١) « صفة » خبر مقدم « استحسن » فعل ماض مبنى للمجهول « جر » نائب فاعل استحسن ، وجر مضاف و « فاعل » مضاف إليه ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع نعت لصفة « معنى » تمييز ، أو منصوب بنزع الخافض « بها » جار ومجرور متعلق بجر « المشبهة » مبتدأ مؤخر ، وفيه ضمير مستتر فاعل « اسم » مفعول به للمشبهة ، واسم مضاف و « الفاعل » مضاف إليه .

(٢) أشبهت الصفة المشبهة اسم الفاعل من وجهين ؛ الأول : أن كلا منهما يدل على الحدث ومن قام به ، والثانى أن كلا منهما يقبل التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع ، ولما كانت الصفة المشبهة لاتدل على الحدوث الذى يدل عليه اسم الفاعل خالفته نوع مخالفة فى أحد الوجهين ؛ فلذلك انحطت عنه فى العمل ، ولهذا لما خالف أفعل التفضيل اسم الفاعل فى الوجهين جميعاً — فإنه يدل على المشاركة والزيادة لا على الحدث ، ولا يقبل التأنيث والتثنية والجمع — لم يعمل النصب أصلا .

وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ(١)

يعنى أن الصفة المشبَّهة لا تُصاغ من فعل مُتَعَدٍّ ؛ فلا [تقول : « زَيْدٌ قَاتِلُ الأَبِ بَكْراً » تريد قاتلٌ أبوه بكراً ، بل لا] تصاغ إلا من فعل لازم ، نحو : « طَاهِرِ القَلْبِ ، وجَمِيلِ الظَّاهِرِ » ولا تكون إلا للحال ، وهو المراد بقوله : « لحاضر » ؛ فلا تقول : « زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ — غَداً ، أو أَمْس » .

وَنَبَّه بقوله : « كَطَاهِرِ القَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ » على أن الصفة المشبهة إذا كانت من فعل ثلاثى تكون على نوعين ؛ أحدهما : ما وَازَنَ المضارعَ ، نحو : « طاهر القلب » وهذا قليل فيها ، والثانى : ما لم يُوَازنه ، وهو الكثير ، نحو : « جميل الظاهر ، وحَسَن الوجه ، وكَرِيم الأَبِ » وإن كانت من غير ثلاثى وَجَبَ مُوَازَنَتُهَا المضارِعَ ، نحو : « مُنْطَلِقِ اللِّسَانِ » .

* * *

وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعَدَّى لَهَا ، عَلَى الَّذِي قَدْ حُدَّا(٢)

---

(١) « صوغها » صوغ : يجوز أن يكون معطوفاً على « جر » الواقع نائب فاعل فى البيت السابق ، أى : واستحسن صوغها — إلخ ، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف : أى وصوغها واجب من لازم — إلخ ، كذا قالوا مقتصرين على هذين الوجهين ، ويجوز عندى أن يكون قوله : « صوغها » مبتدأ ، وقوله « من لازم » متعلقاً بمحذوف خبر ، وصوغ مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الصفة المشبهة مضاف إليه « من لازم لحاضر » جاران ومجروران متعلقان بصوغ من « صوغها » السابق على الوجهين الأولين « كطاهر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وطاهر مضاف و « القلب » مضاف إليه « جميل » معطوف على طاهر بعاطف مقدر ، وجميل مضاف و « الظاهر » مضاف إليه .

(٢) « وعمل » مبتدأ ، وعمل مضاف ، و « اسم » مضاف إليه ، و « اسم » مضاف و « فاعل » مضاف إليه ، وفاعل مضاف و « المعدى » مضاف إليه على تقدير =

أى : يثبتُ لهذه الصفة عَمَلُ اسمِ الفاعلِ المُتعَدِّى ، وهو : الرفع ، والنَّصْبُ[١] نحو : « زَيْدٌ حَسَنٌ الْوَجْهَ » ففى « حسن » ضمير مرفوع هو الفاعل ، و « الوَجْهَ » منصوب على التشبيه بالمفعول به ؛ لأن « حسناً » شبيه بِضَارِبٍ فعملَ عملَهُ .

وأشار بقوله : «عَلَى الْحَدِّ الذى قد حُدَّا » إلى أن الصفة المشبهة تعمل على الحد الذى سبق فى اسم الفاعل ، وهو أنه لا بد من اعتمادها ، كما أنه لا بد من اعتماده .

* * *

وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ[٢]

= موصوف محذوف ، وأصل الكلام : الفعل المعدى لها جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «على الحد» متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور الواقع خبراً «الذى» نعت للحد ، والجملة من « قد حدا » ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة الذى .

(١) اعلم أولا أن الصفة المشبهة لا تعمل النصب كما يعمله اسم الفاعل ، لأن اسم الفاعل ينصب المفعول به حقيقة : أى الواقع عليه حدثه ، نحو : هذا ضارب عمراً ، فأما الصفة المشبهة فهى مأخوذة من فعل قاصر البتة ، فليس لحدثها من يقع عليه ، ولكن النحاة جعلوا السببى المنصوب بعدها إما تمييزاً ، وإما مشبهاً بالمفعول به : فى كونه منصوباً واقعاً بعد الدال على الحدث ومرفوعه .

ثم اعلم ثانياً أن الصفة المشبهة تنصب الحال ، والتمييز ، والمستثنى ، وظرف الزمان ، وظرف المكان ، والمفعول معه ، وفى نصبها للمفعول المطلق مقال .

(٢) « وسبق » مبتدأ ، وسبق مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه ، والجملة من « تعمل » وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة « فيه » متعلق بتعمل « مجتنب » خبر المبتدأ « وكونه » كون : مبتدأ ، وهو مضاف والهاء مضاف إليه ، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه «ذا» خبر الكون الناقص ، وذا مضاف و « سببية » مضاف إليه «وجب» فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ .

لما كانت الصفة المشبهة فَرْعاً فى العمل عن اسم الفاعل قَصُرَتْ عنه ؛ فلم يجز تقديمُ مَعْمُولِهَا عليها ، كما جاز فى اسم الفاعل ؛ فلا تقول : « زَيْدٌ الْوَجْهَ حَسَنٌ » كما تقول : « زَيْدٌ عَمْراً ضَارِبٌ » ولم تعمل إلا فى سببى ، نحو : « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ » ولا تعمل فى أجنبى ؛ فلا تقول : « زَيْدٌ حَسَنٌ عَمْراً » واسم الفاعل يعمل فى السببى ، والأجنبى ، نحو : « زَيْدٌ ضَارِبٌ غُلَامَهُ ، وَضَارِبٌ عَمْراً » .

* * *

فَارْفَعْ بِهَا ، وَانْصِبْ ، وَجُرَّ — مَعَ أَلْ
وَدُونَ أَلْ — مَصْحُوبَ أَلْ ، وَمَا اتَّصَلْ[1]

بِهَا : مُضَافًا ، أَوْ مُجَرَّداً ، وَلَا
تَجْرُرْ بِهَا — مَعْ أَلْ — سُمًا مِنْ أَلْ خَلَا[2]

---

(١) «فارفع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق بارفع «وانصب ، وجر» معطوفان على ارفع ، وقد حذف متعلقهما لدلالة متعلق الأول عليهما « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من « ها » المجرورة محلا بالباء ، ومع مضاف و « أل » مضاف إليه « ودون أل » دون : ظرف معطوف على قوله « مع أل » السابق «مصحوب أل» مفعول تنازعه كل من الأفعال الثلاثة السابقة — وهى : ارفع ، وانصب ، وجر — « وما » موصول معطوف على « مصحوب أل » السابق « اتصل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة .

(٢) « بها » متعلق باتصل فى البيت السابق « مضافاً » حال من الضمير المستتر فى اتصل « أو مجرداً » معطوف على « مضافا » السابق « ولا » الواو عاطفة ، ولا : ناهية « تجرر » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بها » جار ومجرور متعلق بتجرر « مع أل » ظرف متعلق بمحذوف حال من « ها » المجرور محلا بالباء « سما » مفعول به لتجرر « من أل » متعلق بخلا الآتى « خلا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل نصب صفة لقوله « سما » السابق .

وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا ، وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالْجَوَازِ وُسِمَا(١)

الصفة المشبهة إما أن تكون بالألف واللام ، نحو : « الحسن » أو مجردة عنهما ، نحو : « حسن » وعلى كل من التقديرين لا يخلو المعمولُ من أحوال ستّة :

الأول : أن يكون المعمول بأل ، نحو : « الحسن الوجه ، وحسن الوجه » .

الثانى : أن يكون مضافاً لما فيه أل ، نحو : « الحسن وَجْهِ الأبِ ، وحَسَن وَجْهِ الأبِ » .

الثالث : أن يكون مضافاً إلى ضمير الموصوف ، نحو : « مررت بالرَّجُل الحَسَنِ وَجْهُهُ ، وبرَجُل حَسَن وَجْهُهُ » .

الرابع : أن يكون مضافاً إلى مضاف إلى ضمير الموصوف ، نحو : « مررت بالرَّجُل الحسنِ وَجْهُ غُلاَمِهِ ، وبرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُ غُلاَمِهِ » .

الخامس : أن يكون مجرداً من ألْ دون الإضافة ، نحو : « الحَسَنُ وَجْهُ أَبٍ ، وحَسَن وَجْهُ أَبٍ » .

---

(١) « ومن إضافة » معطوف على قوله : « من أل » فى البيت السابق « لتاليها » الجار والمجرور متعلق بإضافة ، وتالى مضاف وها مضاف إليه « وما » اسم شرط : مبتدأ « لم » نافية جازمة « يخل » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ما » ، والجملة فعل الشرط ، « فهو » الفاء لربط الشرط بالجواب ، هو : ضمير منفصل مبتدأ « بالجواز » متعلق بقوله وسم الآتى « وسما » وسم : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط ، وجملتا الشرط والجواب فى محل رفع خبر عن اسم الشرط الواقع مبتدأ .

السادس : أن يكون المعمول مجرداً من أل والإضافة ، نحو : « الحَسَن وَجْهاً ، وحَسَن وَجْهاً » .

فهذه اثنتا عشرة مسألة ، والمعمولُ فى كل واحدة من هذه المسائل المذكورة : إما أن يرفع ، أو ينصب ، أو يجر .

فيتحصَّلُ حينئذٍ ستٌّ وثلاثون صورةً .

وإلى هذا أشار بقوله : « فارفع بها » أى : بالصفة المشبهة ، « وانصب ، وجر ، مع أل » أى إذا كانت الصفة بأل ، نحـو : « الحسن » « ودون أل » أى إذا كانت الصفة بغير أل ، نحو : « حسن » « مصحوبَ أل » أى المعمولَ المصاحِبَ لأل ، نحو : « الوجه » « وما اتصل بها : مضافاً ، أو مجرداً » أى : والمعمولَ المتصلَ بها — أى : بالصفة — إذا كان المعمولُ مضافاً ، أو مجرداً من الألف واللام والإضافة ، ويدخل تحت قوله : « مضافاً » المعمولُ المضافُ إلى ما فيه أل ، نحو : « وجه الأب » والمضافُ إلى ضمير الموصوف ، نحو : « وجهه » والمضافُ إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف ، نحو : « وجه غلامِهِ » والمضاف إلى المجرد من أل دون الإضافة ، نحو : « وجه أبٍ » .

وأشار بقوله : « ولا تَجُرَّنْ بها مع أل — إلى آخره » إلى أن هذه المسائل ليست كلها على الجواز ، بل يمتنع منهـــا — إذا كانت الصفة بأل — أربعُ مسائل :

الأولى : جَرُّ المعمول المضاف إلى ضمير الموصوف ، نحو : « الحسن وَجْهِهِ » .

الثانية : جَرُّ المعمول المضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف ، نحو : « الحسن وجْهِ غُلاَمِهِ » .

الثالثة : جَرُّ المعمول المضاف إلى المجرد من أل دون الإضافة ، نحو : « الحسن وَجْهِ أبٍ » .

الرابعة : جَرُّ المعمول المجرد من أل والإضافة ، نحو : « الحسن وَجْهٍ » .

فمعنى كلامه « ولا تجرر بها » أى بالصفة المشبهة ، إذا كانت الصفة مع ألْ ، اسماً خَلاَ من أل أو خَلاَ من الإضافة لما فيه أل ، وذلك كالمسائل الأربع .

وما لم يَخْلُ من ذلك يجوز جَرُّهُ كما يجوز رَفْعُهُ ونَصْبُه ؛ كالحسن الْوَجهِ ، والحسن وَجْهِ الأبِ ، وكما يجوز جَرُّ المعمول ونصبه ورفعه إذا كانت الصفة بغير أل على كل حال .

* * *

التَّعَجُّبُ

بِأَفْعَلَ انْطِقْ بَعْدَ « مَا » تَعَجُّبَا أَوْ جِيءْ بِـ « أَفْعِلْ » قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا(١)

وَتِلْوَ أَفْعَلَ انْصِبَنَّهُ : كَـ « مَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا ، وَأَصْدِقْ بِهِمَا(٢)

للتعجب صيغتان(٣) : إحداهما « ما أفعَلَهُ » والثانية « أفْعِلْ بِهِ » وإليهما أشار

---

(١) « بأفعل » جار ومجرور متعلق بقوله « انطق » الآتى « انطق » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بعد» ظرف متعلق بانطق أيضاً ، وبعد مضاف و «ما» مضاف إليه « تعجباً » مفعول لأجله ، أو حال من الضمير المستتر فى « انطق » على التأويل بالمشتق : أى انطق متعجباً « أو » عاطفة « جيء » فعل أمر معطوف على انطق « بأفعل » جار ومجرور متعلق بجيء « قبل » ظرف متعلق بجيء أيضاً ، وقبل مضاف و « مجرور » مضاف إليه « بها » جار ومجرور متعلق بمجرور ، وقصر المجرور للضرورة .

(٢) « وتلو » مفعول لفعل محذوف يفسره ما بعده ، أى : انصب تلو — إلخ ، وتلو مضاف و « أفعل » قصد لفظه : مضاف إليه « انصبنه » انصب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للتوكيد ، والهاء مفعول به « كما » الكاف جارة لقول محذوف ، كما سبق غير مرة ، ما : تعجبية مبتدأ « أوفى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود إلى « ما » « خليلينا » خليلى : مفعول به لأوفى ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقديراً لأنه مثنى ، وهو مضاف ونا مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ « وأصدق » فعل ماض جاء على صورة الأمر « بهما » الباء زائدة ، والضمير فاعل أصدق .

(٣) هاتان الصيغتان هما اللتان عقد النحاة باب التعجب لبيانهما ، فأما العبارات الدالة — بحسب اللغة — على إنشاء التعجب فكثيرة : منها قياسى ، ومنها سماعى ، فالقياسى : أن تحول الفعل الذى تريد التعجب من مدلوله إلى صيغة فعل — بضم العين — وسيأتى ذكر هذا فى باب نعم وبئس ، وأما السماعى فنحو قولهم : لله دره فارساً ! وقولهم : سبحان الله .

أراد « وَأَخْرِيَنْ » بنون التوكيد الخفيفة ، فأبدلها ألفاً فى الوقف .

وأشار بقوله : « وتلو أفْعَلَ » إلى أن تالىَ « أفْعَلَ » يُنْصَبُ لكونه مفعولا ، نحو : « ما أوْفَى خليلينا » .

ثم مَثَّلَ بقوله : « وأصْدِقْ بهما » للصيغة الثانية .

وما قَدَّمْناه من أن « ما » نكرة تامة هو الصحيح ، والجملة التى بعدها خَبَرٌ عنها ، والتقدير : « شىء أحْسَنَ زيدًا » أى جَعَلَه حسناً ، وذهب الأخفشُ إلى أنها موصولة والجملة التى بعدها صلتُها ، والخبر محذوف ، والتقدير : « الَّذِى أحْسَنَ زَيْدًا شىء عَظِيم » وذهب بعضُهم إلى أنها استفهامية ، والجملة التى بعدها خبر عنها ، والتقدير : « أىُّ شىء أحْسَنَ زيدًا ؟ » وذهب بعضهم إلى أنها نكرة موصوفة ، والجملة التى بعدها صفة لها ، والخبر محذوف ، والتقدير : « شىء أحْسَنَ زيدًا عظيم » .

* * *

وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ إنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ(١)

= والأمر فى الفعلية يجعل بينه وبينهما قرباً واتصالا ، فسهل — من أجل هذا — دخول النون عليه ، والثانى : أنه إنما ألحقت النون هذه الصيغة مراعاة لصورتها ، فإنها فى صورة فعل الأمر ، وإن يكن معناها معنى الماضى ، وهذا على المشهور عند الجمهور ، وقد ذكر الشارح أنها فعل أمر ، فلا يرد هذا الاعتراض عليه .

(١) « حذف » مفعول به مقدم على عامله ، وهو قوله استبح الآتى ، وحذف مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « منه » جار ومجرور متعلق بتعجب الآتى « تعجبت » فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها صلة ما « استبح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص ، فعل الشرط « عند » ظرف متعلق بقوله « يضح » الآتى ، وعند مضاف و « الحذف » مضاف =

يجوز حذفُ المتعجَّبِ منه ، وهو المنصوب بعد أفْعَـلَ والمجرورُ بالباء بعد أفْعِـلْ ، إذا دَلَّ عليه دليلٌ ؛ فمثالُ الأول قولُه :

٢٦٩ — أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا
بُكَاءً عَلَى عَمْرٍو ، وَمَا كَانَ أَصْبَرَا

= إليه « معناه » معنى : اسم كان ، ومعنى مضاف والهاء مضاف إليه ، والجملة من « يضح » وفاعله المستتر فيه فى محل نصب خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

٢٦٩ — البيت لامرىء القيس بن حجر الكندى .

اللغة : « أم عمرو » يريد به عمرو بن قيئة اليشكرى صاحبه فى سفره إلى قيصر الروم « تحدرا » انصب ، وانسكب .

المعنى : يقول : إن عهدى بأم عمرو أن أراها صابرة متجلدة ، فما بالها اليوم قد كثر بكاؤها على عمرو ؟ ! .

الإعراب : « أرى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « أم » مفعول به لأرى ، وأم مضاف و « عمرو » مضاف إليه « دمعها » دمع : مبتدأ ، ودمع مضاف وهاءضاف إليه ، والجملة من « تحدرا » وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال من أم عمرو ، لأن « أرى » هنا بصرية فلا تحتاج لمفعول ثان « بكاء » مفعول لأجله « على عمرو » جار ومجرور متلق ببكاء « وما » تعجبية مبتدأ « كان » زائدة « أصبرا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديرو هو يعود على ما التعجبية ، والمفعول محذوف ، أى أصبرها ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ وهو ما التعجبية .

الشاهد فيه : قوله « وما كان أصبرا » حيث حذف المتعجب منه ، وهو الضمير المنصوب الذى يقع مفعولا به لفعل التعجب كما قدرناه .

ومثل هذا البيت ما ينسب إلى أبى السبطين على بن أبى طالب كرم الله وجهه :

جَزَى اللهُ قَوْمًا قَاتَلُوا فِي لِقَائِهِمْ لَدَى الرَّوْعِ قَوْمًا مَا أَعَزَّ وَأَكْرَمَا

يريد ما أعزهم وأكرمهم ، لحذف الضميرين .

التقدير : « وما كان أصْبَرَهَا » فحذف الضميرَ وهو مفعول أفْعَلَ ؛ للدّلالة عليه بما تقدَّمَ ، ومثالُ الثانى قولُه تعالى : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) التقديرُ — والله أعلم — وأبصر بهم ، فحذف « بهم » لدلالة ما قبله عليه ، وقول الشاعر :

٢٧٠ — فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَ المَنِيَّةَ يَلْقَهَا حَمِيدًا ، وَإِنْ يَسْتَغْنِ يَوْمًا فَأَجْدِرِ

---

٢٧٠ — البيت لعروة بن الورد ، الملقب بعروة الصعاليك .

المعنى : هذا الفقير — الذى وصفه فى أبيات سابقة — إذا صادف الموت صادفه محموداً ، وإن يستغن يوماً فما أحقه بالغنى وما أجدره باليسار ! .

الإعراب : « فذلك » اسم الإشارة مبتدأ ، واللام للدلالة على بعد المشار إليه ، والكاف حرف يدل على الخطاب « إن » شرطية « يلق » فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه « المنية » مفعول به ليلق « يلقها » يلق : فعل مضارع ، جواب الشرط ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو فاعل ، وها : مفعول به ، وجملة الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ « حميداً » حال من فاعل « يلق » المستتر فيه « وإن » شرطية « يستغن » فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « يوماً » ظرف زمان متعلق بيستغن « فأجدر » الفاء لربط الجواب بالشرط ، أجدر : فعل ماض جاء على صورة الأمر ، وقد حذف فاعله والباء التى تدخل عليه ، والأصل : فأجدر به ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « فأجدر » حيث حذف المتعجب منه ، وهو فاعل « أجدر » كما أوضحناه فى الإعراب .

واعلم أن الحذف إنما يكثر إذا كان « أفعل » معطوفاً على مثله قد ذكر معه المتعجب منه ، نحو قوله تعالى : (أسمع بهم وأبصر) أى بهم ، أما فى مثل هذا البيت فالحذف شاذ ؛ لعدم وجود المعطوف عليه المشتمل على مثل المحذوف .

ثم اعلم أن ما ذكرناه — من أنه يكثر حذف المتعجب منه فى صيغة « أفعل به » إذا كان قد عطف على مماثل مشتمل على مثل المحذوف — هو رأى جماعة من النحاة ، وهؤلاء يخصون الدليل الدال على المحذوف بالمعطوف عليه ، بالشرط المذكور ، ومنهم من ذهب إلى أن العبرة بوضوح المقصد ، سواء أكان بالعطف أم بغيره ، وعلى هذا لا يكون الحذف من بيت الشاهد شاذاً ، فاعرف ذلك .

أى : فأَجْدِرْ به [فحذف المتعجب منه بعد « أفْعِـلْ » وإن لم يكن معطوفا على أفْعِـلْ مثلِهِ ، وهو شاذ] .

* * *

وَفى كِلاَ الْفِعْلَيْنِ قِدْماً لَزِمَا مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا(١)

لا يتصرف فعلا التعجب ، بل يلزم كل منهما طريقةً واحدةً ؛ فلا يستعمل من أفْعَـلَ غيرُ الماضى ، ولا من أفْعِـلْ غـيرُ الأمر ، قال المصنف : وهـذا مما لا خلاف فيه .

وَصُغْهُمَا مِنْ ذِى ثَلاَثٍ ، صُرِّفَا قَابِلِ فَضْلٍ ، تَمَّ ، غَيْرِ ذِى انْتِفَا(٢)

وَغَيْرِ ذِى وَصْفٍ يُضَاهِى أَشْهَلاَ ، وَغَـيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلاَ(٣)

---

(١) « وفى كلا » جار ومجرور متعلق بقوله : « لزما » الآتى ، وكلا مضاف و « الفعلين » مضاف إليه « قدما » ظرف متعلق بلزم « لزما » لزم : فعل ماض ، والألف للاطلاق « منع » فاعل لزم ، ومنع مضاف و « تصرف » مضاف إليه « بحكم » جار ومجرور متعلق بلزم ، والجملة من « حتما » ونائب الفاعل المستتر فيه فى محل جر صفة لحكم .

(٢) « وصغهما » صغ : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والضمير البارز المتصل مفعول به « من ذى » جار ومجرور متعلق بصغ ، وذى مضاف و « ثلاث » مضاف إليه ، والجملة من « صرفا » ونائب الفاعل المستتر فيه فى محل جر صفة لذى ثلاث « قابل فضل ، تم ، غير ذى انتفا » نعوت أيضاً لذى ثلاث : بعضها مفرد، وبعضها جملة .

(٣) « وغير » معطوف على «غير» فى البيت السابق ، وغير مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « وصف » مضاف إليه ، وجملة « يضاهى أشهلا » فى محل جر صفة لوصف « وغير » عطف على غير السابق ، وغير مضاف و « سالك » مضاف إليه ، وفيه ضمير مستتر فاعل « سبيل » مفعول به لسالك ، وسبيل مضاف و « فعلا » قصد لفظه : مضاف إليه .

يشترط فى الفعل الذى يُصاغ منه فعلا التعجب شروطٌ سبعةٌ :

أحدها : أن يكون ثلاثياً ؛ فلا يُبْنَيَانِ مما زاد عليه ، نحو : دَحْرَجَ ، وانْطَلَقَ ، واستخرج .

الثانى : أن يكون متصرفاً ؛ فلا يُبْنَيَانِ من فعلٍ غيرِ متصرفٍ ، كنِعْمَ ، وبِئْسَ ، وعَسَى ، ولَيْسَ .

الثالث : أن يكون معناه قابلا للمُفَاضلة ؛ فلا يُبْنَيَانِ من « مات » و « فَنِيَ » ونحوهما ؛ إذ لا مزيةَ فيهما لشيء على شيء .

الرابع : أن يكون تامًّا ، واحترز بذلك من الأفعال الناقصة ، نحو : « كان » وأخواتها ؛ فلا تقول : « ما أَكْوَنَ زيداً قائماً » وأجازه الكوفيون .

الخامس : أن لا يكون منفيًّا ، واحترز بذلك من المنفى لُزُوماً نحو : « مَا عَاجَ فلان بالدَّواء » أى : ما انتفعَ به ، أو جوازاً نحو : « ما ضربْتُ زيداً » .

السادس : أن لا يكون الوَصْفُ منه على أفْعَلَ ، واحترز بذلك من الأفعال الدالَّةِ على الألوان : كسَوِدَ فهو أَسْوَدُ ، وحَمِرَ فهو أَحْمَر ، والعيوبِ كحَوِلَ فهو أَحْوَلُ ، وعَوِرَ فهو أَعْوَرُ ؛ فلا تقول : « ما أَسْوَدَه » ولا « ما أَحْمَرَه » ولا « ما أَحْوَلَه » ولا « ما أَعْوَرَه » ولا « أَعْوِرْ بِه » ولا « أَحْوِلْ بِه » .

السابع : أن لا يكون مبنيًّا للمفعول نحو : « ضُرِبَ زَيْدٌ » ؛ فلا تقول : « ما أَضْرَبَ زيداً » تريد التعجب من ضَرْبٍ أُوقِعَ به ؛ لئلا يلتبس بالتعجب من ضَرْبٍ أوْقَعَهُ .

وَأَشْدِدَ ، أَوْ أَشَدَّ ، أَوْ شِبْهُهُمَا يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِمَا[1]

(١) « وأشدد » قصد لفظه : مبتدأ « أو أشد » معطوف عليه « أو شبهها » معطوف على أشد « يخلف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « ما » اسم موصول : مفعول به ليخلف « بعض » مفعول به مقدم على عامله ، وهو قوله : « عدم » الآتى ، وبعض مضاف و « الشروط » =

وَمَصْدَرُ العَادِمِ — بَعْدُ — يَنْتَصِبْ
وَبَعْدَ أَفْعِلْ جَرُّهُ بِالْبَا يَجِبْ(١)

يعنى أنه يُتَوَصَّلُ إلى التعجب من الأفعال التى لم تستكمل الشروطَ بأشْدِدْ ونحوه وبأشَدَّ ونحوه ، ويُنْصَبُ مصدرُ ذلك الفعل العادمِ الشروطَ بعد « أفْعَلَ » مفعولا ، ويجر بعد « أفْعِلْ » بالباء ، فتقول : « مَا أَشَدَّ دَحْرَجَتَهُ ، واستخراجَهُ » و « أشْدِدْ بِدَحْرَجَتِهِ ، واستخراجِهِ » ، و « مَا أَقْبَحَ عَوَرَهُ ، وَأَقْبِحْ بعَوَرِهِ ، وما أَشَدَّ حُمْرَتَهُ ، وأَشْدِدْ بِحُمْرَتِهِ » .

* * *

وَبالنُّدُورِ احْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ وَلاَ تَقِسْ عَلَى الَّذِى مِنْهُ أُثِرْ(٢)

= مضاف إليه ، عدما ، عدم : فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة « ما » الموصولة .

(١) « ومصدر » مبتدأ ، ومصدر مضاف و « العادم » مضاف إليه « بعد » ظرف متعلق بينتصب الآتى « ينتصب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « وبعد » ظرف متعلق بقوله : « يجب » الآتى ، وبعد مضاف و « أفعل » مضاف إليه « جره » جر : مبتدأ ، وجر مضاف والهاء مضاف إليه « بالبا » قصر للضرورة : متعلق بجر ، والجملة من « يجب » وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) « بالندور » جار ومجرور متعلق بقوله : « احكم » الآتى « احكم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لغير » جار ومجرور متعلق باحكم أيضاً ، وغير مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « ذكر » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « ما » « ولا » ناهية « تقس » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « على الذى » جار ومجرور متعلق بقوله : « تقس » « منه » جار ومجرور متعلق بقوله أثر الآتى « أثر » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة « الذى » .

يعنى أنه إذا ورد بناء فعل التعجب من شيء من الأفعال التى سَبَقَ أنه لا يُبْنَى منها حُكِمَ بنُدُورِهِ ، ولا يُقَاسُ على ما سُمِع منه ، كقولهم : « ما أخْصَرَهُ » من « اخْتُصِرَ » فَبَنَوْا أفْعَلَ من فعلٍ زائدٍ على ثلاثة أحرفٍ ، وهو مبنى للمفعول ، وكقولهم « ما أحْمَقَهُ » فبنَوْا أفعل من فعلٍ الوَصْفُ منه على أفْعَلَ ، نحو : حَمِقَ فهو أحْمَقُ ، وقولهم « ما أعْساه ، وأعْسِ به » فَبَنَوْا أفعَلَ وأفعِلْ به من « عسى » وهو فعل غير متصرف .

* * *

وَفِعْلُ هٰذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَا مَعْمُولُهُ ، وَوَصْلَهُ بِمَا أُلْزِمَا[1]

وَفَصْلُهُ — بِظَرْفٍ ، أَوْ بِحَرْفِ جَرّ — مُسْتَعْمَلٌ ، وَالْخُلْفُ فِى ذَاكَ اسْتَقَرّ[2]

لا يجوز تقديمُ معمولِ فعلِ التعجبِ عليه[3]؛ فلا تقول : « زَيْداً ما أحْسَنَ »

---

(١) « وفعل » مبتدأ ، وفعل مضاف واسم الإشارة من « هذا » مضاف إليه . الباب» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة ، لن ، نافية ناصبة ، يقدما ، فعل مضارع مبنى للمجهول ، معموله ، معمول : نائب فاعل يقدم ، ومعمول مضاف ، والهاء مضاف إليه ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ، ووصله ، وصل : مفعول مقدم لقوله : ، الزما ، الآتى ، ووصل مضاف والضمير مضاف إليه ، بما ، جار ومجرور متعلق بوصل ، الزما ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة .

(٢) « وفصله » مبتدأ ومضاف إليه ، بظرف ، جار ومجرور متعلق بفصل ، أو بحرف ، معطوف على بظرف ، وحرف مضاف و ، جر ، مضاف إليه ، مستعمل ، خبر المبتدأ ، والخلف ، مبتدأ ، فى ذاك ، جار ومجرور متعلق بالخلف ، والجملة من ، استقر ، وفاعله المستتر فيه جوازاً فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٣) فعل التعجب جامد غير متصرف كما علمت ، والفعل الجامد ضعيف فى ذاته ، فلا يتصرف فى معموله بتغيير موضعه ، لابتقديمه عليه ، ولا بالفصل بينه وبينه .

ولا « ما زيداً أحْسَنَ » ولا « بِزَيْدٍ أحْسِنْ » ويجب وَصْلُه بعامِلِه ؛ فلا يُفْصَل بينهما بأجنبي ، فلا تقول فى « ما أحْسَنَ مُعْطِيَكَ الدِّرْهَمَ » : « ما أحْسَنَ الدرهَمَ معطيك » ولا فرق فى ذلك بين المجرور وغيره ؛ فلا تقول : « ما أحْسَنَ بِزَيْدٍ مَارًّا » تريد « ما أحسن مارًّا بزيد » ولا « ما أحسن عنـدك جالساً » تريد « ما أحسن جالساً عندك » فإن كان الظرف أو المجرور معمولا لفعـل التعجب ففى جواز الفَصْـلِ بكل منهمـا بين فعل التعجب ومعموله خلافٌ ، والمشهور جوازه ، خلافاً للأخفش والمبرد ومَنْ وافقهما ، ونسب الصيمرىُّ المنعَ إلى سيبويه ، ومما ورد فيه الفصلُ فى النثر قولُ عمرو بن معد يكرب : « لِلّهِ دَرُّ بنى سُلَيْمٍ ما أحْسَنَ فى الهَيْجاء لقاءَهَا ، وأكْرَمَ فى اللَّزَبَات عَطَاءَهَا ، وأثْبَتَ فى المـكرمات بَقَاءَهَا » وقول على كرم الله وجهه ، وقد مَرَّ بِعَمَّار فمسح التراب عن وجهه : « أعْزِزْ عَلَىَّ أبا اليقظان أن أراك صريعاً مُجَدَّلا » ، ومما ورد منه من النظم قولُ بعض الصحابة رضى الله عنهم :

٢٧١ — وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ : تَقَدَّمُوا ،
وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَـكُونَ الْمُقَدَّمَا

---

٢٧١ — البيت للعباس بن مرداس ، أحد المؤلفة قلوبهم الذين أعطاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من سبى حنين مائة من الإبل .

الإعراب : « وقال » فعل ماض « نبي » فاعل ، ونبي مضاف و « المسلمين » مضاف إليه « تقدموا » فعل أمر وفاعله ، والجملة فى محل نصب مقول القول « وأحبب » فعل ماض جاء على صورة الأمر ، فعل تعجب « إلينا » جار ومجرور متعلق بأحبب « أن » مصدرية « تكون » فعل مضارع ناقص منصوب بأن ، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت هو اسمه « المقدما » خبر تكون ، و « أن » المصدرية ومادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بباء زائدة مقدرة ، وهو فاعل فعل التعجب ، وأصل الكلام : وأحبب إلينا بكونك المقدما =

وقوله :

٢٧٢ — خَلِيلَيَّ ما أَحْرَى بِذِي اللُّبِّ أَنْ يُرَى
صَبُوراً ، وَلَـكِنْ لاَ سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ

= الشاهد فيه : قوله « إلينا » حيث فصل به بين فعل التعجب الذى هو « أحبب » وفاعله الذى هو المصدر المنسبك من الحرف المصدرى ومعموله ، وهذا الفاصل جار ومجرور معمول لفعل التعجب ، وذلك جائز فى الأصح من مذاهب النحويين .

ومثل هذا البيت فى كل ما اشتمل عليه من هذا الباب قول الآخر :

أَخْلِقْ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ وَمُدْمِنِ الْقَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلِجَا

فإن المصدر المنسبك من « أن يحظى بحاجته » مجرور بباء زائدة ، وهو فاعل أخلق ، وقد فصل بينهما بقوله : « بذى الصبر » .

٢٧٢ — البيت مما احتج به كثير من النحاة — منهم الجرمى — ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين .

الإعراب : « خليلى » منادى حذف منه حرف النداء ، وياء المتكلم مضاف إليه « ما » تعجبية مبتدأ « أحرى » فعل ماض دال على التعجب ، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره هو يعود على « ما » التعجبية فاعل ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « بذى » جار ومجرور متعلق بأحرى ، وذى مضاف و « اللب » مضاف إليه « أن » مصدرية « يرى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وهو المفعول الأول « صبوراً » مفعول ثان ليرى إذا قدرتها علمية ، فإذا قدرتها بصرية اكتفت بمفعول واحد هو نائب الفاعل ، ويكون قوله « صبوراً » حالا من نائب الفاعل ، و « أن » المصدرية وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مفعول به لفعل التعجب « ولكن » حرف استدراك « لا » نافية للجنس « سبيل » اسم لا « إلى الصبر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، أو الجار والمجرور متعلق بسبيل أو بمحذوف صفة له ، وعلى هذين الوجهين يكون خبر لا محذوفاً .

الشاهد فيه : قوله « بذى اللب » حيث فصل به بين فعل التعجب وهو « أحرى » ومفعوله وهو المصدر المنسبك من الحرف المصدرى ومعموله ، وهذا الفاصل جار =

. . . . . .

= ومجرور متعلق بفعل التعجب ، وهذا الفصل جائز فى الأشهر من مذاهب النحاة ، على ما بيناه فى شرح الشاهد السابق ، وقد بين الشارح العلامة من قال بجوازه من النحاة ، ومن قال بمنعه منهم .

ومثل هذا الشاهد قول أوس بن حجر :

أُقِيمُ بِدَارِ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا وَأُحْرِ — إِذَا حَالَتْ — بِأَنْ أَتَحَوَّلاَ

فقد فصل بالظرف — وهو قوله إذا حالت — بين فعل التعجب الذى هو قوله : « أحر » وبين معموله الذى هو قوله : « بأن أتحولا » ومن كلام العرب « ما أحسن بالرجل أن يصدق ، وما أقبح به أن يكذب » وفيه الفصل بين فعل التعجب الذى هو « أحسن » و « أقبح » ومعموله الذى هو « أن يصدق » و « أن يكذب » بالجار والمجرور.

نِعْمَ وَبِئْسَ ، وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا

فِعْلاَنِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ نِعْمَ وَبِئْسَ ، رَافِعَانِ اسْمَيْنِ(١)
مُقَارِنَيْ « أَلْ » أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهَا : كَـ « نِعْمَ عُقْبَى الكَرَمَا »(٢)
وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفَسِّرُهُ مُمَيِّزٌ : كَـ « نِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهْ »(٣)

مذهبُ جمهور النحويين أن « نِعْمَ ، وَبِئْسَ » فعلان ؛ بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما ، نحو : « نِعْمَتِ المرأةُ هِنْدٌ ، وبِئْسَتِ المرأةُ دَعْدٌ »

وذهب جماعة من الكوفيين — ومنهم الفرّاء — إلى أنهما اسْمَانِ ، واستدلوا بدخول حرف الجر عليهما فى قول بعضهم « نعم السَّيْرُ على بئس العَيْرُ » وقول

---

(١) « فعلان » خبر مقدم « غير » نعت له ، وغير مضاف و « متصرفين » مضاف إليه « نعم » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « وبئس » معطوف على نعم « رافعان » خبر لمبتدأ محذوف ، أى : هما رافعان ، وفيه ضمير مستتر فاعل « اسمين » مفعول به لقوله . رافعان .

(٢) « مقارنى » نعت لقوله : « اسمين » فى البيت السابق ، ومقارنى مضاف و « أل » قصد لفظه : مضاف إليه « أو » حرف عطف « مضافين » معطوف على قوله : « مقارنى أل » « لما » جار ومجرور متعلق بقوله « مضافين » ، و « قارنها » قارن : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وها : مفعول به ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « كنعم عقبى الكرما » الكاف جارة لقول محذوف ، نعم : فعل ماض ، عقبى : فاعل ، وعقبى مضاف والكرما : مضاف إليه ، وقصر للضرورة ، وأصله الكرماء .

(٣) « ويرفعان » فعل مضارع ، وألف الاثنين فاعل « مضمراً » مفعول به « يفسره » يفسر : فعل مضارع ، والهاء مفعول به « مميز » فاعل يفسر ، والجملة فى محل نصب نعت لقوله : « مضمراً » وقوله : « كنعم قوماً معشره » الكاف فيه جارة لقول محذوف ، نعم : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه « قوماً » تمييز « معشره » معشر : مبتدأ خبره الجملة التى قبله ، ومعشر مضاف والهاء مضاف إليه .

نِعْمَ وَبِئْسَ ، وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا

فِعْلاَنِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ نِعْمَ وَبِئْسَ ، رَافِعَانِ اسْمَيْنِ(١)
مُقَارِنَيْ « أَلْ » أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهَا : كَـ « نِعْمَ عُقْبَى الكَرَمَا »(٢)
وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفَسِّرُهُ مُمَيِّزٌ : كَـ « نِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهْ »(٣)

مذهبُ جمهور النحويين أن « نِعْمَ ، وَبِئْسَ » فعلان ؛ بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما ، نحو : « نِعْمَتِ المرأةُ هِنْدٌ ، وبِئْسَتِ المرأةُ دَعْدٌ »

وذهب جماعة من الكوفيين — ومنهم الفرّاء — إلى أنهما اسْمَانِ ، واستدلوا بدخول حرف الجر عليهما فى قول بعضهم « نعم السَّيْرُ على بئس العَيْرُ » وقول

---

(١) « فعلان » خبر مقدم « غير » نعت له ، وغير مضاف و « متصرفين » مضاف إليه « نعم » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « وبئس » معطوف على نعم « رافعان » خبر لمبتدأ محذوف ، أى : هما رافعان ، وفيه ضمير مستتر فاعل « اسمين » مفعول به لقوله . رافعان .

(٢) « مقارنى » نعت لقوله : « اسمين » فى البيت السابق ، ومقارنى مضاف و « أل » قصد لفظه : مضاف إليه « أو » حرف عطف « مضافين » معطوف على قوله : « مقارنى أل » « لما » جار ومجرور متعلق بقوله « مضافين » ، و « قارنها » قارن : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وها : مفعول به ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « كنعم عقبى الكرما » الكاف جارة لقول محذوف ، نعم : فعل ماض ، عقبى : فاعل ، وعقبى مضاف والكرما : مضاف إليه ، وقصر للضرورة ، وأصله الكرماء .

(٣) « ويرفعان » فعل مضارع ، وألف الاثنين فاعل « مضمراً » مفعول به « يفسره » يفسر : فعل مضارع ، والهاء مفعول به « مميز » فاعل يفسر ، والجملة فى محل نصب نعت لقوله : « مضمراً » وقوله : « كنعم قوماً معشره » الكاف فيه جارة لقول محذوف ، نعم : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه « قوماً » تمييز « معشره » معشر : مبتدأ خبره الجملة التى قبله ، ومعشر مضاف والهاء مضاف إليه .

الآخر « والله ماهى بنعمَ الْوَلَدُ ، نَصْرُهَا بُكَاءٌ ، وبِرُّهَا سَرِقَةٌ » وخرِّج على جَعْلِ « نعم وبئس » مفعولين لقولٍ محذوفٍ واقعٍ صفةً لموصوفٍ محذوفٍ ، وهو المجرور بالحرف ، لا « نعم وبئس » ، والتقدير : نعم السَّيْرُ على غيرِ مَقُولٍ فيه بئس العير ، وما هى بولدٍ مَقُولٍ فيه نعم الْوَلَدُ ؛ فحذف الموصوفُ والصفةُ ، وأُقيم المعمول مُقامَهما مع بقاء « نعم وبئس » على فعليتهما .

وهذان الفعلان لا يتصرفان ؛ فلا يُستعمل منهما غيرُ الماضى ، ولا بُدَّ لهما من مرفوع هو الفاعل ، وهو على ثلاثة أقسام :

الأول : أن يكون مُحَلًّى بالألف واللام ، نحو : « نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ » ومنه قوله تعالى : (نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ) واختلف فى هذه اللام ؛ فقال قوم : هى للجنس حقيقة ، فمدحْتَ الجنسَ كلَّه من أجل زيد ، ثم خَصَصْتَ زيداً بالذكر ؛ فتكون قد مَدَحْتَه مرتين ، وقيل : هى للجنس مجازاً ، وكأنك [قد] جعلت زيداً الجنسَ كله مبالغة ، وقيل : هى للعهد[1] .

الثانى : أن يكون مضافاً إلى ما فيه « أل » ، كقوله : « نِعْمَ عُقْبَى الكُرَمَا » ، ومنه قولُه تعالى : (وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ) .

الثالث : أن يكون مُضْمَراً مُفَسَّراً بنكرةٍ بعده منصوبةٍ على التمييز ، نحو :

---

(١) العهد — عند من قال إن أل فى فاعل نعم وبئس للعهد — قيل : هو العهد الذهنى ؛ لأن مدخولها فرد مبهم ، وذلك كقول القائل : ادخل السوق ، واشتر اللحم ، ثم بعد ذلك فسر هذا الفرد المبهم بزيد تفخيما ؛ لقصد المدح أو الذم ، ومن الناس من ذهب إلى أن العهد هو العهد الخارجى . والمعهود هو الفرد المعين الذى هو المخصوص بالمدح أو الذم ؛ فالرجل فى « نعم الرجل زيد » هو زيد ، وكأنك قلت : نعم زيد هو ، فوضعت الظاهر — وهو المخصوص — موضع المضمر ، قصدا إلى زيادة التقرير والتفخيم .

« نعم قَوْماً مَعْشَرُهُ » ففى « نعم » ضميرٌ مستتر يفسره « قوماً » و « معشره » مبتدأ ، وزعم بعضُهم أن « معشره » مرفوع بنعم وهو الفاعل ، ولا ضمير فيها ، وقال بعضُ هؤلاء : إن « قوماً » حال ، وبعضهم : إنه تمييز ، ومثلُ « نعم قوماً مَعْشَرُه » قولُه تعالى : (بِئْسَ لِلظَّالِمِين بَدَلاً) وقولُ الشاعر :

٢٧٣ — لَنِعْمَ مَوْئِلاً الْمَوْلَى إِذَا حُذِرَتْ
بَأْسَاءَ ذِى الْبَغْىِ وَاسْتِيلاَءَ ذِى الإِحَنِ

وقولُ الآخر :

٢٧٤ — تَقُولُ عِرْسِى وَهْىَ لِى فِى عَوْمَرَهْ :
بِئْسَ امْرَأً ، وَإِنَّنِى بِئْسَ الْمَرَهْ

* * *

٢٧٣ — البيت من الشواهد التى لا يعلم قائلها .

اللغة : « موئلا » الموئل هو الملجأ والمرجع « حذرت » مبنى للمجهول — أى : خيفت « بأساء » هى الشدة « الإحن » جمع إحنة — بكسر الهمزة فيهما — وهى الحقد وإضمار العداوة .

الإعراب : « نعم » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه « موئلا » تمييز « المولى » مبتدأ ، والجملة قبله فى محل رفع خبره ، أو هو خبر لمبتدأ محذوف وجوباً ، والتقدير : الممدوح المولى « إذا » ظرف زمان متعلق بنعم « حذرت » حذر : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث « بأساء » نائب فاعل حذر ، وبأساء مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « البغى » مضاف إليه « واستيلاء » الواو عاطفة ، واستيلاء : معطوف على بأساء ، واستيلاء مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « الإحن » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « لنعم موئلا » فإن « نعم » قد رفع ضميراً مستتراً ، وقد فسر التمييز — الذى هو قوله موئلا — هذا الضمير .

٢٧٤ — البيت لراجز لم يعينه أحد ممن اطلعنا على كلامهم .

وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِـــلٍ ظَهَرْ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمُ قَدِ اشْتَهَرْ(١)

اختلف النحويُّونَ فى جواز الجمع بين التمييز والفاعلِ الظاهرِ فى « نعم » وأخواتها ؛ فقال قوم : لا يجـوز ذلك ، وهو المنقول عن سيبويْهِ ؛ فلا تقول : « نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلاً زَيْدٌ » ، وذهب قوم إلى الجواز ، واستدلُّوا بقوله :

= اللغة : « عرسى » عرس الرجل — بكسر أوله — امرأته « عومرة » صياح وجلبة وصخب وضجيج .

الإعراب : «تقول» فعل مضارع «عرسى» عرس : فاعل تقول ، وعرس مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «وهى» الواو واو الحال ، هى : ضمير منفصل مبتدأ « لى ، فى عومرة » جاران ومجروران متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال «بئس» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه « امرأ » تمييز ، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب مقول القول « وإننى » الواو حرف عطف ، إن : حرف توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم إن «بئس» فعل ماض «المره» فاعل ، وجملة الفعل وفاعله — بحسب الظاهر — فى محل رفع خبر إن ، وعند التحقيق فى محل نصب مقول لقول محذوف يقع خبراً لإن . وتقدير الكلام : وإننى مقول فى حقى : بئس المره ، وجملة « إن » واسمه خبره فى محل نصب معطوفة على جملة مقول القول .

الشاهد فيه : « بئس امرأ » حيث رفع « بئس » ضميراً مستتراً ، وقد فسر التمييز الذى بعده — وهو قوله امرأ — هذا الضمير ، وقد وقع فيه ما ظاهره أن خبر إن جملة إنشائية ، وهى جملة « بئس المرة » وذلك شاذ أو مؤول على تقدير قول محذوف يقع خبراً لإن ، وتقع هذه الجملة معمولة له ، وانظر مطلع باب إن وأخواتها فى الجزء الأول من هذا الكتاب .

(١) « وجمع » مبتدأ أول ، وجمع مضاف و « تمييز » مضاف إليه « وفاعل » معطوف على تمييز ، وجملة « ظهر » وفاعله المستتر فيه فى محل جر صفة لفاعل « فيه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « خلاف » مبتدأ ثان مؤخر ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول الذى هو جمع « عنهم » جار ومجرور متعلق باشتهر الآتى ، وجملة « قد اشتهر » وفاعله المستتر فيه العائد إلى خلاف فى محل رفع صفة لخلاف .

٢٧٥ — وَالتَّغْلَبِيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ
فَحْـــلاً ، وَأُمُّهُمُ زَلاَّءُ مِنطِيقُ

وقوله :

٢٧٦ — تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا
فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيـــكَ زَاداً

---

٢٧٥ — البيت لجرير بن عطية ، من كلمة له يهجو فيها الأخطل التغلبي .

اللغة : « زلاء » بفتح الزاى ، وتشديد اللام ، وآخره همزة — المرأة إذا كانت قليلة لحم الأليتين « منطيق » المراد به هنا التى تتأزر بما يعظم عجيزتها ، وأراد بذلك الكناية عن كونها ممتهنة ؛ فهى هزيلة ضعيفة الجسم من أجل ذلك .

المعنى : يذمهم بدناءة الأصل ، ولؤم النجار ، وبأنهم فى شدة الفقر ، وسوء العيش ، حتى إن المرأة منهم لتمتهن فى الاعمال ، وتبتذل فى الخدمة ؛ فيذهب عنها اللحم — وذلك عند العرب مما تذم به المرأة — فتضطر إلى أن تتخذ حشية — وهى كساء غليظ خشن — تعظم بها أليتها وتكبرها ستراً لهزالها ونحافة جسمها .

الإعراب : « التغلبيون » مبتدأ « بئس » فعل ماض لإنشاء الذم « الفحل » فاعل بئس ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر مقدم ، وقوله فحل من « فحلهم » مبتدأ مؤخر ، وفحل مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الذى فى أول الكلام « فحلا » تمييز « وأمهم » الواو للاستئناف ، أو هى عاطفة ، وأم : مبتدأ ، وأم مضاف والضمير مضاف إليه « زلاء » خبر المبتدأ « منطيق » نعت لزلاء ، أو خبر ثان .

الشاهد فيه : قوله « بئس الفحل . . . فحلا » حيث جمع فى كلام واحد بين فاعل بئس الظاهر — وهو قوله « الفحل » والتمييز ، وهو قوله « فحلا » .

٢٧٦ — البيت لجرير بن عطية ، من قصيدة له يمدح فيها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان .

اللغة : « تزود » أصل معناه : اتخذ زاداً ، وأراد منه هنا السيرة الحميدة ، والعيشة الطيبة ، وحسن المعاملة .

وفصَّـلَ بعضهم ، فقال : إنْ أفاد التمييزُ فائدةً زائدةً على الفاعل جازَ الجمعُ بينهما ، نحو : « نعمَ الرَّجُـلُ فارِساً زَيْدٌ » وإلاَّ فَلاَ ، نحو : « نعم الرَّجُـلُ رجُلاً زَيْدٌ » .

فإن كان الفاعل مضمراً ، جاز الجمعُ بينه وبين التمييز ؛ اتفاقاً ، نحو : « نِعْمَ رجُلاً زَيْدٌ » .

* * *

= المعنى : سر فينا السيرة الحميدة التى كان أبوك يسيرها ، وعش بيننا العيشة المرضية التى كان يعيشها أبوك ، واتخذ عندنا من الأيادى والمنن كما كان يتخذه أبوك ؛ فقد كانت سيرة أبيك عاطرة ، وأنت خليق بأن تقفو أثره .

الإعراب : « تزود » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مثل » مفعول به لتزود ، ومثل مضاف و « زاد » مضاف إليه ، وزاد مضاف وأبى من « أبيك » مضاف إليه ، وأبى مضاف ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « فينا » جار ومجرور متعلق بتزود « فنعم » الفاء للتعليل ، نعم : فعل ماض لإنشاء المدح « الزاد » فاعل نعم ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر مقدم « زاد » مبتدأ مؤخر ، وزاد مضاف ، وأبى من « أبيك » مضاف إليه ، وأبى مضاف ، وضمير المخاطب مضاف إليه « زاداً » تمييز .

الشاهد فيه قوله : « فنعم الزاد . . . زاداً » حيث جمع فى الكلام بين الفاعل الظاهر وهو قوله : « الزاد » والتمييز وهو قوله : « زاداً » كما فى البيت السابق ، وذلك غير جائز عند جمهرة البصريين .

وقوم منهم يعربون « زاداً » فى آخر هذا البيت مفعولا به لقوله : « تزود » الذى فى أول البيت ، وعلى هذا يكون قوله : « مثل » حالا من « زاداً » وأصله نعت له ، فلما تقدم عليه صار حالا ، وتقديره البيت على هذا : تزود زاداً مثل زاد أبيك فينا ، فنعم الزاد زاد أبيك .

وَ « مَا » مُمَـــيِّزٌ ، وَقِيل : فَاعِلُ ،
فِي نَحْوِ : « نِعْمَ مَا يَقُـــولُ الفَاضِلُ »[1]

تقع « ما » بعد « نعم ، وبئس » فتقـول : « نِعْمَ ما » أو « نِعِمَّا » ، و « بئس ما » ومنه قوله تعالى : (إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ) وقولُه تعالى : (بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ)

واخْتُلِفَ فى « ما » هذه ؛ فقال قوم : هى نكرة منصوبة على التمييز ، وفاعلُ « نعم » ضميرٌ مستتر ، وقيل : هى الفاعل ، وهى اسمٌ مَعْرِفَةٌ ، وهذا مَذْهَبُ ابن خروف ، ونسبه إلى سيبويه .

* * *

وَيُذْكَرُ المَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدا أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا[2]

---

(١) « وما » مبتدأ « مميز » خبر المبتدأ « وقيل » فعل ماض مبنى للمجهول « فاعل » خبر مبتدأ محذوف ، أى : هو فاعل ، مثلا ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل رفع نائب فاعل قيل ، وهذه الجملة هى مقول القول « فى نحو » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من « ما » أو من الضمير فى خبره « نعم » فعل ماض لإنشاء المدح ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وما : تمييز ، وقيل : ما فاعل ، وجملة « يقول الفاضل » فى محل نصب نعت لما على الأول ، وفى محل رفع نعت لمخصوص بالمدح محذوف — تقديره : نعم الشيء يقول الفاضل — على الثانى .

(٢) « ويذكر » فعل مضارع مبنى للمجهول « المخصوص » نائب فاعل « بعد » ظرف متعلق بيذكر ، مبنى على الضم فى محل نصب « مبتدأ » حال من المخصوص « أو » عاطفة « خبر » معطوف على مبتدأ ، وخبر مضاف و « اسم » مضاف إليه « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه ، وجملة « يبدو » وفاعله المستتر فيه فى محل نصب خبر ليس ، وجملة ليس واسمه وخبره فى محل جر نعت لقوله اسم ، « أبداً » منصوب على الظرفية ، وعامله يبدو .

يُذْكَرُ بعدَ « نعم ، وبئس » وفَاعِلِهِمَا اسمٌ مرفوعٌ ، هو المخصوص بالمدح أو الذم ، وعلامتُه أن يصلح لجعله مبتدأ ، وجَعْلِ الفعل والفاعل خبراً عنه ، نحو : « نعم الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وبِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرٌو ، ونعم غُلَامُ الْقَوْمِ زَيْدٌ ، وبِئْسَ غُلَامُ الْقَوْمِ عَمْرٌو ، ونعم رَجُلاً زَيْدٌ ، وبئس رَجُلاً عَمْرٌو » وفى إعرابه وجهان مشهوران :

أحدهما : أنه مبتدأ ، والجملة قبله خَبَرٌ عنه .

والثانى : أنه خبر مبتدأ محذوف وجوباً ، والتقدير « هو زيد ، وهو عمرو » أى : الممدوحُ زَيْدٌ ، والمذمومُ عمرو .

ومنع بعضُهم الوَجْهَ الثانى ، وأوْجَبَ الأولَ .

وقيل : هو مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : « زيد الممدوح » .

* * *

وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى كَـ « الْعِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَفَى »(١)

إذا تقدَّمَ ما يَدُلُّ على المخصوص بالمدح أو الذم أغْنَى عن ذكره آخِراً ، كقوله تعالى فى أيوب : (إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً نعم الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ) أى : نعم العبد أيوب ؛ فحذف المخصوص بالمدح — وهو أيوب — لدلالة ما قبله عليه .

* * *

(١) « وإن » شرطية « يقدم » فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط « مشعر » نائب فاعل يقدم « به » جار ومجرور متعلق بمشعر « كفى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وهو جواب الشرط « كالعلم » الكاف جارة لقول محذوف ، العلم : مبتدأ « نعم » فعل ماض لإنشاء المدح « المقتنى » فاعل لنعم « والمقتفى » معطوف على المقتنى ، وجملة نعم وفاعلها فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مقول القول المحذوف المجرور بالكاف ، وتقدير الكلام : كقولك العلم نعم المقتنى

٢٧٥ — وَالتَّغْلَبِيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ
فَحْـــلاً ، وَأُمُّهُمُ زَلاَّءُ مِنطِيقُ

وقوله :

٢٧٦ — تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا
فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيـــكَ زَاداً

---

٢٧٥ — البيت لجرير بن عطية ، من كلمة له يهجو فيها الأخطل التغلبي .

اللغة : « زلاء » بفتح الزاى ، وتشديد اللام ، وآخره همزة — المرأة إذا كانت قليلة لحم الأليتين « منطيق » المراد به هنا التى تتأزر بما يعظم عجيزتها ، وأراد بذلك الكناية عن كونها ممتهنة ؛ فهى هزيلة ضعيفة الجسم من أجل ذلك .

المعنى : يذمهم بدناءة الأصل ، ولؤم النجار ، وبأنهم فى شدة الفقر ، وسوء العيش ، حتى إن المرأة منهم لتمتهن فى الاعمال ، وتبتذل فى الخدمة ؛ فيذهب عنها اللحم — وذلك عند العرب مما تذم به المرأة — فتضطر إلى أن تتخذ حشية — وهى كساء غليظ خشن — تعظم بها أليتها وتكبرها ستراً لهزالها ونحافة جسمها .

الإعراب : « التغلبيون » مبتدأ « بئس » فعل ماض لإنشاء الذم « الفحل » فاعل بئس ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر مقدم ، وقوله فحل من « فحلهم » مبتدأ مؤخر ، وفحل مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الذى فى أول الكلام « فحلا » تمييز « وأمهم » الواو للاستئناف ، أو هى عاطفة ، وأم : مبتدأ ، وأم مضاف والضمير مضاف إليه « زلاء » خبر المبتدأ « منطيق » نعت لزلاء ، أو خبر ثان .

الشاهد فيه : قوله « بئس الفحل . . . فحلا » حيث جمع فى كلام واحد بين فاعل بئس الظاهر — وهو قوله « الفحل » والتمييز ، وهو قوله « فحلا » .

٢٧٦ — البيت لجرير بن عطية ، من قصيدة له يمدح فيها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان .

اللغة : « تزود » أصل معناه : اتخذ زاداً ، وأراد منه هنا السيرة الحميدة ، والعيشة الطيبة ، وحسن المعاملة .

وفصَّـلَ بعضهم ، فقال : إنْ أفاد التمييزُ فائدةً زائدةً على الفاعل جازَ الجمعُ بينهما ، نحو : « نعمَ الرَّجُـلُ فارِساً زَيْدٌ » وإلاَّ فَلاَ ، نحو : « نعم الرَّجُـلُ رجُلاً زَيْدٌ » .

فإن كان الفاعل مضمراً ، جاز الجمعُ بينه وبين التمييز ؛ اتفاقاً ، نحو : « نِعْمَ رجُلاً زَيْدٌ » .

* * *

= المعنى : سر فينا السيرة الحميدة التى كان أبوك يسيرها ، وعش بيننا العيشة المرضية التى كان يعيشها أبوك ، واتخذ عندنا من الأيادى والمنن كما كان يتخذه أبوك ؛ فقد كانت سيرة أبيك عاطرة ، وأنت خليق بأن تقفو أثره .

الإعراب : « تزود » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مثل » مفعول به لتزود ، ومثل مضاف و « زاد » مضاف إليه ، وزاد مضاف وأبى من « أبيك » مضاف إليه ، وأبى مضاف ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « فينا » جار ومجرور متعلق بتزود « فنعم » الفاء للتعليل ، نعم : فعل ماض لإنشاء المدح « الزاد » فاعل نعم ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر مقدم « زاد » مبتدأ مؤخر ، وزاد مضاف ، وأبى من « أبيك » مضاف إليه ، وأبى مضاف ، وضمير المخاطب مضاف إليه « زاداً » تمييز .

الشاهد فيه قوله : « فنعم الزاد . . . زاداً » حيث جمع فى الكلام بين الفاعل الظاهر وهو قوله : « الزاد » والتمييز وهو قوله : « زاداً » كما فى البيت السابق ، وذلك غير جائز عند جمهرة البصريين .

وقوم منهم يعربون « زاداً » فى آخر هذا البيت مفعولا به لقوله : « تزود » الذى فى أول البيت ، وعلى هذا يكون قوله : « مثل » حالا من « زاداً » وأصله نعت له ، فلما تقدم عليه صار حالا ، وتقديره البيت على هذا : تزود زاداً مثل زاد أبيك فينا ، فنعم الزاد زاد أبيك .

وَ « مَا » مُمَـــيِّزٌ ، وَقِيل : فَاعِلُ ،
فِي نَحْوِ : « نِعْمَ مَا يَقُـــولُ الفَاضِلُ »[1]

تقع « ما » بعد « نعم ، وبئس » فتقـول : « نِعْمَ ما » أو « نِعِمَّا » ، و « بئس ما » ومنه قوله تعالى : (إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ) وقولُه تعالى : (بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ)

واخْتُلِفَ فى « ما » هذه ؛ فقال قوم : هى نكرة منصوبة على التمييز ، وفاعلُ « نعم » ضميرٌ مستتر ، وقيل : هى الفاعل ، وهى اسمٌ مَعْرِفَةٌ ، وهذا مَذْهَبُ ابن خروف ، ونسبه إلى سيبويه .

* * *

وَيُذْكَرُ المَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدا أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا[2]

---

(١) « وما » مبتدأ « مميز » خبر المبتدأ « وقيل » فعل ماض مبنى للمجهول « فاعل » خبر مبتدأ محذوف ، أى : هو فاعل ، مثلا ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل رفع نائب فاعل قيل ، وهذه الجملة هى مقول القول « فى نحو » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من « ما » أو من الضمير فى خبره « نعم » فعل ماض لإنشاء المدح ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وما : تمييز ، وقيل : ما فاعل ، وجملة « يقول الفاضل » فى محل نصب نعت لما على الأول ، وفى محل رفع نعت لمخصوص بالمدح محذوف — تقديره : نعم الشيء يقول الفاضل — على الثانى .

(٢) « ويذكر » فعل مضارع مبنى للمجهول « المخصوص » نائب فاعل « بعد » ظرف متعلق بيذكر ، مبنى على الضم فى محل نصب « مبتدأ » حال من المخصوص « أو » عاطفة « خبر » معطوف على مبتدأ ، وخبر مضاف و « اسم » مضاف إليه « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه ، وجملة « يبدو » وفاعله المستتر فيه فى محل نصب خبر ليس ، وجملة ليس واسمه وخبره فى محل جر نعت لقوله اسم ، « أبداً » منصوب على الظرفية ، وعامله يبدو .

يُذْكَرُ بعدَ « نعم ، وبئس » وفَاعِلِهِمَا اسمٌ مرفوعٌ ، هو المخصوص بالمدح أو الذم ، وعلامتُه أن يصلح لجعله مبتدأ ، وجَعْلِ الفعل والفاعل خبراً عنه ، نحو : « نعم الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وبِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرٌو ، ونعم غُلَامُ الْقَوْمِ زَيْدٌ ، وبِئْسَ غُلَامُ الْقَوْمِ عَمْرٌو ، ونعم رَجُلاً زَيْدٌ ، وبئس رَجُلاً عَمْرٌو » وفى إعرابه وجهان مشهوران :

أحدهما : أنه مبتدأ ، والجملة قبله خَبَرٌ عنه .

والثانى : أنه خبر مبتدأ محذوف وجوباً ، والتقدير « هو زيد ، وهو عمرو » أى : الممدوحُ زَيْدٌ ، والمذمومُ عمرو .

ومنع بعضُهم الوَجْهَ الثانى ، وأوْجَبَ الأولَ .

وقيل : هو مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : « زيد الممدوح » .

* * *

وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى كَـ « الْعِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَفَى »(١)

إذا تقدَّمَ ما يَدُلُّ على المخصوص بالمدح أو الذم أغْنَى عن ذكره آخِراً ، كقوله تعالى فى أيوب : (إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً نعم الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ) أى : نعم العبد أيوب ؛ فحذف المخصوص بالمدح — وهو أيوب — لدلالة ما قبله عليه .

* * *

(١) « وإن » شرطية « يقدم » فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط « مشعر » نائب فاعل يقدم « به » جار ومجرور متعلق بمشعر « كفى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وهو جواب الشرط « كالعلم » الكاف جارة لقول محذوف ، العلم : مبتدأ « نعم » فعل ماض لإنشاء المدح « المقتنى » فاعل لنعم « والمقتفى » معطوف على المقتنى ، وجملة نعم وفاعلها فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مقول القول المحذوف المجرور بالكاف ، وتقدير الكلام : كقولك العلم نعم المقتنى

وَاجْعَلْ كَبِئْسَ « سَاءَ » وَاجْعَلْ فَعُلاَ
مِنْ ذِي ثَلاَثَةٍ كَنِعْمَ مُسْجَلاَ(١)

تستعمل « ساء » فى الذم استعمالَ « بئس » ؛ فلا يكون فاعِلُهَا إلا ما يكون فاعلا لبئس — وهو المحلىّ بالألف واللام ، نحو : « ساء الرَّجُل زَيْدٌ » والمضافُ إلى ما فيه الألفُ واللام ، نحـو : « سَاءَ غُلاَمُ الْقَوْمِ زَيْدٌ » ، والمضمَرُ المفسَّرُ بنكرة بعده ، نحو : « سَاءَ رجلاً زَيْدٌ » ومنه قولُه تعالى : (سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا) — ويُذْكَر بعدها المخصوصُ بالذم ، كما يذكر بعد « بئس » ، وإعرابُهُ كما تقدم .

وأشار بقوله : « واجعل فَعُلاَ » إلى أن كلَّ فعلٍ ثلاثى يجوز أن يُبْنَى منه فعلٌ على فَعُلَ لقصد المدح أو الذم ، ويُعامَلُ معاملةَ « نعم ، وبئس » فى جميع ما تقدم لهما من الأحكام ؛ فتقول : « شَرُفَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وَلُؤُمَ الرَّجُل بكرٌ ، وَشَرُفَ غلام الرجُلِ زَيْدٌ ، وَشَرُفَ رجلا زَيْدٌ » .

ومقتضى هذا الإطلاق أنه يجوز فى عَلِمَ أن يقال : « عَلُمَ الرَّجلُ زَيْدٌ » ، بضم عَيْنِ الكلمة ، وقد مَثَّلَ هو وابنُه به ، وصَرَّحَ غيرهُ أنه لا يجوز تحويل « علم ، وجهل ، وسمع » إلى فَعُل بضم العين ؛ لأن العرب حين استعملتها هـذا الاستعمالَ أَبْقَتْهَا على كسرة عينها ، ولم تُحَوِّلها إلى الضم ؛ فلا يجوز لنا تحويلُها ،

---

(١) « واجعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « كبئس » جار ومجرور متعلق باجعل ، وهو مفعوله الثانى « ساء » قصد لفظه : مفعول أول لاجعل « واجعل » الواو عاطفة ، اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملته معطوفة على جملة اجعل السابق « فعلا » مفعول أول لاجعل « من ذى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فعلا ، وذى مضاف و « ثلاثة » مضاف إليه « كنعم » جار ومجرور متعلق باجعل ، وهو مفعوله الثانى « مسجلا » حال من نعم .

بل نُبْقِيها على حالها ، كما أبْقَوْهَا ؛ فتقول : « عَلِمَ الرجُلُ زَيْدٌ ، وَجَهِل الرجُلُ عَمْرٌو ، وَسَمِعَ الرجُلُ بَكْرٌ » .

* * *

وَمِثْلُ نعم « حَبَّذَا » ، الْفَاعِلُ « ذَا » ،

وَإِنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُل : « لاَ حَبَّذَا »(١)

يُقَالُ فى المدح : « حَبَّذَا زَيْدٌ » ، وفى الذم : « لاَ حَبَّذَا زَيْدٌ » كقوله :

٢٧٧ — أَلاَ حَبَّذَا أَهْـلُ المَلاَ ، غَيْرَ أَنَّهُ

إِذَا ذُكِرَتْ مَيٌّ فَلاَ حَبَّـــذَا هِيَا

---

(١) « ومثل » مبتدأ ، ومثل مضاف و « نعم » قصد لفظه : مضاف إليه « حبذا » قصد لفظه أيضاً : خبر المبتدأ « الفاعل ذا » مبتدأ وخبر « وإن » شرطية « ترد » فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ذما » مفعول به لترد « فقل » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، قل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لا » نافية « حبذا » فعل وفاعل ، والجملة مقول القول فى محل نصب ، وجملة قل ومعمولاته فى محل جزم جواب الشرط .

٢٧٧ — البيت لكثيرة — بكاف مفتوحة فثون ساكنة — أم شملة بن برد المنقرى ، من أبيات تهجو فيها مية صاحبة ذى الرمة ، كذا قال أبو تمام ، وقيل : البيت الذى الرمة نفسه ، قاله التبريزى شارح الحماسة ، وروى بعد بيت الشاهد قوله :

عَلَى وَجْهِ مَيٍّ مَسْحَةٌ مِنْ مَلاَحَةٍ وَتَحْتَ الثِّيَابِ العَارُ ، لَوْ كَانَ بَادِيَا

اللغة : « الملا » بالقصر — الفضاء الواسع .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبيه « حبذا » فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر مقدم « أهل » مبتدأ مؤخر ، وأهل مضاف « الملا » مضاف إليه « غير » نصب على الاستثناء « أنه » أن : حرف توكيد ونصب ، وضمير القصة والشأن اسمه « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ذكرت » ذكر : فعل ماض مبنى للمجهول ، =

واختلف فى إعرابها ؛ فذهب أبو على الفارسى فى البَغْدَاديات ، وابن بَرْهَان ، وابن خروف — وزعم أنه مذهب سيبويه ، وأنَّ مَنْ نَقَل عنه غيرَه فقد أخطأ عليه — واختـاره المصنف ، إلى أن « حبّ » فعلٌ ماضٍ ، و « ذا » فاعـلُه ، وأما المخصوص فجـوز أن يكون مبتدأ ، والجملة قبله خبَرُه ، وجـوز أن يكون خبراً لمبتدإ محـذوف ، وتقديره : « هو زيد » أى : الممـدوحُ أو المذمومُ زيدٌ ، واختاره المصنف .

وذهب المبرد فى المقتضب ، وابن السراج فى الأصول ، وابن هشام اللَّخْمِيُّ — واختاره ابن عصفور — إلى أن « حَبَّذا » اسمٌ ، وهو مبتـدأ ، والمخصوص خبره ، أو خبَرٌ مقـدم ، والمخصوص مبتدأ مؤخر ؛ فركبت « حَبَّ » مع « ذا » وجعلتا اسماً واحداً .

= والتاء للتأنيث « مى » نائب فاعل ذكر ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « فلا » الفاء واقعة فى جواب إذا ، لا : نافية « حبذا » فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر مقـدم « هيا » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب جواب الشرط غير الجازم ، وجملتا الشرط وجوابه فى محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة غير إليه .

الشاهد فيه : قوله « حبذا أهل الملا ، ولا حبذا هيا » حيث استعمل « حبذا » فى صدر البيت فى المدح كاستعمال « نعم » واستعمل « لاحبذا » فى عجز البيت فى الذم كاستعمال « بئس » ، ومثل هذا البيت فى استعمال الكلمتين معاً قول الآخر :

ألا حَبَّـذا عاذِرِى فى الْهَوَى وَلاَ حَبَّـذَا الْعاذِلُ الْجاهِـلُ

وقال عمر بن أبى ربيعة المخزومى :

فَظَلْتُ بِمَرْأَى شائِقٍ وَبِمَسْمَعٍ ألا حَبَّذا مَرْأَى هُنَاكَ وَمَسْمَعُ

ومن هنا تعلم أنه لا يشترط فى فاعل « حبذا » — إذا اعتبرتها كلها فعلا ماضياً — أن يكون مقروناً بأل ، بل لايشترط فيه أن يكون معرفة ، فإن الأول يقول « حبذا عاذرى » فأتى بالفاعل معرفة غير مقترن بأل ، والثانى يقول « حبذا مرأى » فأتى بالفاعل نكرة

وذهب قومٌ — منهم ابن دُرُسْتُوَيْهِ — إلى أن « حبذا » فعلٌ ماضٍ ، و « زيد » فاعله ؛ فركبت « حَبَّ » مع « ذَا » وجعلتا فعلا ، وهذا أضْعَفُ المذاهب .

* * *

وَأَوْلِ « ذَا » المَخْصُوصَ ، أيًّا كَان ، لا
تَعْدِلْ بِذَا ؛ فَهْوَ يُضَاهِي المَثَـــلاَ[1]

أى : أوْقِعِ المخصوصَ بالمدح أو الذم بعد «ذا» على أى حال كان ، من الإفراد ، والتذكير ، والتأنيث ، والتثنية ، والجمع ، ولا تُغَيِّر « ذا » لتغَيُّرِ المخصوصِ ، بل يلزمُ الإفراد والتذكير ، وذلك لأنها أشبهت المَثَلَ ، والمَثَلُ لا يغير ، فكما تقول « الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ » للمذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع بهذا اللفظ ، تقول : « حَبَّذَا زيد ، [وحبذا هند] والزيدان ، والهندان ، والزيدون ، والهندات » فلا تُخْرِجُ « ذا » عن الإفراد والتذكير ، ولو خرجت لقيل « حَبَّذِى هند ، وحَبَّذَان الزيدان ، وحَبَّتَانِ الهندان ، وحب أولئك الزيدون ، أو الهندات » .

* * *

(١) « أول » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ذا » مفعول ثان تقدم على المفعول الأول « المخصوص » مفعول أول لأول « أيا » اسم شرط ، خبر لكان مقدم عليه « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المخصوص « لا » ناهية « تعدل » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بذا » جار ومجرور متعلق بتعدل « فهو » الفاء للتعليل ، هو : ضمير منفصل مبتدأ ، وجملة « يضاهى » وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو فى محل رفع خبر المبتدأ « المثلا » مفعول به ليضاهى .

وَمَا سِوَى « ذَا » ارْفَعْ بِحَبَّ ، أَوْ فَجُرّْ
بِالْبَا ، وَدُونَ « ذَا » انْضِمَامُ الْحَا كَثُرْ(١)

يعنى أنه إذا وَقَعَ بعد « حَبَّ » غيرُ « ذا » من الأسماء جاز فيه وجهان : الرفع بِحَبَّ ، نحو : « حَبَّ زَيْدٌ » والجر بباء زائدة ، نحو : « حَبَّ بِزَيْدٍ » وأصلُ حَبَّ : حَبُبَ ، ثم أدغمت الباء فى الباء فصار حَبَّ .

ثم إن وقع بعد « حَبَّ » ذا وجب فتح الحاء ؛ فتقول : « حَبَّ ذَا » وإن وقع بعدها غيرُ « ذا » جاز ضم الحاء ، وفتحها ؛ فتقول : « حُبَّ زَيْدٌ » و « حَبَّ زَيْدٌ » . وروى بالوجهين قولُه :

٢٧٨ — فَقُلْتُ : اقْتُلُوهَا عَنْكُمُ بِمِزَاجِهَا ،
وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ

---

(١) « ما » اسم موصول : مفعول تقدم على عامله ، وهو قوله : « ارفع » الآتى « سوى » ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وسوى مضاف ، و « ذا » اسم إشارة مضاف إليه « ارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بحب » جار ومجرور متعلق بارفع « أو » عاطفة « جر » الفاء زائدة ، جر : فعل أمر معطوف على ارفع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بالبا » قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بقوله جر « ودون » الواو عاطفة ، دون : ظرف متعلق بمحذوف حال ، وصاحب الحال محذوف ، ودون مضاف ، و « ذا » مضاف إليه ، والمراد لفظ ذا « انضمام » مبتدأ ، وانضمام مضاف ، و « الحا » قصر للضرورة : مضاف إليه ، وجملة « كثر » وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، وتقدير الكلام : وانضمام الحاء من « حب » حال كونه دون « ذا » كثير .

٢٧٨ — البيت للأخطل التغلبى ، من كلمة يمدح فيها خالد بن عبد الله بن أسد ، أحد أجواد العرب .

اللغة : « اقتلوها » الضمير يعود إلى الخمر ، وقتلها : مزجها بالماء ؛ لأنه يدفع سورتها ويذهب بحدتها « وحب بها » يروى فى مكانها « وأطيب بها » . =

. . . . . .

= الإعراب : « فقلت » فعل وفاعل « اقتلوها » فعل أمر وفاعله ومفعوله ، والجملة فى محل نصب مقول القول « عنكم » بمزاجها » جاران ومجروران متعلقان باقتلوا « وحب » الواو حرف عطف ، حب : فعل ماض دال على إنشاء المدح « بها » الباء حرف جر زائد ، وها : فاعل حب ، مبنى على السكون فى محل رفع « مقتولة » تمييز ، أو حال « حين » ظرف متعلق بحب « تقتل » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الخمر ، والجملة فى محل جر بإضافة « حين » إليها .

الشاهد فيه : قوله « وحب بها » فإنه يروى بفتح الحاء من « حب » وضمها ، والفاعل غير « ذا » ، وكلا الوجهين — فى هذه الحالة — جائز ، فإن كان الفاعل « ذا » تعين فتح الحاء ، وقد ذكر الشارح العلامة — تبعاً للمصنف — ذلك مفصلا .

واعلم أولا أن فاعل « حب » هذه يجوز أن يكون مجروراً بالباء كما فى هذا الشاهد وكما فى قول الطرماح بن حكيم :

حُبَّ بالزَّوْرِ الَّذِى لا يُرَى مِنْهُ إلاَّ صَفْحَةٌ أَوْ لِمَامْ

واعلم ثانياً أن هذه الباء زائدة ؛ لأن الفاعل لا يكون إلا مرفوعاً كما نعلم ، ولأنه قد ورد من غير الباء فى نحو قول ساعدة بن جؤية :

هَجَرَتْ غَضُوبُ وَحُبَّ مَنْ يَتَجَنَّبُ وَعَدَتْ عَوَادٍ دُونَ وَلْيِكَ تَشْعَبُ

فقد دل بيت ساعدة على أن زيادة الباء فى فاعل « حب » غير واجب ، حيث جاء فيه فاعل حب — وهو قوله : « من يتجنب » — غير مقترن بالباء .

* * *

أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ (١)

صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ «أَفْعَلَ» لِلتَّفْضِيلِ، وَأْبَ اللَّذْ أُبِي (٢)

يُصَاغُ من الأفعال التى يجوزُ التعجُّبُ منها — للدلالة على التفضيل — وَصْفٌ على وزن «أَفْعَلَ» (٣) فتقول : «زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وأَكْرَمُ مِنْ خَالِدٍ» كما تقول : «مَا أَفْضَلَ زيداً ، ومَا أَكْرَمَ خالداً» .

وما امتنعَ بناءُ فعلِ التَّعَجُّبِ منه امتنع بناءُ أفعل التفضيل منه ؛ فلا يُبْنَى من فعل زائد على ثلاثةِ أحْرُفٍ ، كَدَحْرَجَ واسْتَخْرَجَ ، ولا من فعل غير متصرف ،

---

(١) هذه الترجمة صارت فى اصطلاح النحاة اسماً لكل ما دل على زيادة ، سواء كانت الزيادة فى فضل كأفضل وأجمل ، أم كانت زيادة فى نقص كأقبح وأسوأ ، والمراد أن أصل الاسم على هذه الزنة ؛ فلا ينافى أنه قد يعرض لها التغير كما فى خير وشر .

(٢) «صغ» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «من مصوغ» جار ومجرور متعلق بصغ ، وفى الكلام موصوف مقدر ، أى : من فعل مصوغ «منه» جار ومجرور متعلق بمصوغ على أنه نائب فاعل له ، إذ هو اسم مفعول «للتعجب» جار ومجرور متعلق بمصوغ «أفعل» مفعول به لصغ «للتفضيل» جار ومجرور متعلق بصغ «وأب» فعل أمر ، مبنى على حذف الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «اللذ» اسم موصول — لغة فى الذى — مفعول به لقوله : «ائب» والجملة من «أبى» ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٣) هذا الوصف اسم لقبوله علامات الأسماء ؛ وهو غير متصرف لكونه ملازماً للوصفية ووزن الفعل ، ويعرف بأنه «الوصف الموازن للفعل تحقيقاً كأفضل أو تقديراً كخير وشر فى نحو قوله تعالى : (أنتم شر مكاناً) وقوله سبحانه : (هو خير مما يجمعون) بدليل مجيئه على الأصل فى قول الراجز :

« بلال خير الناس وابن الأخير »

الدال على زيادة صاحبه فى أصل الفعل» .

كنعم وبئس ، ولا من فعل لا يَقْبَلُ المُفَاضلة ، كمَاتَ وَفَنِيَ ، ولا من فعل ناقص ، ككان وأخواتها ، ولا من فعل منفى ، نحو : « مَاعَاجَ بِالدَّوَاءِ ، وَمَا ضَرَبَ » ولا من فعل يأتى الوَصْفُ منه على أفْعَلَ نحو : « حَمِرَ ، وعَوِرَ » ولا من فعل مبنى للمفعول ، نحو : « ضُرِبَ ، وجُنَّ » وَشَذَّ منه قولهم : «هُوَ أَخْصَرُ مِنْ كَذَا» فبنوا أفعل التفضيل من « اخْتُصِرَ » وهو زائد على ثلاثة أحرف ، ومبنى للمفعول ، وقالوا : «أَسْوَدُ مِنْ حَلَكِ الغُرَابِ ، وَأَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ » فبنوا أفعل التفضيل — شذوذاً — من فعلٍ الوَصْفُ منه على أفْعَلَ .

* * *

وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وُصِلْ لِمَانِعٍ ، بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلْ(٢)

تَقَدَّمَ — فى باب التعجب — أنه يُتَوَصَّلُ إلى التعجب من الأفعال التى لم تَسْتَكمل الشروطَ بـ « أَشَدَّ » ونحوها ، وأشار هنا إلى أنه يُتَوَصَّلُ إلى التفضيل من الأفعال التى لم تستكمل الشروط بما يتوصل به فى التعجب ؛ فكما تقول : « مَا أَشَدَّ اسْتِخْرَاجَهُ » تقول « هو أَشَدُّ استخراجاً من زيد » وكما تقول : « مَا أَشَدَّ حُمْرَتَهُ » تقول : « هو أَشَدُّ حُمْرَةً من زيد » لكن المصدر ينتصب فى باب التعجب بعد « أشَدَّ » مفعولا ، وههُنَا ينتصب تمييزاً .

* * *

---

(١) « وما » اسم موصول : مبتدأ « به » جار ومجرور متعلق بقوله : « وصل » الآتى على أنه نائب فاعل له تقدم عليه ، وإنما ساغ ذلك لأن الجار والمجرور يتوسع فيهما « إلى تعجب » جار ومجرور متعلق بوصل ، وجملة « وصل » ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول « لمانع » جار ومجرور متعلق بوصل أيضاً « به إلى التفضيل » جاران ومجروران يتعلقان بقوله : « صل » الآتى « صل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَدَا — تَقْدِيراً، أَوْ لَفْظاً — بِمِنْ إِنْ جُرِّدَا[1]

لا يخلو أفعل التفضيل عن أحد ثلاثة أحوال ؛ الأوّل : أن يكون مجرداً ، الثانى : أن يكون مُضَافاً ، الثالث : أن يكون بالألف واللام .

فإن كان مجرداً فلابُدَّ أن يتصل به «مِنْ» :لفظاً ، أو تقديراً[2] ، جَارَّةً للمفضّل ، نحو : « زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عمرو ، ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْ عمرو » وقد تحذف « مِنْ » ومجرورُهَا للدلالة عليهما ، كقوله تعالى : (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً) أى : وأعزُّ منك [نفراً] .

وفُهِمَ من كلامه أن أَفْعَلَ التفضيل إذا كان بـ « أَلْ » أو مضافاً لا تَصْحَبُه « من[3] » ؛ فلا تقول : « زَيْدٌ الأَفْضَلُ من عمرو » ، ولا « زَيْدٌ أفضل الناس من عمرو » .

---

(١) «وأفعل» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وأفعل مضاف و «التفضيل» مضاف إليه ، صله » صل: فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به « أبداً » منصوب على الظرفية «تقديراً» حال «أو لفظاً» معطوف عليه « بمن » جار ومجرور متعلق بصل «إن» شرطية « جردا » جرد : فعل ماض مبنى للمجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والألف للاطلاق ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٢) يجوز أن يفصل بين أفعل التفضيل ومن الجارة للمفضول بأحد شيئين ، الأول معمول أفعل التفضيل ، نحو قوله تعالى : (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم) ، والثانى لو الشرطية ومدخولها ، نحو قول الشاعر :

وَلَفُوكِ أَطْيَبُ ، لَوْ بَذَلْتِ لَنَا ، مِنْ مَاءِ مَوْهِبَةٍ عَلَى خَمْرِ

(٣) ربما جاء بعد أفعل التفضيل المقترن بأل أو المضاف من كما فى قول الأعشى ، وسيأتى قريباً ، ونشرحه لك ، وهو الشاهد رقم ٢٨٠ .

وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاثِرِ =

وأكثر ما يكون ذلك[1] إذا كان أفعل التفضيل خبراً ، كالآية الكريمة ونحوها ، وهو كثير فى القرآن ، وقد تُحْذَفُ منه وهو غير خبر ، كقوله؛

٢٧٩ — دَنَوْتِ وَقَدْ خِلْنَاكِ كَالْبَدْرِ أَجْمَلاَ
فَظَـــلَّ فُؤَادِى فى هَوَاكِ مُضَلَّلاَ

فـ « أَجْمَلَ » أفعلُ تفضيلٍ ، وهو منصوب على الحال من التاء فى « دَنَوْتِ » وحُذِفَتْ منه « مِنْ » ، والتقدير : دنوت أجملَ من البدر ، وقد خلناك كالبدر .

= وكما فى قول سعد القرقرة :

نَحْنُ بِغَرْسِ الْوَدِىِّ أَعْلَمُنَا مِنَّا بِرَكْضِ الْجِيَادِ فِى السَّدَفِ

كما جاء المجرد من أل والإضافة غير مقرون بمن فى قول امرىء القيس بن حجر الكندى :

عَلَيْهَا فَتًى لَمْ تَحْمِلِ الأَرْضُ مِثْلَهُ أَبَرَّ بِمِيثَاقٍ ، وَأَوْفَى ، وَأَصْبَرَا

(١) يريد « وأكثر ما يكون حذف من مع أفعل التفضيل المجرد من أل والإضافة إذا كان أفعل خبراً — إلخ » .

٢٧٩ — البيت من الشواهد التى لا يعلم قائلها .

اللغة : « دنوت » قربت « خلناك » ظننا شأنك كذا « كالبدر » مشابهة له « أجملا » أى أكثر جمالا من البدر ، وهو من معمولات دنوت : أى دنوت حال كونك أجمل من البدر ، وقد خلناك مثل البدر .

الإعراب : « دنوت » فعل وفاعل « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « خلناك » فعل ماض ، وفاعله ، ومفعوله الأول « كالبدر » جار ومجرور متعلق بخلناك وهو مفعول ثان لخال ، والجملة من الفعل ومفعوليه فى محل نصب حال من التاء فى دنوت « أجملا » حال ثانية من التاء « فظل » فعل ماض ناقص « فؤادى » فؤاد : اسم ظل ، وفؤاد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فى هواك » الجار والمجرور متعلق بقوله : « مضللا » الآتى ، وهوى مضاف ، والكاف ضمير المؤنثة المخاطبة مضاف إليه « مضللا » خبر ظل . =

ويلزم أفعلُ التفضيلِ المجردُ الإفرادَ والتذكيرَ ، وكذلك المضافُ إلى نكرةٍ ، وإلى هذا أشار بقوله :

وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ ، أَوْ جُرِّدَا أُلْزِمَ تَذْكِيراً ، وَأَنْ يُوَحَّدَا(١)

فتقول : « زيد أفضَلُ من عمرو ، وأفضَلُ رَجُلٍ ، وهند أفضل من عمرو ، وأفضل امرأة ، والزيدان أفضل من عمرو ، وأفضل رجلين ، والهندان أفضل من عمرو ، وأفضل امرأتين ، والزَّيْدُونَ أفضل من عمرو ، وأفضل رِجَالٍ ، والهندات أفضل من عمرو ، وأفضل نساء » فيكون «أفعل» فى هاتين الحالتين مذكراً ومفرداً ، ولا يؤنث ، ولا يثنّى ، ولا يجمع .

* * *

وَتِلْوُ « أَلْ » طِبْقٌ ، وَمَا لِمَعْرِفَهْ أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِى مَعْرِفَهْ(٢)

= الشاهد فيه : قوله « أجلا » حيث حذف « من » الجارة للمفضول عليه مع مجرورها ، وأصل الكلام : أجل منه ، ونظيره بيت امرىء القيس الذى أنشدناه قريباً ص ١٧٧

(١) « وإن » شرطية « لمنكور » جار ومجرور متعلق بقوله : « يضف » الآتى « يضف » فعل مضارع مبنى للمجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أفعل التفضيل « أو » عاطفة « جردا » معطوف على يضف « ألزم » فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على الفتح فى محل جزم جواب الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو المفعول الأول « تذكيراً » مفعول ثان لألزم « وأن » مصدرية « يوحدا » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والمصدر المنسبك من « أن » المصدرية ومعمولها منصوب معطوف على قوله : تذكيراً ، وتقدير الكلام : ألزم تذكيراً وتوحداً ، أى إفراداً .

(٢) « وتلو » مبتدأ ، وتلو مضاف و « أل » قصد لفظه : مضاف إليه « طبق » خبر المبتدأ « وما » الواو عاطفة ، ماالاسم موصول : مبتدأ « لمعرفة » جار ومجرور متعلق =

هٰذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى « مِنْ » ، وَإِنْ
لَمْ تَنْوِ فَهُوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ.(١)

إذا كان أفْعَلُ التفضيل بـ « أل » لزمَتْ مُطَابَقَتُهُ لما قبله : فى الإفراد ، والتذكير ، وغيرهما ؛ فتقول : زيد الأفضل ، والزيدان الأفْضَلَانِ ، والزيدون الأفْضَلُونَ ، وهند الفُضْلَى ، والهِنْدَانِ الفُضْلَيَانِ ، والهندات الفُضْلُ ، أو الفُضْلَيَاتُ » ، ولا يجوز عدم مطابقته لما قبله ؛ فلا تقول : « الزيدون الأفضل » ولا « الزيدان الأفْضَلُ » ولا « هند الأفضل » ولا « الهندان الأفضل » ولا « الهندات الأفْضَلُ » ولايجوز أن تقترن به « مِنْ » ؛ فلاتَقُولُ : « زيد الأفضل من عمرو » فأما قولُه :

= بقوله : « أضيف » الآتى « أضيف » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « ذو » خبر المبتدأ الذى هو ما الموصولة ، وذو مضاف و « وجهين » مضاف إليه «عن ذى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لوجهين ، وذى مضاف و « معرفة » مضاف إليه ، والتقدير : ذو وجهين منقولين عن ذى معرفة .

(١) « هذا » اسم إشارة مبتدأ ، وخبره محذوف ، وتقديره هذا ثابت ، ونحوه « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « نويت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « معنى » مفعول به لنويت ، ومعنى مضاف و « من » قصد لفظه : مضاف إليه ، وجواب « إذا » محذوف يدل عليه سابق الكلام « وإن » شرطية « لم » نافية جازمة « تنو » فعل مضارع مجزوم بلم ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله محذوف يدل عليه ماقبله ، أى : وإن لم تنو معنى من « فهو » الفاء لربط الشرط بالجواب ، هو : ضمير منفصل مبتدأ « طبق » خبر المبتدأ ، وطبق مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « به » جار ومجرور متعلق بقوله « قرن » الآتى « قرن » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ، والمراد بمعنى من - الذى قد تنويه وقد لا تنويه - هو التفضيل .

٢٨٠ — وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى
وَإِنَّمَا الْعِـــزَّةُ لِلْكَاثِرِ

فَيُخَرَّجُ على زيادة الألف واللام ، والأصل : ولست بأكثرَ منهم ، أو جَعْلِ « منهم » متعلقاً بمحذوفٍ مجردٍ عن الألف واللام ، لا بما دخلت عليه الألف واللاّمُ ، والتقدير : « ولست بالأكثرِ أكثرَ منهم » .

---

٢٨٠ — البيت للأعشى ميمون بن قيس ، من كلمة له يهجو فيها علقمة بن علاثة ويمدح عامر بن الطفيل ، وذلك فى المنافرة التى وقعت بينهما ، وأمرها مشهور بين المتأدبين ،

اللغة : « الأكثر حصى » كناية عن كثرة عدد الأعوان والأنصار « العزة » القوة والغلبة « الكاثر » الغالب فى الكثرة ، مأخوذ من قولهم : كثرتهم أكثرهم - من باب نصر - أى : غلبتهم كثرة .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسمه « بالأكثر » الباء حرف جر زائد ، الأكثر : خبر ليس « منهم » جار ومجرور متعلق — فى الظاهر — بالأكثر ، وستعرف مافيه « حصى » تمييز « إنما » أداة حصر « العزة » مبتدأ « للكاثر » جارو مجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « بالأكثر منهم » فإن ظاهره أنه جمع بين أل الداخلة على اسم التفضيل و « من » الجارة للمفضول عليه ، وقد أجاز الجمع بينهما أبو عمرو الجرمى مستدلا بهذا البيت ونحوه ، ومنعه الجمهور ، ولهم فى تخريج البيت على مذهبهم ثلاثة توجيهات أشار الشارح العلامة إلى اثنين منها ، وهما الثانى والثالث فى كلامنا الذى نذكره

الأول : لانسلم أن « من » فى قوله : « منهم » هى الجارة للمفضول ، ولكنها تبعيضية ؛ وهى متعلقة بمحذوف يقع حالا من اسم ليس ، والتقدير : ولست بالأكثر حصى حال كونك منهم : أى حال كونك بعضهم .

الثانى : بعد تسليم أن من جارة للمفضول لا نسلم أن أل معرفة ، بل أل فى قوله « بالأكثر » زائدة ، والممنوع هو اقتران من بمدخول أل المعرفة .

الثالث : سلمنا أن أل معرفة ، وأن من جارة للمفضول ، ولكن لا نسلم أن « من » متعلقة بالأكثر المذكور فى الكلام ، ولكنها متعلقة بأكثر منكراً محذوفاً يدل عليه هذا ، وتقدير الكلام على هذا : ولست بالأكثر أكثر منهم .

وأشار بقوله : « وما لمعرفة أضيف — إلخ » إلى أن أفعَلَ التفضيل إذا أضيف إلى معرفة ، وقُصِد به التفضيلُ ، جاز فيه وجهان ؛ أحـــدُهما : استعمالُه كالمجرد فلا يطابق ما قبله ؛ فتقول : « الزيدان أفضلُ القوم ، والزيدون أفضلُ القوم ، وهند أفضلُ النساء ، والهندان أفضل النساء ، والهنداتُ أفضلُ النساء » والثـانى : استعمالُه كالمقرون بالألف واللام ؛ فتجب مطابقته لما قبله ؛ فتقـول : « الزيدان أفْضَلاَ القوم ، والزيدون أفْضَلُو القوم ، وأفَاضِلُ القوم ، وهند فُضْلَى النساء ، والهندان فُضْلَيَا النساء ، والهندات فُضَلُ النساء ، أو فُضْلَيَات النساء » ، ولا يتعين الاستعمالُ الأول ، خلافا لابن السراج ، وقد ورد الاستعمالان فى القرآن ؛ فمن استعماله غَيْرَ مُطَابِقٍ قولُه تعالى : (وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ) ، ومن استعمالِهِ مطابقاً قولُه تعالى : (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا) وقد اجتمع الاستعمالان فى قوله صلى الله عليه وسلم : « أَلاَ أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَىَّ ، وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّى مَنَازِلَ يَوْمَ القِيَامَة : أَحَاسِنُكُمْ أَخْلاَقاً ، الْمُوَطَّئُونَ أَكْنَافاً ، الَّذِينَ يَأْلَفُونَ وَيُؤْلَفُونَ » .

والذين أجازوا الوجهين قالوا : الأفصح المطابقة ، ولهذا عِيبَ على صاحب الفصيح[1] فى قوله : « فاخْتَرْنا أَفْصَحَهُنَّ » قالوا : فـكان ينبغى أن يأتى بالفُصْحَى فيقول : « فُصْحَاهُنَّ » .

فإن لم يُقْصَدِ التفضيلُ تعَيَّنَتِ المطابقة ، كقولهم : « النَّاقِصُ والأَشَجُّ أَعْدَلاَ بَنِي مَرْوَان » أى : عَادِلاَ بنى مروان .

وإلى ما ذكرناه من قصد التفضيل وعَدَمِ قَصْدِهِ أشار المصنفُ بقوله : « هذا إذا نويت معنى مِنْ — البيتَ » أى : جوازُ الوجهين — أعنى المطابقةَ وعَدَمَها —

---

(١) هو أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، النحوى الكوفى ، وله رسالة صغيرة اشتهرت باسم « فصيح ثعلب » .

مشروطٌ بما إذا نَوى بالإضافة معنى « مِنْ » أى : إذا نُوِىَ التفضيلُ ، وأما إذا لم يُنْوَ ذلك فيلزم أن يكون طِبْقَ ما اقترن به .

قيل : ومن استعمال صيغة أفْعَلَ لغير التفضيل قولُه تعالى : (وَهُوَ الَّذِى يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثم يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ) وقولُه تعالى : (رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ) أى : وهو هَيِّنٌ عليه ، وربكم عالم بكم ، وقولُ الشاعر :

وإن مُدَّتِ الأيْدِى إلى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ
بأَعْجَلِهِمْ ؛ إذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ [٧٧](١)

أى : لم أكن بعَجِلِهِمْ ، وقوله :

٢٨١ — إنَّ الَّذِى سَمَكَ السَّماءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَــزُّ وَأَطْوَلُ

---

(١) تقدم شرح هذا البيت فى باب النواسخ ، وهو الشاهد رقم ٧٧ ، فانظره هناك فى مباحث زيادة الباء فى خبر الناسخ النافى ، والشاهد فيه هنا قوله « بأعجلهم » فإنه فى الظاهر أفعل تفضيل ، ولكن معناه معنى الوصف الخالى من التفضيل ؛ لأن ذلك هو الذى يقتضيه مدح الشاعر نفسه ؛ اذ لو بقى على ظاهره لكان المعنى أنه ينفى عن نفسه أن يكون أسرع الناس إلى الطعام ، وذلك لاينافى أن يكون سريعاً إليه ، وهذا ذم لامدح .

٢٨١ — هذا البيت مطلع قصيدة للفرزدق ، يفتخر فيها على جرير بن عطية بن الخطفى ويهجوه .

اللغة : « سمك » يستعمل فعلا متعديا بمعنى رفع ، ومصدره السمك ، ويستعمل لازماً بمعنى ارتفع ، ومصدره السموك « البيت » أراد به بيت المجد والشرف « دعائمه » الدعائم : جمع دعامة — بكسر الدال المهملة — وهى فى الأصل ما يسند به الحائط إذا مال ليمنعه السقوط .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الذى » اسم إن ، وجملة « سمك السماء » من الفعل وفاعله المستتر فيه العائد على الاسم الموصول ومفعوله لا محل صلة الموصول الواقع اسماً لإن ، وجملة « بنى لنا » من الفعل وفاعله المستتر فيه العائد على اسم إن فى محل رفع =

أى : [دعائمه] عزيزة طويلة ، وهل ينقاس ذلك أم لا ؟ قال المبرد : ينقاس ، وقال غيره : لا ينقاس ، وهو الصحيح ، وذكر صاحب الواضح أن النحويين لا يَرَوْنَ ذلك ، وأن أبا عُبَيْدَةَ قال فى قوله تعالى : (وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ) : إنه بمعنى هَيِّن ، وفى بيت الفرزدق — وهو الثانى — إن المعنى عزيزة طويلة ، وإن النحويين رَدُّوا على أبى عبيدة ذلك ، وقالوا : لا حجة فى ذلك [له] .

* * *

وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ « مِنْ » مُسْتَفْهِمَا فَلَهُمَا كُنْ أَبَداً مُقَدِّمَا(١)

كَمِثْلِ « مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ » ؟ وَلَدَى إِخْبَارِ التَّقْدِيمُ زَرْاً وَرَدَا(٢)

= خبر إن « بيتاً » مفعول به لبنى ، وجملة « دعائمه أعز » من المبتدأ والخبر فى محل نصب صفة لقوله « بيتاً » وقوله « وأطول » معطوف على قوله « أعز » .

الشاهد فيه : قوله « أعز وأطول » حيث استعمل صيغتى التفضيل فى غير التفضيل ؛ لأنه لايعترف بأن لجرير بيتاً دعائمه عزيزة طويلة حتى تكون دعائم بيته أكثر عزة وأشد طولا ، ولو بنى « أعز وأطول » على معنى التفضيل لتضمن اعترافه بذلك .

(١) « وإن » شرطية « تكن » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير المخاطب المستتر فيه وجوباً « بتلو » جار ومجرور متعلق بقوله : « مستفهما » الآتى ، وتلو مضاف و « من » قصد لفظه : مضاف إليه « مستفهما » خبر « تكن » « فلهما » الفاء لربط الشرط بالجواب ، والجار والمجرور متعلق بقوله : « مقدماً » الآتى « كن » فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أبداً » منصوب على الظرفية متعلق بقوله : « مقدماً » الآتى « مقدماً » خبر كن ، والجملة من كن واسمه وخبره فى محل جزم جواب الشرط .

(٢) « كمثل » الكاف زائدة ، مثل : خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك مثل « ممن » جار ومجرور متعلق بقوله : « خير » الآتى « أنت » مبتدأ « خير » خبر المبتدأ ، والجملة فى محل جر بإضافة مثل إليها « ولدى » ظرف متعلق بقوله : « ورد » =

تقدَّمَ أن أفْعَلَ التفضيلِ إذا كان مجرداً جيء بعده « بِمِنْ » جارةً للمُفَضَّلِ عليه ، نحو : « زيد أفْضَلُ من عمرو » ، و « مِنْ » ومجرورها معه بمنزلة المضاف إليه من المضاف ؛ فلا يجوز تقديمُهُمَا عليه ، كما لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف ، إلا إذا كان المجرورُ بها اسمَ استفهامٍ ، أو مضافاً إلى اسم استفهام ؛ فإنه يجب — حينئذ — تقديمُ « مِنْ » ومجرورها ، نحو : « مِمَّنْ أنتَ خَيْرٌ ؟ وَمِنْ أيِّهم أنتَ أفضل ؟ ومن غُلَامِ أيِّهِمْ أنت أفضل ؟ » وقد ورد التقديمُ شذوذاً فى غير الاستفهام ، وإليه أشار بقوله : « ولدى إخبارٍ التقديمُ نَزْراً وردا » ومن ذلك قولُه :

٢٨٢ — فَقَالَتْ لَنَا : أَهْلاً وَسَهْلاً ، وَزَوَّدَتْ
جَنَى النَّحْلِ ، بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

= الآتى ، ولدى مضاف و « إخبار » مضاف إليه « التقديم » مبتدأ « نزراً » حال من الضمير المستتر فى قوله : « ورد » الآتى « ورد » ورد : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التقديم ، والألف للاطلاق ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله التقديم .

٢٨٢ — البيت للفرزدق ، من أبيات يقولها فى امرأة من بنى ذهل بن ثعلبة قرته وحملته وزودته ، وكان قد نزل من قبل بامرأة ضيفة فلم تقره ولم تحمله ولم تزوده .

اللغة : « أهلا ، وسهلا » كلمتان تقولها العرب فى تحية الأضياف والحفاوة بهم « جنى النحل » ما يجنى منه وهو العسل ، وكنى بذلك عن حسن لقائها وطيب استقبالها وحلاوة حديثها .

الإعراب : « فقالت » قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى « لنا » جار ومجرور متعلق بقال « أهلا وسهلا » منصوبان بفعل محذوف ، والأصل الأصيل فيهما أنهما وصفان لموصوفين محذوفين : أى أتيتم قوما أهلا ونزلتم موضعاً سهلا « وزودت » الواو عاطفة ، زود : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والتاء للتأنيث « جنى » مفعول به لزود ، وجنى مضاف و « النحل » مضاف إليه « بل » =

والتقدير : بل ما زَوَّدَتْ أَطْيَبُ منه ؛ وقول ذى الرُّمَّة يصف نسوة بالسمن والكَسَلِ :

٢٨٣ — وَلاَ عَيْبَ فِيهِنَّ غَيْرَ أَنَّ سَرِيعَهَا
قَطُوفٌ ؛ وَأَنْ لاَ شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ

= حرف دال على الإضراب الإبطالى « ما » اسم موصول : مبتدأ ، وجملة « زودت » وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة ، والعائد محذوف ، أى زودته « منه » جار ومجرور متعلق بقوله : « أطيب » الآتى « أطيب » خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « منه أطيب » حيث قدم الجار والمجرور المتعلقين بأفعل التفضيل عليه ، وليس المجرور اسم استفهام ولا مضافاً إلى اسم استفهام ، وذلك التقديم شاذ فى غير الاستفهام ، وقد جعل جماعة من النحاة قوله « منه » متعلقاً بقوله « زودت » أى : بل الذى زودت منه ، أى : من شبيه جنى النحل ، وعلى ذلك لا يكون فى البيت شاهد ، ويكون قد جاء على المشهور الفصيح .

ومثل بيت الشاهد قول ابن دريد فى مقصورته :

وَاسْتَنْزَلَ الزَّبَّاءَ قَسْراً وَهْيَ مِنْ عُقَابِ لَوْحِ الْجَوِّ أَعْلَى مُنْتَمَى

فقوله : « من عقاب » متعلق بأعلى ، وقد تقدم عليه ، وليس الكلام استفهاماً ، بل هو خبر كما يظهر بأدنى تأمل .

٢٨٣ — هذا البيت لذى الرمه ، من كلمة له مطلعها :

أَلِلرَّبْعِ ظَلَّتْ عَيْنُكَ الْمَاءَ تَهْمِلُ رَشَاشاً كَمَا اسْتَنَّ الْجُمَانُ الْمُفَصَّلُ ؟

اللغة : « تهمل » تسكب « استن » تبدد ، وتفرق « الجمان » جمع جمانة — بضم الجيم — وهى حبة من الفضة كالدرة « قطوف » بفتح القاف — بطىء ، متقارب الخطو .

المعنى : يصف نساء بالسمن والعبالة ، وكنى عن ذلك بأنهن بطيئات السير كسالى ، فهو يقول : إنه لاعيب فى هؤلاء النساء إلا أن أسرعهن شديدة البطء متكاسلة ، وهذا مما يسميه البلغاء تأكيد المدح بما يشبه الذم ، والعرب تمدح النساء بذلك ؛ لأن هذا عندهم يدل على اليسار والنعمة وعدم الامتهان فى العمل .

الإعراب : « ولا » نافية للجنس « عيب » اسم لا « فيهن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، أو متعلق بمحذوف صفة لعيب ، أو متعلق بعيب ، وعلى هذين =

[التقدير : وأن لا شيء أكسلُ منهن] ، وقوله :

٢٨٤ — إذَا سايَرَتْ أسْماءُ يَوْماً ظَعِينَةً
فأسْماءُ مِنْ تِلكَ الظَّعِينَةِ أمْلَحُ

التقدير : فأسماء أملح من تلك الظعينة .

* * *

= الوجهين يكون خبر لا محذوفا ، وهذا متعين على لغة طيء « غير » أداة استثناء « أن » حرف توكيد ونصب « سريعها » سريع : اسم أن ، وسريع مضاف وها مضاف إليه « قطوف » خبر أن ، وأن مع اسمها وخبرها فى تأويل مصدر مجرور بإضافة غير إليه « وأن » الواو عاطفة ، أن : مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف « لا شيء » لا : نافية للجنس ، وشيء : اسم لا « منهن » جار ومجرور متعلق بقوله أكسل الآتى « أكسل » خبر لا ، والجملة من « لا » واسمها وخبرها فى محل رفع خبر « أن » المخففة من الثقيلة ، وأن المخففة مع اسمها وخبرها فى تأويل مصدر مجرور بالعطف على المصدر المنسبك من أن المشددة مع اسمها وخبرها .

الشاهد فيه : قوله « منهن أكسل » حيث قدم الجار والمجرور المتعلق بأفعل التفضيل عليه ، مع كون المجرور ليس استفهاماً ولا مضافاً إلى الاستفهام ، وذلك شاذ ، وتقدم مثله .

٢٨٤ — هذا البيت لجرير بن عطية ، من كلمة له مطلعها :

أجَدَّ رَوَاحُ البَيْنِ أمْ لاَ تَرَوَّحُ ؟ نَعَمْ كلُّ مَنْ يُعْنَى بِجُمْلٍ مُبَرَّحُ

اللغة : « سايرت » جارت ، وباهت « يوماً » المراد به مجرد الوقت ، نهاراً كان ذلك أم ليلا « ظعينة » أصله الهودج تكون فيه المرأة ، ثم نقل إلى المرأة فى الهودج بعلاقة الحالية والمحلية ، ثم توسعوا فيه فأطلقوه على المرأة مطلقاً : راكبة ، أو غير راكبة ، ويروى بيت الشاهد هكذا :

إذَا سايَرَتْ أسْماءُ يَوْماً ظَعائِنا فأسْماءُ مِنْ تِلكَ الظَّعائِنِ أمْلَحُ

المعنى : يقول : إن أسماء فى غاية الملاحة وتمام الحسن ، ولو أنها باهت بجمالها امرأة أخرى فى وقت أى وقت لبدا تفوقها عليها ، وظهر أنها خير منها ملاحة وأعظم جمالا . =

وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ ، وَمَتَى عَاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيراً ثَبَتَا(١)

كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِّيقِ(٢)

لا يخلو أفعلُ التفضيلِ من أن يَصْلُحَ لوقوع فعلٍ بمعناه مَوْقِعَهُ ، أوْلا .

فإن لم يصلح لوقوع فعلٍ بمعناه مَوْقِعَهُ لم يرفع ظاهراً ، وإنما يرفع ضميراً مستتراً نحو : « زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو » ففى « أفضل » ضميرٌ مستتر عائد على « زيد » ؛

= الإعراب : « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « سايرت » ساير : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « أسماء » فاعل سايرت ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « يوماً » ظرف متعلق بسايرت « ظعينة » مفعول به لسايرت « فأسماء » الفاء واقعة فى جواب إذا ، أسماء : مبتدأ « من تلك » جار ومجرور متعلق بقوله : « أملح » الآتى « الظعينة » بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه ، أو نعت له « أملح » خبر المبتدأ الذى هو قوله أسماء .

الشاهد فيه : قوله « من تلك . . . أملح » حيث قدم الجار والمجرور — وهو قوله : « من تلك » — على أفعل التفضيل — وهو قوله « أملح » — فى غير الاستفهام ، وذلك شاذ ، وقد مضى مثله .

(١) « ورفعه » رفع : مبتدأ ، ورفع مضاف والضمير مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « الظاهر » مفعول المصدر « نزر » خبر المبتدأ « ومتى » اسم شرط ، وهو ظرف متعلق بقوله عاقب الآتى « عاقب » فعل ماض فعل الشرط ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أفعل التفضيل « فعلا » مفعول به لعاقب « فكثيراً » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، كثيراً : حال من الضمير المستتر فى قوله « ثبت » الآتى « ثبتا » ثبت : فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى رفعه الظاهر ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط .

(٢) « كلن » الكاف جارة لقول محذوف ، كما سبق مراراً ، لن : حرف نفى ونصب « ترى » فعل مضارع منصوب تقديراً بلن ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فى الناس » جار ومجرور متعلق بترى « من » زائدة « رفيق » مفعول به لترى « أولى » اسم تفضيل « نعت لرفيق « به » جار ومجرور متعلق بأولى « الفضل » فاعل أولى « من الصديق » جار ومجرور متعلق بأولى .

فلا تقول : « مررتُ برجلٍ أَفْضَلَ منه أَبُوهُ » فترفع « أبوه » بـ « أَفْضَلَ » إلا فى لغة ضعيفةٍ حكاها سيبويه .

فإن صَلَحَ لوقوع فعل بمعناه مَوْقِعَهُ صَحَّ أن يرفع ظاهراً قياساً مطرداً ، وذلك فى كل موضع وقَعَ فيه أَفْعَلُ بعد نفى أو شبهه ، وكان مرفوعهُ أجنبيًّا ، مُفَضَّلاً على نفسه باعتبارين ، نحو : « مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ منهُ فى عين زيد » فـ « الكحل » : مرفوع بـ « أحسن » لصحة وقوع فعل بمعناه مَوْقِعَهُ ، نحو : « ما رأيت رجلا يَحْسُنُ فى عينه الكحلُ كزيد » ومثله قولُه صلى الله عليه وسلم : « مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إلى اللهِ فيها الصَّوْمُ منه فى عَشْرِ ذى الحجة » وقولُ الشاعر ، أنشده سيبويه :

٢٨٥ — مَرَرْتُ عَلَى وَادِى السِّبَاعِ ، وَلاَ أَرَى
كَوَادِى السِّبَاعِ — حِينَ يُظْلِمُ — وَادِيَا

---

٢٨٥ — البيتان لسحيم بن وثيل الرياحى .

اللغة : « وادى السباع » اسم موضع بطريق البصرة ، وهو الذى قتل فيه الزبير ابن العوام رضى الله عنه « تئية » — بفتح التاء المثناة ، وكسر الهمزة بعدها ، وتشديد الياء — مصدر تأبا بالمكان . أى : توقف وتمكث وتأنى وتمهل « ساريا » اسم فاعل من سرى : أى سار فى الليل .

المعنى : يقول : مررت على وادى السباع ؛ فإذا هو واد قد أقبل ظلامه ، واشتد حندسه ، فلاتضاهيه أودية ، ولاتماثله فى تمهل من يرده من الركبان ، ولافى ذعر المسافرين أو خوف القادمين عليه ، فى أى وقت ، إلا فى الوقت الذى يق الله فيه السارين ويؤمن فزعهم ، ويهدىء روعهم .

الإعراب : « مررت » فعل وفاعل « على وادى » جار ومجرور متعلق بمررت ، « وادى » مضاف و « السباع » مضاف إليه « ولا » الواو واو الحال ، لا : نافية « أرى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « كوادى » جار ومجرور متعلق =

أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَئِيَّةً وَأَخْوَفَ — إِلاَّ مَا وَقَى اللهُ — سَارِيَا

فـ « رَكْبٌ » مرفوع بـ « أَقَلَّ » ؛ فقول المصنف « ورفعه الظاهر نزرٌ » إشارة إلى الحالة الأولى ، وقوله : « ومتى عاقب فعلا » إشارة إلى الحالة الثانية .

* * *

= بمحذوف يقع مفعولا ثانياً لأرى إذا قدرتها علمية ، ويقع حالا من قوله : « واديا » الآتى إذا قدرت رأى بصرية ، ووادى مضاف و « السباع » مضاف إليه « حين » ظرف زمان متعلق بمحذوف حال أخرى من « واديا » الآتى ، وجملة « يظلم » مع فاعله المستتر فيه فى محل جر بإضافة « حين » إليها « واديا » مفعول أول لأرى مؤخر عن المفعول الثانى « أقل » نعت لقوله واديا ، وهو أفعل تفضيل « به » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من « ركب » الآتى « ركب » فاعل لأقل ، وجملة « أتوه » من الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع صفة لركب « تئية » تمييز لأفعل التفضيل « وأخوف » معطوف على « أقل » وقوله « إلا » أداة إستثناء ملغاة « ما » مصدرية ظرفية « وقى » فعل ماض « الله » فاعل وقى ، وما المصدرية مع مدخولها فى تأويل مصدر ، أى وقاية الله ، وهذا المصدر منصوب على أنه نائب عن ظرف الزمان لكثرة نيابة المصدر عن ظرف الزمان ، كقدوم الحاج وطلوع البسر ، وإما منصوب على نزع الخافض ، وأصل الكلام : إلا فى وقاية الله ، أى فى وقت وقاية الله ، والمستثنى منه محذوف ، وتقديره : وأخوف فى كل وقت إلا فى وقت وقاية الله « ساريا » قيل : هو مفعول به لوقى ، وأحسن من هذا أن يكون تمييزاً لأفعل التفضيل الذى هو أخوف .

الشاهد فيه : قوله « أقل به ركب » حيث رفع أفعل التفضيل اسماً ظاهراً .

(التوابع)

النعت

يَتْبَعُ فِي الإِعْرَابِ الْأَسْمَاءَ الأَوَلْ نَعْتٌ ، وَتَوْكِيدٌ ، وَعَطْفٌ ، وَبَدَلْ[1]

التابع هو : الا م ارِكُ لما قبله فى إعرابه مطلقاً ؛

فيدخل فى قولك : « الاسم المشارك لما قبله فى إعرابه » سائرُ التوابع ، وخبرُ المبتدأ ،نحو : « زيد قائم » ؛ وحالُ المنصوب ، نحو : « ضَرَبْتُ زيداً مُجَرَّداً » .

ويخرج بقولك : « مطلقاً » الخبرُ وحالُ للنصوب ؛ فإنهما لا يشاركان ما قبلهما فى إعرابه مطلقاً ، بل فى بعض أحواله ، بخلاف التابع ؛ فإنه يشارك ما قبله فى سائر أحواله من الإعراب ، نحو : « مَرَرْتُ بزيدٍ الكريمِ ، ورأيتُ زيداً الكريمَ ، وجاء زيدٌ الكريمُ » .

---

(١) « يتبع » فعل مضارع « فى الإعراب » جار ومجرور متعلق بيتبع « الأسماء » مفعول به ليتبع « الأول » نعت للأسماء « نعت » فاعل يتبع « وعطف ، وتوكيد ، وبدل » معطوفات على نعت .

واعلم أن الأسماء وحدها تجرى فيها جميع أنواع التوابع ، فلذلك خصها بالذكر ، فلا يقدح فى كلامه أن التوكيد اللفظى والبدل وعطف النسق تجرى فى غير الأسماء ، إذ المراد أن هذه الأنواع كلها لا تجرى فى غير الأسماء ، وذلك لا ينافى أن بعضها يجرى فى غير الأسماء .

ثم اعلم أن قوله « الأول » إشارة إلى أن المتبوع من حيث هو متبوع لا يجوز أن يتأخر عن تابعه ، ومن أجل هذا امتنع فى الفصيح تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، خلافاً للكوفيين ، كما امتنع تقديم بعض النعت على المنعوت إذا كان النعت متعدداً ، خلافاً لصاحب البسيط .

والتابع على خمسة أنواع : النعت ، والتوكيد ، وعطف البيان ، وعطف النسق ، والبدل .

* * *

فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ[1]

عَرَّفَ النعتَ بأنه « التابعُ ، المكمِّلُ متبوعَهُ : ببيان صفة من صفاته » نحو : « مررت برجل كريمٍ » ، أو من صفات ماتعلق به — وهو سَبَبِيُّهُ — نحو : « مررْتُ برجل كريم أبُوهُ » .

فقوله : « التابع » يشملُ التوابعَ كلَّها ، وقوله : « المكمل — إلى آخره » مُخْرِجٌ لما عدا النعت من التوابع[2] .

والنعت يكون للتخصيص ، نحو : « مررت بزيدٍ الخياطِ » وللمدح ، نحو : « مررت بزيد الكريمِ » ومنه قوله تعالى : (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ) وللذمِّ ، نحو : « مررت بزَيدٍ الفاسِقِ » ومنه قوله [تعالى] : (فاستَعِذْ بِاللهِ

---

(١) « فالنعت » مبتدأ « تابع » خبر المبتدأ « متم » نعت لتابع ، وفيه ضمير مستتر فاعل « ما » اسم موصول : مفعول به لمتم ، وجملة « سبق » وفاعله المستتر فيه لامحل لها صلة للموصول « بوسمه » بوسم : جار ومجرور متعلق بمتم ؛ ووسم مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، « أو وسم » معطوف على وسمه ، ووسم مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « به » جار ومجرور متعلق باعتلق « اعتلق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة الموصول .

(٢) إنما خرج بقية التوابع بهذه العبارة لأنه ليس شيء منها يدل على صفة المتبوع أو صفة ما تعلق بالمتبوع ، ولهذا وجب فى النعت ان يكون مشتقاً ليدل على الذات وعلى المعنى القائم بها .

فإن قلت : فقد يكون عطف البيان والبدل مشتقين ، فالجواب أنهما — وإن جاز ذلك فيهما — لا يقصد بهما التكميل بإيضاح المتبوع أو تخصيصه وضعاً .

مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) وللترحُّم نحـو : « مررت بِزَيْدٍ المسكينِ » وللتأكيد ، نحـو : « أمسِ الدابِرُ لا يَعُودُ » وقوله تعالى : (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ)[1] .

* * *

وَلْيُعْـطَ فِي التَّعْرِيفِ والتَّنْكِيرِ مَا
لِمَا تَلاَ ، كـ « مَرَرْتُ بِقَوْمٍ كُرَمَا »[2]

النعت يجب فيه أن يَتْبَعَ ما قبله فى إعرابه ، وتعريفِهِ أو تنكيرِهِ ، نحـو : « مررت بقوم كُرَماء ، وَمَرَرت بزيدٍ الكريمِ » فلا تُنْعَتُ المعرفة بالنكرة ، فلا تقول : « مَرَرْتُ بزيدٍ كريم » ، ولا تُنْعَتُ النكرةُ بالمعرفة ؛ فلا تقول : « مَرَرْتُ برجلٍ الكريم » .

* * *

---

(١) إنما كان قوله : (واحدة) تأكيداً لأن الواحدة مفهومة من (نفخة) بسبب تحويل المصدر الذى هو النفخ إلى زنة المرة ؛ لأن (نفخة) ليس من المصادر التى وضعت مقترنة بالتاء كرحمة .

(٢) « وليعط » الواو عاطفة أو للاستئناف ، واللام لام الأمر ، يعط : فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بحذف الألف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو المفعول الأول « فى التعريف » جار ومجرور متعلق بيعط « والتنكير » معطوف على التعريف « ما » اسم موصول : مفعول ثان ليعط « لما » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الواقع مفعولا ، وجملة « تلا » وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة ما المجرورة محلا باللام « كامرر » الكاف جارة لقول محذوف ، امرر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بقوم » جار ومجرور متعلق بامرر « كرماء » صفة لقوم ، وأصله كرماء ، وقد قصره للضرورة .

وَهْوَ — لَدَى التَّوْحِيدِ ، والتَّذْكِيرِ ، أَوْ سِوَاهُمَا — كَالْفِعْلِ ، فَاقْفُ مَا قَفَوْا(١)

تَقَدَّمَ أن النعت لا بُدَّ من مطابقته للمنعوت فى الإعراب ، والتعريف أو التنكير ، وأما مطابقته للمنعوت فى التوحيد وغيره — وهى : التثنية ، والجمع — والتذكير وغيره — وهو التأنيث — فحكمُهُ فيها حكم الفعل .

فإن رفع ضميراً مستتراً طابقَ المنعوتَ مطلقاً ، نحو : « زَيْدٌ رَجُلٌ حَسَنٌ ، والزيدان رجلانِ حَسَنَانِ ، والزيدون رجال حَسَنُونَ ، وهند امرأة حَسَنَةٌ ، والهندان امرأتان حَسَنَتَانِ ، والهندات نساء حَسَنَاتٌ » ؛ فيطابق فى : التذكير ، والتأنيث ، والإفراد ، والتثنية ، والجمع ، كما يطابق الفعلُ لو [جئت مكان النعت بفعل فـ] قُلْتَ : « رجل حَسُنَ ، ورجلان حَسُنَا ، ورجال حَسُنُوا ، وامرأة حَسُنَتْ ، وامرأتَانِ حَسُنَتَا ، ونساء حَسُنَّ » .

وإن رَفَعَ [أى النعتُ اسماً] ظاهراً كان بالنسبة إلى التذكير والتأنيث على حسب ذلك الظاهر ، وأما فى التثنية والجمع فيكون مفرداً ؛ فيجرى مجرى الفعل إذا رفع ظاهراً ؛ فتقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنَةٍ أُمُّهُ » ، كما تقول : « حَسُنَتْ أُمُّهُ » ، و « بامرأتَيْنِ حَسَنٍ أَبَوَاهُمَا ، وبرجال حَسَنٍ آبَاؤُهُمْ » ، كما تقول : « حَسُنَ أَبَوَاهُمَا ، وحَسُنَ آباؤهم » .

---

(١) «وهو» ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع «لدى» ظرف متعلق بما يتعلق به الخبر الآتى ، ويجوز أن يتعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الخبر ، ولدى مضاف و «التوحيد» مضاف إليه ، والتذكير ، معطوف على التوحيد ، أو ، عاطفة «سواهما» سوى : معطوف على التذكير ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه «كالفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وهو الضمير المنفصل «فاقف» فعل أمر مبنى على حذف حرف العلة وهو الواو والضمة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، «ما» اسم موصول : مفعول به لاقف ، وجملة «قفوا» من الفعل والفاعل لا محل لها صلة ما الموصولة الواقعة مفعولا ، والعائد ضمير منصوب المحل محذوف ، والتقدير : فاقف ماقفوه .

فالحاصلُ أن النعت إذا رفع ضميرا طَابَقَ المنعوتَ فى أربعة من عشرة[١] : واحِدٍ من ألقاب الإعراب — وهى : الرفع ، والنصب ، والجر — وواحِدٍ من التعريفِ والتنكير ، وواحِدٍ من التذكير والتأنيث ، وواحِدٍ من الإفراد والتثنية والجمع .

وإذا رفع ظاهراً طَابَقَه فى اثنين من خمسة : وَاحِدٍ من ألقاب الإعراب ، وواحِدٍ من التعريف والتنكير ، وأما الخمسة الباقية — وهى : التذكير ، والتأنيث ، والإفراد ، والتثنية ، والجمع — فحكمه فيها حكم الفعل إذا رفع ظاهراً : فإن أسْنِدَ إلى مؤنث أنث ، وإن كان المنعوت مذكراً ، وإن أسند إلى مذكر ذُكِّرَ ، وإن كان المنعوت مؤنثاً ، وإن أسند إلى مفرد ، أو مثنى ، أو مجموع — أفرد ، وإن كان المنعوت بخلاف ذلك .

* * *

وَأَنْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ وَشِبْهِهِ ، كَذَا ، وَذِى ، وَالْمُنْتَسِبْ[٢]

---

(١) إذا لم يمنع من الموافقة فى بعضها مانع ، فالوصف الذى يستوى فيه المذكر والمؤنث كصبور وجريح ومكسال ، لا يؤنث ولو كان موصوفه مؤنثاً ، وأفعل التفضيل المضاف إلى نكرة كأفضل رجل أو رجلين أو رجال ، أو المجرد من أل والإضافة ، لا يثنى ولا يجمع ولو كان المنعوت مثنى أو مجموعاً .

(٢) « وانعت » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بمشتق » جار ومجرور متعلق بانعت « كصعب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كصعب « وذرب » معطوف على صعب « وشبهه » الواو عاطفة ، شبه : معطوف على مشتق ، وشبه مضاف والضمير مضاف إليه « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كذا ، والمراد بذا اسم الإشارة « وذى ، والمنتسب » معطوفان على « ذا » ، والمراد بذى التى بمعنى صاحب والتى هى من الأسماء الستة .

لا يُنْعَتُ إلا بمشتق لفظاً ، أو تأويلا .

والمراد بالمشتق هنا : ما أُخِذَ من المصدر للدلالة على مَعْنًى وصاحبه : كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، وأفعل التفضيل .

والمُؤَوَّل بالمشتق : كاسم الإشارة ، نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هٰذَا » أى المشارِ إليه ، وكذا « ذو » بمعنى صاحب ، والموصولة[1] ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِى مَالٍ » أى : صَاحِبِ مال ، و « بِزَيْدٍ ذُو قَامَ » أى : القائم ، والمنتسب ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قُرَشِيٍّ » أى : مُنْتَسِبٍ إلى قريش .

* * *

وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّرَا فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا[2]

تقع الجملة نعتاً كما تقع خبراً وحالا ، وهى مُؤَوَّلَةٌ بالنكرة ، ولذلك لا يُنْعَتُ بها إلا النكرة ، نحو : « مررت برجل قَامَ أبوه » أو « أبوه قائم » ولا تنعت بها المعرفة ؛ فلا تقول : « مررت بزيد قام أبوه ، أو أبوه قائم » وزعم بعضهم

---

(١) قول الناظم « وذى » لا يشمل ذو الموصولة إلا على القول بأنها معربة ، أما على القول ببنائها - وهو الفصيح - فكان يجب أن يقول « كذا ، وذو » ومثل ذو الموصولة فى جواز النعت بها كل الموصولات المقترنة بأل كالذى والتى وفروعهما ، وكذا أل الموصولة ، بخلاف من وما وأى .

(٢) « ونعتوا » فعل وفاعل « بجملة » جار ومجرور متعلق بنعتوا « منكراً » مفعول به لنعتوا « فأعطيت » أعطى : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء تاء التأنيث ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى جملة ، وهو المفعول الأول « ما » اسم موصول : مفعول ثان لأعطيت « أعطيته » فعل ماض مبنى للمجهول ، وفيه ضمير مستتر يعود إلى جملة ، وهو نائب فاعل أعطى ، وهو المفعول الأول ، والهاء مفعول ثان ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « خبراً » حال من نائب الفاعل .

أنه يجوز نَعْتُ المعرَّفِ بالألف واللام الجنسية بالجملة ، وجَعَلَ منه قولَه تعالى : (وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ) ، وقولَ الشاعر :

٢٨٦ — وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي
فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لاَ يَعْنِينِي

---

٢٨٦ — يروى هذا البيت أول بيتين ، وينسبان لرجل سلولى من غير أن يعين أحد اسمه ، والثانى :

غَضْبَانُ مُمْتَلِئًا عَلَيَّ إِهَابُهُ إِنِّي — وَحَقِّكَ — سُخْطُهُ يُرْضِينِي

وقد رواه الأصمعى فى الأصمعيات ثالث خمسة أبيات ، ونسبها لشمر بن عمر الحنفى ، وانظر الأصمعيات (ص ٦٤ ليبسك عام ١٩٠٢ ، وانظر الأصمعية رقم ٣٨ طبع مصر) .

اللغة : « اللئيم » الشحيح ، الدنىء النفس ، الخبيث الطباع « إهابه » الإهاب — بزنة كتاب — الجلد ، وامتلاؤه عليه كناية عن شدة غضبه ، وكثير موجدته وحنقه .

المعنى : يقول : والله إنى لأمر على الرجل الدنىء النفس الذى من عادته أن يسبنى فأتركه وأذهب عنه وأرضى بقولى لنفسى : إنه لا يقصدنى بهذا السباب .

الإعراب : « ولقد » الواو واو القسم ، والمقسم به محذوف ، واللام واقعة فى جواب القسم ، وقد : حرف تحقيق « أمر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « على اللئيم » جار ومجرور متعلق بأمر « يسبنى » جملة من فعل مضارع وفاعله ومفعوله فى محل جر صفة للئيم ، وستعرف ما فيه « فمضيت » فعل وفاعل « ثمت » حرف عطف ؛ والتاء لتأنيث اللفظ « قلت » فعل ماض ، وفاعله « لا » نافية « يعنينى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اللئيم ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، والجملة فى محل نصب مقول القول .

الشاهد فيه : قوله « اللئيم يسبنى » حيث وقعت الجملة نعتاً للمعرفة ، وهو المقرون بأل ، وإنما ساغ ذلك لأن أل فيه جنسية ؛ فهو قريب من النكرة . كذا قال جماعة : منهم ابن هشام الأنصارى ، وقال الشارح العلامة : إنه يجوز أن تكون الجملة حالية ، والذى نرجحه هو ما ذهب إليه غير الشارح من تعين كون الجملة نعتاً فى هذا البيت ؛ لأنه =

فـ « نسلخ » صفة « لليل » ، و « يسبنى » : صفة « للئيم » ، ولا يتعين ذلك ؛ لجواز كون « نسلخ » ، و « يسبنى » حالين .

وأشار بقوله : « فأعطيت ما أعطيته خبراً » إلى أنه لا بد للجملة الواقعة صفةً من ضميرٍ يَرْبِطُها بالموصوف ، وقد يحذف للدَّلالة عليه ، كقوله :

٢٨٧ — وَمَا أَدْرِى أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ وَطُولُ الدَّهْرِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا ؟ ؟

= الذى يلتئم معه المعنى المقصود ، ألا ترى أن الشاعر يريد أن يتمدح بالوقار وأنه شديد الاحتمال للأذى ، وهذا إنما يتم له إذا جعلنا اللئيم منعوتاً بجملة « يسبنى » إذ يصير المعنى أنه يمر على اللئيم الذى شأنه سبه وديدنه النيل منه ، ولا يتأتى هذا إذا جعلت الجملة حالا ؛ إذ يكون المعنى حينئذ أنه يمر على اللئيم فى حال سبه إياه لأن الحال قيد فى عاملها فكأن سبه حاصل فى وقت مروره فقط ، نعم يمكن أن يقال : إنه لو تحمل ومضى فى هذه الحال فهو فى غيرها أشد تحملا ، ولكن هذه دلالة التزامية ، والدلالة الأولى وضعية .

٢٨٧ — البيت لجرير بن عطية ، من كلمة له مطلعها :

أَلاَ أَبْلِغْ مُعَاتَبَتِى وَقَوْلِى بَنِى عَمِّى ؛ فَقَدْ حَسُنَ الْعِتَابُ

اللغة : « تناء » بعد « طول الدهر » يروى فى مكانه « وطول العهد . . . » .

المعنى : يقول : أنا لا أعلم ما الذى غير هؤلاء الأحبة ، أهو التباعد وطول الزمن ؟ أم الذى غيرهم مال أصابوه وحصلوا عليه ، فأبطرهم الغنى ، وأنساهم حقوق الآلفة وواجب المودة .

الإعراب : « وما » نافية « أدرى » فعل مضارع — بمعنى أعلم — وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « أغيرهم » الهمزة للاستفهام ، وقد علقت درى عن العمل فيما بعدها ، غير : فعل ماض ، هم : مفعول به « تناء » فاعل غير ، والجملة سدت مسد مفعولى أدرى « وطول » الواو عاطفة ، طول : معطوف على تناء ، وطول مضاف ، و « العهد » مضاف إليه « أم » عاطفة ، وهى — هنا — متصلة « مال » معطوف على طول الدهر « أصابوا » فعل ماض وفاعله ، والجملة فى محل رفع صفة لمال ، وقد حذف المفعول ، والأصل : أم مال أصابوه ، وهذا الضمير هو الرابط بين جملة النعت والمنعوت . =

التقدير : أم مالٌ أصابوه ، فَحَذَفَ الهاء ، وكقوله عز وجل : (وَاتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً) أى : لا تجزى فيه ، فحذف « فيه » .

وفى كيفية حذفه قولان ؛ أحدهما : أنه حذف بجملته دفعة واحدة ، والثانى : أنه حذف على التدريج ؛ فحذف « فى » أولا ، فاتصل الضمير بالفعل ، فصار « تجزيه » ثم حذف هذا الضمير المتصل ، فصار تجزى .

* * *

وَامْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ
وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ(١)

= الشاهد فيه : قوله « مال أصابوا » حيث أوقع الجملة نعتاً لما قبلها ، وحذف الرابط الذى يربط النعت بالمنعوت ، وأصل الكلام : مال أصابوه ، والذى سهل الحذف أنه مفهوم من الكلام ، وأن العامل فيه فعل متصرف ، والفعل المتصرف يتصرف فى معموله بالتقديم وبالحذف .

ومثل هذا قول الشنفرى الأزدى :

كَأَنَّ حَفِيفَ النَّبْلِ مِنْ فَوْقِ عَجْسِهَا عَوَازِبُ نَحْلٍ أَخْطَأَ الْغَارَ مُطْنِفُ

تقدير هذا الكلام عندنا : أخطأ الغار مطنفها ، أى دليلها ، وبعض النحاة يقولون : أل فى الغار عوض عن المضاف إليه ، وأصل الكلام : أخطأ غارها .

(١) « امنع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « هنا » ظرف مكان متعلق بامنع « إيقاع » مفعول به لامنع ، وإيقاع مضاف و « ذات » مضاف إليه ، وذات مضاف و « الطلب » مضاف إليه « وإن » شرطية « أتت » أتى : فعل ماض فعل الشرط ، والتاء للتأنيث « فالقول » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، القول : مفعول مقدم على عامله « أضمر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط « تصب » فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر ، وحرك بالكسر لأجل الروى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

لا تقع الجملةُ الطلبيةُ صفةً ؛ فلا تقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ اضْرِبْهُ » ، وتقع خبراً خلافاً لابن الأنباري ؛ فتقول : « زَيْدٌ اضْرِبْهُ » ، ولما كان قوله : « فأعطيت ما أعطيته خبراً » يُوهِمُ أن كل جملة وقعت خبراً يجوز أن تقع صفة قال : « وامنع هنا إيقال ذات الطلب » أى : امنع وقوعَ الجملةِ الطلبيةِ فى باب النعت ، وإن كان لا يمتنع فى باب الخبر ، ثم قال : فإن جاء ما ظاهره أنه نُعِتَ فيه بالجملة الطلبية فَيُخَرَّجُ على إضمار القول ، ويكون [القَوْل] المضمرُ صفةً ، والجملة الطلبية معمولَ القولِ المضمرِ ، وذلك كقوله :

٢٨٨ — حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطْ
جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ

---

٢٨٨ — البيت لراجز لم يعينه أحد من الرواة الذين وقفنا على كلامهم .

اللغة : « جن الظلام » ستر كل شيء ، والمراد أقبل « اختلط » كناية عن انتشاره واتساعه « مذق » هو اللبن الممزوج بالماء ، شبه بالذئب لانفاق لونهما ؛ لأن فيه غبرة وكدرة .

المعنى : يصف الراجز بالشح والبخل قوماً نزل بهم ضيفاً ، فانتظروا عليه طويلا حتى أقبل الليل بظلامه ، ثم جاءوه بلبن مخلوط بالماء يشبه الذئب فى لونه ؛ لكدرته وغبرته ، يريد أن الماء الذى خلطوه به كثير .

الإعراب : « حتى » ابتدائية « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « جن » فعل ماض « الظلام » فاعل جن ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وجملة « اختلط » وفاعله المستتر فيه معطوفة على الجملة السابقة بالواو « جاءوا » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا « بمذق » جار ومجرور متعلق بجاء « هل » حرف استفهام « رأيت » فعل ماض وفاعله « الذئب » مفعول به لرأيت « قط » استعمله بعد الاستفهام مع أن موضع استعماله بعد النفى الداخل على الماضى ، والذى سهل هذا أن الاستفهام قرين النفى فى كثير من الأحكام ، وهو ظرف زمان مبنى على الضم فى محل نصب متعلق برأى ، وسكونه للوقف وجملة « هل رأيت الذئب قط » فى محل نصب مفعول به لقول محذوف يقع صفة لمذق ، والتقدير : بمذق مقول فيه هل رأيت الذئب قط . =

فظاهرُ هذا أن قوله : « هَـلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ » صفة لـ « بِمَذْقٍ » ، وهى جملة طَلَبية ، ولـكن ليس هو على ظاهره ، بل « هَـلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ » مقُول لقول مضمر هو صفة لـ « بِمَذْقٍ » ، والتقدير : بِمَذْقٍ مَقُولٍ فيه هل رأيت الذئب قط .

فإن قلت : هل يلزم هذا التقدير فى الجملة الطلبية إذا وقعت فى باب الخبر ؛ فيـكون تقدير قولك : « زَيْدٌ اضْرِبْهُ » زيد مقول فيه اضْرِبْهُ ؟

فالجواب أن فيه خلافاً ؛ فمذهب ابن السراج والفارسى التزامُ ذلك ، ومذهب الأكثرين عدمُ التزامِهِ .

* * *

وَنَعَتُوا بِمَصْـــدَرٍ كَثِيرَا فَالْتَزَمُوا الإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا(١)

= الشاهد فيه : قوله « بمذق هل رأيت . . . إلخ » فإن ظاهر الأمر أن الجملة المصدرة بحرف الاستفهام قد وقعت نعتاً للنكرة ، وليس الأمر على ما هو الظاهر ، بل النعت قول محذوف ، وهذه الجملة معمولة له ، على ما بيناه فى الإعراب ، والقول يحذف كثيراً ويبقى معموله .

وهذا أحد الفروق بين النعت والخبر ؛ فإن الخبر يجىء جملة طلبية على الراجح من مذاهب النحاة ؛ إذ لم يخالف فى هذا إلا ابن الأنبارى ، والسر فى هذا أن الخبر حكم ، وأصله أن يكون مجهولا فيقصد المتكلم إلى إفادة السامع إياه بالكلام ؛ أما النعت فالغرض من الإتيان به إيضاح المنعوت وتعيينه أو تخصيصه ؛ فلا بد من أن يكون معلوماً للسامع قبل الكلام ليحصل الغرض منه ، والإنشائية لا تعلم قبل التكلم بها .

(١) « ونعتوا » فعل وفاعل « بمصدر » جار ومجرور متعلق بنعتوا « كثيراً » نعت لمحذوف : أى نعتاً كثيراً « فالتزموا » فعل وفاعل « الإفراد » مفعول به لالتزموا « والتذكيرا » معطوف عليه .

يكثر استعمالُ المصدرِ نعتاً ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَدْلٍ ، وبِرَجُلَيْنِ عَدْلٍ ، وبِرِجَالٍ عَدْلٍ ، وبِامْرَأَةٍ عَدْلٍ ، وبِامْرَأَتَيْنِ عَدْلٍ ، وبِنِسَاءٍ عَدْلٍ » ويلزمُ حينئذٍ الإفرادَ والتذكيرَ ، والنعت به على خلاف الأصل ؛ لأنه يدلُّ على المعنى ، لا على صاحبه ، وهُوَ مؤول : إما على وضع « عَدْلٍ » موضِعَ « عَادِلٍ » أو على حذف مضاف ، والأصل : مررت برجلٍ ذِي عَدْلٍ ، ثم حذف « ذى » وأقيم « عدل » مُقَامه ، وإما على المبالغة بجعل العين نفسَ المعنى : مجازاً ، أو ادِّعَاءً[1] .

* * *

وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ : إِذَا اخْتَلَفْ
فَعَاطِفاً فَرِّقْهُ ، لاَ إِذَا ائْتَلَفْ[2]

---

(١) حاصل ما ذكره الشارح كغيره من النحاة أن الوصف بالمصدر خلاف الأصل والأصل هو الوصف بالمشتق ، وأن الوصف بالمصدر مؤول بأحد ثلاث تأويلات :

أولها: أن المصدر الدال على الحدث أطلق وأريد منه المشتق الذى هو الدال على الذات ، وهذا مجاز من باب إطلاق المعنى وإرادة محله ، أو من باب إطلاق اللازم وإرادة الملزوم .

وثانيها : أنه على تقدير مضاف ، وهو على هذا مجاز بالحذف .

والثالث : أنه على المبالغة ،ولا مجاز فى هذا .

(٢) « نعت » مبتدأ ، ونعت مضاف و « غير » مضاف إليه ، وغير مضاف ، و « واحد » مضاف إليه « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « اختلف » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نعت واحد ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « فعاطفا » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، عاطفاً : حال تقدم على صاحبه وهو الضمير المستتر فى قوله فرق « فرقه » فرق : فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا الشرطية غير الجازمة ، وجملتا الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ « لا » عاطفة « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط ، وجملة « ائتلف » وفاعله المستتر فيه شرط إذا ، والجواب محذوف .

إذا نُعِتَ غيرُ الواحدِ : فإمَّا أن يختلف النعتُ ، أو يتَّفِقَ .

فإن اختلف وَجَبَ التفريقُ بالعطف ؛ فتقول : « مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ الكَرِيمِ والبَخِيلِ ، وبرجال فقيه وكاتبٍ وشاعرٍ » .

وإن اتفق جيء به مثنى ، أو مجموعا ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ كَرِيمَيْنِ ، وبِرِجَالٍ كُرَمَاءَ » .

* * *

وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيدَيْ مَعْنَى
وَعَمَلٍ ، أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا(١)

إذا نُعِتَ معمولان لعاملين متَّحِدَى المعنَى والعملِ ، أتبع النعتُ المنعوتَ : رفعاً ، ونصباً ، وجراً ، نحو : « ذَهَبَ زَيْدٌ وَانْطَلَقَ عَمْرٌو الْعَاقِلَانِ ، وحَدَّثْتُ زَيْداً وكلمت عمراً الكَرِيمَيْنِ ، ومَرَرْتُ بِزَيْدٍ وجُزْتُ عَلَى عَمْرٍو الصَّالحين » .

فإن اختلف معنى العاملين ، أو عملُهما — وجب القطعُ وامتنعَ الإتباعُ ؛ فتقول : « جَاءَ زَيْدٌ وَذَهَبَ عَمْرٌو الْعَاقِلَيْنِ » بالنصب على إضمار فعل ، أى : أعنى العاقلين ، وبالرفع على إضمار مبتدأ ، أى : هما العاقلان ، وتقول : « انْطَلَقَ زَيْدٌ وكلمتُ عمراً الظَّرِيفَيْنِ » أى : أعنى الظريفين ، أو « الظريفان »

---

(١) « نعت » مفعول مقدم لقوله « اتبع » الآتى ، ونعت مضاف و « معمولى » مضاف إليه ، ومعمولى مضاف و « وحيدى » مضاف إليه ، على تقدير موصوف محذوف ، أى معمولى عاملين وحيدى ، ووحيدى مضاف و « معنى » مضاف إليه « وعمل » معطوف على معنى « أتبع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بغير » جار ومجرور متعلق بأتبع ، وغير مضاف و « استثنا » مضاف إليه ، وقصره للضرورة ، والمراد : أتبع بغير استثناء معمولى عاملين متحدين فى المعنى والعمل .

أى : هما الظريفان ، و « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وجاوَزْتُ خالداً الكاتبَيْنِ ، أو الكاتبان » .

* * *

وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ مُفْتَقِراً لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ(١)

إذا تكررت النعوتُ — وكان المنعوتُ لا يَتَّضِحُ إلا بها جميعاً — وجب إتباعُها كلها ؛ فتقول : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْفَقِيهِ الشاعر الكاتب » .

* * *

وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّناً بِدُونِهَا ، أَوْ بَعْضُهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا(٢)

(١) « وإن » شرطية « نعوت » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده : أى وإن كثرت نعوت ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله المذكور فى محل جزم فعل الشرط « كثرت » كثر : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى نعوت ، والجملة لا محل لها مفسرة « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق ، وجملة « تلت » وفاعله المستتر فيه فى محل نصب حال « مفتقرا » مفعول به لتلت « لذكرهن » الجار والمجرور متعلق بمفتقر ، وذكر مضاف والضمير مضاف إليه « أتبعت » أتبع : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى ، والتاء للتأنيث ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط .

(٢) « واقطع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أو » عاطفة « اتبع » معطوف على اقطع « إن » شرطية « يكن » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المنعوت « معيناً » خبر يكن « بدونها » الجار والمجرور متعلق بمعين ، ودون مضاف والضمير مضاف إليه « أو » عاطفة « بعضها » بعض : مفعول مقدم لا قطع ، وبعض مضاف والضمير مضاف إليه « اقطع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « معلناً » حال من الضمير المستتر فى اقطع ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

إذا كان المنعوتُ مُتَّضِحاً بدونها كلها ، جاز فيها جميعِها : الإتباعُ ، والقَطْعُ[1] ، وإن كان معيناً ببعضها دون بعضٍ وجب فيما لا يتعين إلا به الإتباعُ ، وجاز فيما يتعين بدونه : الإتباعُ ، والقَطْعُ .

* * *

وَارْفَعْ أَوِ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا
مُبْتَدَأً ، أَوْ نَاصِباً ، لَنْ يَظْهَرَا[2]

أى : إذا قُطِع النعتُ عن المنعوت رُفِعَ على إضمار مبتدأ ، أو نُصِب على إضمار فعل ، نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الكَرِيمُ ، أو الكَرِيمَ » أى : هو الكريمُ ، أو أعنى الكريمَ .

---

(١) أنت تعلم أن المنعوت قد يكون معرفة وقد يكون نكرة ، وتعلم — مع ذلك — أن القصد من نعت المعرفة توضيحها ، وأن المقصود من نعت النكرة تخصيصها ، والتوضيح قد يحتاج إلى كل النعوت وقد يحتاج إلى بعضها ، لا جرم كان نعت المعرفة على التفصيل الذى ذكره الشارح : إن احتاج المنعوت إلى جميعها وجب فى جميعها الإتباع ، وإن احتاج إلى بعضها وجب فى ذلك البعض الإتباع وجاز فيما عداه الإتباع والقطع ، وأما النكرة فيجب فى واحد من نعوتها الإتباع ، ويجوز فيما عداه الإتباع والقطع ؛ لأن التخصيص المقصود بنعت النكرة لا يستدعى أكثر من نعت واحد .

(٢) « وارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أو » عاطفة « انصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة معطوفة بأو على الجملة قبلها « إن » شرطية « قطعت » قطع : فعل ماض فعل الشرط ، والتاء ضمير المخاطب فاعله ، وجواب الشرط محذوف « مضمراً » حال من التاء فى « قطعت » وفيه ضمير مستتر فاعل « مبتدأ » مفعول به لمضمر « أو » عاطفة « ناصباً » معطوف على قوله مبتدأ ، وجملة « لن يظهرا » من الفعل والفاعل فى محل نصب نعت للمعطوف عليه والمعطوف معاً ، فالألف ضمير الاثنين ، أو لأولها فالألف للاطلاق ، والأول من الإعرابين أولى .

وقولُ المصنف « لَنْ يَظْهَرَا » معناهُ أنه يجب إضمار الرافع أو الناصب، ولا يجوز إظهاره ، وهذا صحيح إذا كان النعت لمدح ، نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الكَرِيمُ » أو ذم ، نحو : « مَرَرْتُ بِعَمْرو الخَبِيثُ » أو تَرَحُّم ، نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ المِسْكِينُ » فأما إذا كان لتخصيصٍ فلا يجب الإضمارُ ، نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الخياطُ ، أو الخياطَ » وإن شئت أظهرت ؛ فتقول : « هُوَ الخياطُ ، أو أعنى الخياطَ ، والمراد بالرافع والناصب لفظة « هو » أو « أعنى » .

* * *

وَمَا مِنَ المَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ
يَجُوزُ حَذْفُهُ ، وَفِي النَّعْتِ يَقِلّ(١)

أى : يجوز حذفُ المنعوتِ وإقامَةُ النعت مُقَامَهُ ، إذا دل عليه دليلٌ ، نحو قوله تعالى : (أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ) أى دُرُوعاً سابغات ، وكذلك يُحْذَف النعتُ إذ دل عليه دليل ، لكنه قليل ، ومنه قولُه تعالى [: (قَالُوا الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ) أى : البَيِّنِ وقولُه تعالى] : (إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ) : أى النَّاجِينَ

* * *

(١) « وما » اسم موصول : مبتدأ « من المنعوت » جار ومجرور متعلق بقوله « عقل » الآتى « والنعت » معطوف على المنعوت ، وجملة « عقل » من الفعل ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول « يجوز » فعل مضارع « حذفه » حذف : فاعل يجوز ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وحذف مضاف والهاء مضاف إليه « وفى النعت » الواو عاطفة ، وفى النعت : جار ومجرور متعلق بقوله « يقل » الآتى « يقل » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحذف .

التَّوْكِيد

بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الاسْمُ أُكِّدَا مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَا(١)

وَاجْمَعْهُمَا بِأَفْعَلٍ إِنْ تَبِعَا مَا لَيْسَ وَاحِداً تَكُنْ مُتَّبِعَا(٢)

التوكيد قسمان ؛ أحدهما : التوكيد اللفظى ، وسيأتى ، والثانى : التوكيد المعنوى ، وهو على ضربين :

أحدهما : ما يرفع تَوَهُّمَ مضافٍ إلى المؤكَّدِ ، وهو المراد بهذين البيتين ، وله لفظان : النفس ، والعين ؛ وذلك نحو : « جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ » فـ « نفسه »

---

(١) « بالنفس » جار ومجرور متعلق بقوله « أكد » الآتى « أو » حرف عطف « بالعين » معطوف على قوله بالنفس « الاسم » مبتدأ « أكدا » أكد : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف الاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من قوله بالنفس وما عطف عليه ، ومع مضاف ، و « ضمير » مضاف إليه « طابق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ضمير « المؤكدا » مفعول به لطابق ، والجملة فى محل جر صفة لضمير .

(٢) « واجمعهما » الواو عاطفة ، اجمع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والضمير البارز مفعول به « بأفعل » جار ومجرور متعلق باجمع « إن » شرطية « تبعا » تبع : فعل ماض فعل الشرط ، وألف الاثنين فاعل « ما » اسم موصول مفعول به لتبع « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما « واحداً » خبر ليس ، والجملة من ليس واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن تبعا ما ليس واحدا فاجمعهما بأفعل « تكن » فعل مضارع ناقص مجزوم فى جواب الأمر الذى هو اجمع ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « متبعاً » خبره .

توكيدٌ لـ « زيد » ، وهو يرفع توَهُّم أن يكون[1] التقدير « جاء خبرُ زَيْدٍ ، أوْ رَسُولُهُ » وكذلك « جاء زَيْدٌ عَيْنُهُ » .

ولا بُدَّ من إضافة النفس أو العين إلى ضميرٍ يُطَابِقُ المؤكَّدَ ، نحو : « جاء زَيْدٌ نَفْسُهُ ، أو عَيْنُهُ ، وهِنْدٌ نَفْسُهَا ، أو عَيْنُهَا » .

ثم إن كان للمؤكد بهما مُثَنًّى أو مجموعاً حمتهما على مثال أفْعُـل ؛ فتقول : « جاء الزَّيْدَانِ أَنْفُسُهُمَا ، أوْ أَعْيُنُهُمَا ، وَالهِنْدَانِ أَنْفُسُهُمَا ، أوْ أَعْيُنُهُمَا ، وَالزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ أوْ أَعْيُنُهُمْ ، وَالهِنْدَاتُ أَنْفُسُهُنَّ ، أوْ أَعْيُنُهُنَّ » .

* * *

وَكُلاًّ اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ ، وَكِلاَ كِلْتَا ، جَمِيعاً — بِالضَّمِيرِ مُوصَلاَ[2]

هذا هو الضَّرْبُ الثانى من التوكيد المعنوى ، وهو : ما يرفع توَهُّمَ عدمِ إرادة الشُّمُولِ ، والمُسْتَعْمَلُ لذلك « كُلٌّ ، وَكِلاَ ، وَكِلْتَا ، وَجَمِيعٌ » .

---

(١) إذا قلت « جاء زيد » فقد تريد الحقيقة وأن زيداً هو الآتى ، وقد تكون جعلت الكلام على حذف مضاف ، وأن الأصل جاء خبر زيد ، أو جاء رسول زيد ، وقد تكون قد أطلقت زيداً وأنت تريد به رسوله من باب المجاز العقلى . فإذا قلت « جاء زيد نفسه » فقد تعين المعنى الأول ، وارتفع احتمالان : أحدهما احتمال المجاز بالحذف ، وثانيهما احتمال المجاز العقلى .

(٢) « وكلا » مفعول تقدم على عامله ، وهو قوله اذكر الآتى « اذكر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فى الشمول » جار ومجرور متعلق باذكر « وكلا ، وكلتا ، جميعاً » معطوفات على « كل » بعاطف مقدر فيما عدا الأول « بالضمير » جار ومجرور متعلق بقوله : « موصلا » الآتى « موصلا » حال من كل وما عطف عليه .

فيؤكد بكل وجميع ما كان ذا أجزاء يَصِحُّ وُقُوعُ بعضها[1] مَوْقِعَهُ ، نحو : « جاءَ الرَّكْبُ كُلُّهُ ، أو جَمِيعُهُ ، والقَبِيلَةُ كُلُّهَا ، أو جَمِيعُهَا ، والرِّجَالُ كُلُّهُمْ ، أو جَمِيعُهُمْ ، والهِنْدَاتُ كُلُّهُنَّ ، أو جَمِيعُهُنَّ » ولا تقول : « جاءَ زَيْدٌ كُلُّه » .

ويؤكد بِكِلَا المُثَنَّى المُذَكَّرُ ، نحو : « جاءَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا » ، وبِكِلْتَا المُثَنَّى المؤنث ، نحو : « جاءَت الهِنْدَانِ كِلْتَاهُمَا » .

ولا بُدَّ من إضافتها كلها إلى ضميرٍ يُطَابِقُ المؤكدَ كما مُثِّلَ .

* * *

وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَكُلٍّ فَاعِلَهْ
مِنْ عَمَّ فِي التَّوْكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَهْ[2]

أى استعملَ العربُ — للدلالة على الشُّمُولِ ككل — « عامَّة » مضافاً إلى ضمير المؤكد ، نحو : « جاءَ القَوْمُ عَامَّتُهُمْ » وقَلَّ من عَدَّهَا من النحويين فى ألفاظ التوكيد ، وقد عَدَّهَا سيبويه ، وإنما قال « مثل النافلة » لأن عَدَّهَا من ألفاظ التوكيد يُشبه النافلة ، أى : الزيادة ؛ لأن أكثر النحويين لم يذكرها .

* * *

(١) المدار فى كونه ذا أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه على العامل ، فالمثال الذى ذكره الشارح — وهو « جاء زيد كله » — لا يصح ؛ لأن المجىء لا يتعلق ببعض الإنسان ، لكن لو قلت « اشتريت العبد كله » أو قلت « اشتريت الجارية كلها » كان صحيحا ، لأن الشراء قد يتعلق بالبعض .

(٢) « واستعملوا » فعل وفاعل « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « ككل » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله فاعله الآتى « فاعله » مفعول به لاستعملوا « من عم » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعله أيضاً « فى التوكيد » جار ومجرور متعلق باستعملوا « مثل » حال ثالث من فاعله أيضاً ، ومثل مضاف و « النافله » مضاف إليه .

وَبَعْدَ كُلٍّ أَكِّدُوا بِأَجْمَعَا
جَمْعَاءَ ، أَجْمَعِينَ ، ثُمَّ جُمَعَا(١)

أى : يُجَاء بَعْدَ « كل » بأجمع وما بعدها لتقوية قصد الشُّمُول ؛ فيؤتى بـ « أجمع » بعد « كُلِّه » نحو : « جَاءَ الرَّكْبُ كُلُّهُ أَجْمَعُ » وبـ « جَمْعَاء » بعد « كُلِّهَا » ، نحو : « جَاءَت القَبِيلَةُ كُلُّهَا جَمْعَاء » وبـ « أَجْمَعِين » بعد « كُلِّهِمْ » نحو : « جَاءَ الرِّجَالُ كُلُّهم أَجْمَعُون » وبـ « جُمَعَ » بعد « كُلِّهِنَّ » نحو : « جَاءَت الهِنْدَاتُ كُلُّهُنَّ جُمَعُ » .

* * *

وَدُونَ كُلٍّ قَدْ يَجِيء : أَجْمَعُ
جَمْعَاء ، أَجْمَعُونَ ، ثُمَّ جُمَعُ(٢)

أى : قد وَرَدَ استعمالُ العَرَبِ « أَجْمَعَ » فى التوكيد غيرَ مسبوقة بـ « كُلّه » نحو : « جَاءَ الجيْشُ أَجْمَعُ » واستعمالُ « جمعاء » غيرَ مسبوقة بـ « كُلّهَا » نحو : « جَاءَت القَبِيلَةُ جَمْعَاء » واستعمالُ « أجمعين » غيرَ مسبوقةٍ بـ « كُلّهم » نحو : « جَاءَ القَوْمُ أَجْمَعُون » واستعمالُ « جُمَعَ » غيرَ مسبوقةٍ بـ « كلهن » نحو : « جَاءَ النِّسَاء جُمَعُ » وزعم المصنف أن ذلك قليل ، ومنه قوله :

---

(١) « وبعد » ظرف متعلق بقول أكدوا الآتى ، وبعد مضاف ، و « كل » مضاف إليه ، أكدوا ، فعل وفاعل ، بأجمعا ، جار ومجرور متعلق بأكدوا ، جمعاء ، أجمعين ، ثم جمعا ، معطوفات على « أجمعا » بعاطف مقدر فيما عدا الأخير .

(٢) « ودون » ظرف متعلق بقوله يجىء الآتى ، ودون مضاف و « كل » مضاف إليه ، قد ، حرف تقليل ، يجىء ، فعل مضارع ، أجمع ، فاعل يجىء ، جمعاء ، أجمعون ، ثم جمع ، معطوفات على « أجمع » بعاطف مقدر فيما عدا الأخير .

وَبَعْدَ كُلٍّ أَكِّدُوا بِأَجْمَعَا
جَمْعَاءَ ، أَجْمَعِينَ ، ثُمَّ جُمَعَا(١)

أى : يُجَاء بَعْدَ « كل » بأجمع وما بعدها لتقوية قصد الشُّمُول ؛ فيؤتى بـ « أجمع » بعد « كُلِّه » نحو : « جَاءَ الرَّكْبُ كُلُّهُ أَجْمَعُ » وبـ « جَمْعَاء » بعد « كُلِّهَا » ، نحو : « جَاءَت القَبِيلَةُ كُلُّهَا جَمْعَاء » وبـ « أَجْمَعِين » بعد « كُلِّهِمْ » نحو : « جَاءَ الرِّجَالُ كُلُّهم أَجْمَعُون » وبـ « جُمَعَ » بعد « كُلِّهِنَّ » نحو : « جَاءَت الهِنْدَاتُ كُلُّهُنَّ جُمَعُ » .

* * *

وَدُونَ كُلٍّ قَدْ يَجِيء : أَجْمَعُ
جَمْعَاء ، أَجْمَعُونَ ، ثُمَّ جُمَعُ(٢)

أى : قد وَرَدَ استعمالُ العَرَبِ « أَجْمَعَ » فى التوكيد غيرَ مسبوقة بـ « كُلّه » نحو : « جَاءَ الجيْشُ أَجْمَعُ » واستعمالُ « جمعاء » غيرَ مسبوقة بـ « كُلّهَا » نحو : « جَاءَت القَبِيلَةُ جَمْعَاء » واستعمالُ « أجمعين » غيرَ مسبوقةٍ بـ « كُلّهم » نحو : « جَاءَ القَوْمُ أَجْمَعُون » واستعمالُ « جُمَعَ » غيرَ مسبوقةٍ بـ « كلهن » نحو : « جَاءَ النِّسَاء جُمَعُ » وزعم المصنف أن ذلك قليل ، ومنه قوله :

---

(١) « وبعد » ظرف متعلق بقول أكدوا الآتى ، وبعد مضاف ، و « كل » مضاف إليه ، أكدوا ، فعل وفاعل ، بأجمعا ، جار ومجرور متعلق بأكدوا ، جمعاء ، أجمعين ، ثم جمعا ، معطوفات على « أجمعا » بعاطف مقدر فيما عدا الأخير .

(٢) « ودون » ظرف متعلق بقوله يجىء الآتى ، ودون مضاف و « كل » مضاف إليه ، قد ، حرف تقليل ، يجىء ، فعل مضارع ، أجمع ، فاعل يجىء ، جمعاء ، أجمعون ، ثم جمع ، معطوفات على « أجمع » بعاطف مقدر فيما عدا الأخير .

٢٨٩ — يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا
إِذَا بَكَيْتُ قَبَّلَتْنِي أَرْبَعَا إِذَا ظَلِلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا

* * *

٢٨٩ — هذه الأبيات لراجز لا يعلم اسمه .

اللغة : « الذلفاء » أصله وصف لمؤنث الأذلف ، وهو مأخوذ من الذلف — بالتحريك — وهو صغر الأنف واستواء الأرنبة . ثم نقل إلى العلمية فسميت به امرأة ، ويجوز هنا أن يكون علماً ، وأن يكون باقياً على وصفيته «حولا» عاماً « أكتعا » تاماً ، كاملا ، وقد قالوا : « أتى عليه حول أكتع » أى : تام ، كذا قال الجوهرى .

الإعراب : « يا » حرف تنبيه ، أو حرف نداء حذف المنادى به « ليتنى » ليت : حرف تمن ، والنون للوقاية ، والياء اسم ليت « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « صبياً » خبر كان « مرضعاً » نعت لصبي ، وجملة « كان » واسمه وخبره فى محل رفع خبر « ليت » « تحملنى » تحمل : فعله مضارع ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « الذلفاء » فاعل تحمل « حولا » ظرف زمان متعلق بتحمل « أكتعا » توكيد لقوله حولا ، وإذا لاحظت ما فيه من معنى المشتق صح أن تجعله نعتاً له « إذا » ظرف ضمن معنى الشرط ، وجملة « بكيت » فى محل جر بإضافة إذا إليها « قبلتنى » قبل : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الذلفاء ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول أول « أربعا » مفعول ثان . وأصله نعت لمحذوف ، والجملة لا محل لها جواب « إذا » الشرطية غير الجازمة « إذا » حرف جواب « ظللت » ظل : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « الدهر » ظرف زمان متعلق بأبكى « أبكى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة فى محل نصب خبر ظل « أجمع » توكيد للدهر .

الشاهد فيه : فى هذا البيت ثلاثة شواهد يستدل بها النحاة على مسائل من باب التوكيد ، الشاهد الأول — وهو المراد هنا — فى قوله : « الدهر . . . أجمعا » حيث أكد الدهر بأجمع ، من غير أن يؤكده أولا بكل ، والثانى فى قوله : « حولا أكتعا » فإنه يدل لما ذهب إليه الكوفيون من جواز توكيد النكرة إذا كانت =

وإنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ وَعَنْ نُحَاةِ البَصْرَةِ المَنْعُ شَمِلْ(١)

مذهَبُ البصريين أنه لا يجوز توكيدُ النكرةِ : سواء كانت محدودةً ، كيوم ، وليلة ، وشهر ، وحَوْل ، أو غَيْرَ محدودةٍ ، كوَقْتٍ ، وَزَمنٍ ، وحِينٍ .

ومذهَبُ الكوفيين — واختاره المصنف — جوازُ توكيدِ النكرةِ المحدودةِ ؛ لحصول الفائدة بذلك ، نحو : « صُمْتُ شَهْراً كُلَّهُ » ومنه قولُه :

* تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا * [٢٨٩]

وقوله :

٢٩٠ — * قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوْماً أَجْمَعَا *

= محدودة ، بأن يكون لها أول وآخر معروفان ، كيوم وشهر وعام وحول ونحو ذلك ، وذهب المصنف إلى جواز ذلك ، والبصريون يأبون تأكيد النكرة : محدودة ، أو غير محدودة ، وسيأتى هذا الموضوع بعقيب ما نتكلم فيه الآن ، والثالث فى قوله « الدهر أبكى أجمعا » حيث يدل على أنه قد يفصل بين التوكيد والمؤكد بأجنبي .

(١) « وإن » شرطية « يفد » فعل مضارع فعل الشرط « توكيد » فاعل يفد ، وتوكيد مضاف ، و « منكور » مضاف إليه « قبل » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى توكيد منكور ، والفعل - الذى هو قبل - مبنى على الفتح فى محل جزم جواب الشرط ، وسكن لأجل الوقف « وعن نحاة » جار ومجرور متعلق بقوله المنع الآتى ، ونحاة مضاف ، و « البصرة » مضاف إليه « المنع » مبتدأ « شمل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنع ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ

٢٩٠ — هذا الشاهد مجهول النسبة إلى قائله ، ويذكر بعض النحاة من البصريين أنه مصنوع ، ويروى بعض من يستشهد به قبله :

* إِنَّا إِذَا خُطَّافُنَا تَقَعْقَعَا *

اللغة : « خطافنا » الخطاف — بضم الخاء المعجمة وتشديد الطاء — هو الحديدة =

وَأغْنَ بِكِلْتَا فِى مُثَنًّى وَكِلاَ عَنْ وَزْنِ فَعْلاَءَ وَوَزْنِ أفْعَلاَ(١)

قد تقدَّمَ أن المثنى يؤكد بالنفس أو العين وبكلا وكلتا ، ومَذْهَبُ البصريين أنه لايؤكد بغير ذلك ؛ فلاتقول « جاء الجيشانِ أجْمَعَانِ » ولا « جاء القبيلتان جَمْعَاوَانِ » استغناء بكلا وكلتا عنهما ، وأجاز ذلك الكوفيون .

* * *

وَإنْ تُؤَكِّدِ الضمِيرَ الْمُتَّصِلْ
بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُنْفَصِلْ(٢)

= المعوجة تكون فى جانب البكرة «تقعقعا» تحرك وسمع له صوت ، والقعقعة : تحريك الشىء اليابس الصلب حتى يسمع له صوت « صرت » صوتت « البكرة » بفتح فسكون هنا — ما يستق عليها الماء من البئر .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « صرت » صر : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « البكرة » فاعل صرت « يوماً » ظرف زمان متعلق بصرت « أجمعا » تأكيد لقوله يوماً .

الشاهد فيه : قوله « يوماً أجمعا » حيث أكد قوله « يوماً » وهو نكرة محدودة بقوله « أجمعا » وتجويز ذلك هو مذهب الكوفيين الذى اختاره المصنف فى هذه المسألة ، وجواب البصريين عن هذا الشاهد إنكاره ، وادعاء أنه مما صنعه النحاة الكوفيون ليصححوا مذهبهم ، ولا أصل له عندهم حتى يتلمسوا له مخلصاً .

(١) « اغن » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بكلتا » جار ومجرور متعلق باغن « فى مثنى » جار ومجرور متعلق باغن أيضاً « وكلا » معطوف على كلتا « عن وزن » جار ومجرور متعلق باغن أيضاً ، ووزن مضاف و « فعلاء » مضاف إليه « ووزن أفعلا » معطوف على قوله « وزن فعلاء » .

(٢) « وإن » شرطية « تؤكد » فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الضمير » مفعول به لمؤكد « المتصل » نعت للضمير « بالنفس » جار ومجرور متعلق بتؤكد « والعين » معطوف على النفس « فبعد » الفاء واقعة فى =

عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ ، وَأَكَّدُوا بِمَا سِوَاهُمَا ، والقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا[1]

لا يجوز توكيدُ الضميرِ المرفوعِ المتَّصلِ بالنفس أو العين ، إلا بعد تأكيده بضميرٍ منفصلٍ ؛ فتقول : «قومُوا أنتم أنفُسُكم ، أو أعينُكم» ولاتقل : «قوموا أنفسكم» .

فإذا أكَّدْتَهُ بغير النفس والعَيْن لم يلزم ذلك ؛ تقول : « قوموا كُلُّكُمْ » أو « قُومُوا أنْتُمْ كُلُّكُم » .

وكذا إذا كان المؤكَّدُ غيرَ ضميرِ رفعٍ : بأن كان ضميرَ نصبٍ أو جر ؛ فتقول : « مَرَرْتُ بِكَ نَفْسِكَ ، أو عينِكَ ، ومَرَرْتُ بِكُمْ كُلِّكُمْ ، ورأيتُكَ نَفْسَكَ ، أو عينَكَ ، ورأيتكم كلكم » .

* * *

وَمَا مِنَ التَّوْكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي
مُكَرَّراً كَقَوْلِكَ « ادْرُجِي ادْرُجِي »[2]

= جواب الشرط ، بعد : ظرف متعلق بمحذوف تقديره : فأكد بهما بعد المنفصل ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط ، وبعد مضاف ، و « المنفصل » مضاف إليه .

(١) « عنيت » فعل وفاعل « ذا » مفعول به لعنيت ، وذا مضاف « الرفع » مضاف إليه « وأكدوا » فعل وفاعل « بما » جار ومجرور متعلق بأكدوا « سواهما » سوى : ظرف متعلق بمحذوف صلة ما المجرورة محلا بالباء ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه « والقيد » مبتدأ « لن » نافية ناصبة « يلتزما » يلتزم : فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بلن ، والألف للاطلاق . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القيد ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو القيد .

(٢) « وما » اسم موصول : مبتدأ « من التوكيد » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى قوله « لفظى » الآتى ؛ لأنه فى قوة المشتق ؛ إذ هو منسوب « لفظى » خبر لمبتدأ محذوف ، أى : هو لفظى ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « يجى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة فى محل رفع خبر =

هذا هو القسم الثانى من قِسْمَىِ التوكيد ، وهو : التوكيد اللفظى ، وهو تكرار اللفظ الأول [بعينه] اعتناء به ، نحو : « أدْرِجِى أدْرِجِى » وقوله :

٢٩١ — فأيْنَ إلَى أيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِى
أتَاكَ أتَاكَ اللاّحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

وقوله تعالى : (كلاّ إذَا دُكّتِ الأرْضُ دَكاً دَكاً)(١) .

* * *

= المبتدأ ، مكرراً ، حال من الضمير المستتر فى يجىء ، كقولك ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كقولك ، وقول مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، ادرجى ، فعل أمر ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، ادرجى ، توكيد لسابقه .

٢٩١ — هذا البيت يكثر استشهاد النحاة به ، ولم ينسبه واحد منهم لقائل معين .

الإعراب : « فأين » اسم استفهام ، مبنى على الفتح فى محل جر بإلى محذوف يدل عليها ما بعدها ، والأصل : فإلى أين — إلخ ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، إلى أين ، توكيد لفظى ، النجاة ، مبتدأ مؤخر ، ببغلتى ، الجار والمجرور متعلق بالنجاة ، وبغلة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، أتاك ، أتى : فعل ماض ، والكاف ضمير المخاطب أو المخاطبة مفعول به ، أتاك ، توكيد لفظى ، اللاحقون ، فاعل أتى الأول ، احبس ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، احبس ، توكيد لفظى .

الشاهد فيه : قوله ، إلى أين إلى أين ، وقوله : ، أتاك أتاك ، وقوله : ، احبس احبس ، فى كل واحد من المواضع الثلاثة تكرر اللفظ الأول بعينه ، وهو من التوكيد اللفظى .

(١) من العلماء من منع أن يكون قوله تعالى : (كلا إذا دكت الأرض دكا دكا) من باب التوكيد اللفظى ، وعلل ذلك بأن التوكيد اللفظى يشترط أن يكون اللفظ الثانى دالا على نفس ما يدل عليه اللفظ الأول ، والأمر فى الآية الكريمة ليس كذلك ، فإن الدك الثانى غير الدك الأول ، والمعنى دكا حاصلا بعد دك ، وذهب هؤلاء إلى أن اللفظين معاً حال ، وهو مؤول بنحو مكرراً دكها ، ومثله قوله تعالى : (وجاء ربك والملك =

وَلاَ تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ
إِلاَّ مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِلْ(١)

أي : إذا أريد تكريرُ لفظِ الضميرِ المتصل للتوكيد ، لم يَجُزْ ذلك ، إلا بشرط اتصال المؤكَّدِ بما اتصلَ بالمؤكدِ ، نحو : « مررت بِكَ بِكَ ، ورغبت فِيهِ فِيهِ » ولا تقول : « مررت بِكَكَ » .

* * *

كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرُ مَا تَحَصَّلاَ
بِهِ جَوَابٌ : كَنَعَمْ ، وَكَبَلَى(٢)

= صفاً صفا) وجعلوا هاتين الآيتين نظير قولهم : جاء القوم رجلا رجلا ، وعلته الحساب باباً باباً .

(١) « ولا » نافية « تعد » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لفظ » مفعول به لتعد ، ولفظ مضاف و « ضمير » مضاف إليه « متصل » نعت لضمير « إلا » أداة استثناء « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من « لفظ » الواقع مفعولا به ، ومع مضاف وقوله « اللفظ » مضاف إليه « الذى » نعت للفظ « به » جار ومجرور متعلق بقوله « وصل » الآتى « وصل » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذى ، والجملة لا محل لها صلة الموصول .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الحروف » مبتدأ مؤخر « غير » منصوب على الاستثناء . أو — بالرفع — نعت للحروف ، وغير مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « تحصلا » تحصل : فعل ماض ، والألف للاطلاق « به » جار ومجرور متعلق بتحصل « جواب » فاعل تحصل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « كنعم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كنعم « وكبلى » جار ومجرور معطوف على كنعم .

أى : كذلك إذا أريد توكيدُ الحرفِ الذى ليس للجواب ، يجب أن يُعاد مع الحرف المؤكَّدِ ما يتصل بالمؤكَّدِ ، نحو : « إنَّ زيداً إنَّ زيداً قائم » و « فى الدار فى الدار زيد » ، ولا يجوز « إنَّ إنَّ زيداً قائم »[1] ، ولا « فى فى الدار زيد » .

فإن كان الحرفُ جواباً — كنَعَمْ ، وَبَلَى ، وَجَيْرِ ، وَأَجَلْ ، وإى ، ولا — جاز إعادَتُهُ وَحْدَه ؛ فيقال لك : « أقام زيد » ؟ فتقول « نعم نعم » أو « لا لا » ، و « ألم يقم زيد » ؟ فتقول : « بَلَى بَلَى »[2] .

* * *

وَمُضْمَرَ الرَّفْعِ الَّذِى قَدِ انْفَصَلْ
أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ[3]

---

(١) قد ورد شاذا قول الشاعر :

إنَّ إنَّ الْكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ يَرَيَنْ مَنْ أجارَهُ قَدْ ضِيمَا

(٢) من ذلك قول جميل بن معمر العذرى :

لاَ لاَ أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ ؛ إنَّهَا أَخَذَتْ عَلَىَّ مَوَاثِقًا وَعُهُودًا

واعلم أن حروف الجواب على ثلاثة أقسام :

الأول : مايقع بعد الإيجاب والنفى جميعاً ،وذلك أربعة أحرف ، وهى : نعم ، وجير ، وأجل ، وإى ، فكل واحد من هذه الأحرف الأربعة يصح أن يجاب به بعد الإثبات ويصح أن يجاب به بعد النفى ، والمقصود بكل واحد منها أحد أمور ثلاثة : تصديق المخبر ، أو إعلام المستخبر ، أو إبعاد الطالب .

والقسم الثانى : ما لا يقع إلا بعد الإيجاب ، وهو «لا» والمقصود به إبطال ما أوجبه المتكلم أولا .

والقسم الثالث : ما لا يقع إلا بعد النفى ، وهو « بلى » خاصة .

(٣) « ومضمر » بالنصب : مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وبالرفع مبتدأ وعلى كل حال هو مضاف ، و « الرفع » مضاف إليه « الذى » اسم موصول : نعت =

أى : يجوز أن يؤكَّدَ بضمير الرفع المنفصل كلُّ ضميرٍ متصلٍ : مرفوعاً كان ، نحو : « قمتَ أنتَ » ، أو منصوباً ، نحو : « أكرمتَني أنا » ، أو مجروراً ، نحو : « مررت بِهِ هُوَ » والله أعلم .

* * *

= لضمير الرفع « قد » حرف تحقيق « انفصل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الواقع نعتاً ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « أكد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « به » جار ومجرور متعلق بأكد « كل » مفعول به لأكد ، وكل مضاف و « ضمير » مضاف إليه ، وجملة « اتصل » وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو فى محل جر صفة لضمير المضاف إليه .

العَطْفُ

الْعَطْفُ : إِمَّا ذو بَيَانٍ ، أَوْ نَسَقْ وَالْغَرَضُ الآنَ بَيَانُ مَا سَبَقْ[1]
فَذُو الْبَيَانِ : تَابِعٌ ، شِبْهُ الصِّفَهْ ، حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ[2]

العطفُ — كما ذكر — ضربان ؛ أحدهما : عطف النَّسَقِ ، وسيأتى ، والثانى : عطف البَيَانِ ، وهو المقصود بهذا الباب .

وعطف البيان هو : التابع ، الجامد ، الْمُشْبِهُ للصفة : فى إيضاح[3] متبوعه ، وعدم استقلاله ، نحو :

---

(١) « العطف » مبتدأ « إما » حرف تفصيل « ذو » خبر المبتدأ ، وذو مضاف ، و « بيان » مضاف إليه « أو » عاطفة « نسق » معطوف على « ذو بيان » « والغرض » مبتدأ « الآن » منصوب على الظرفية الزمانية « بيان » خبر المبتدأ ، وبيان مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه ، وجملة « سبق » وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٢) « فذو » مبتدأ ، وذو مضاف و « البيان » مضاف إليه « تابع » خبر المبتدأ « شبه » نعت لتابع ، وشبه مضاف و « الصفة » مضاف إليه « حقيقة » مبتدأ ، وحقيقة مضاف و « القصد » مضاف إليه « به » جار ومجرور متعلق بمنكشفة « منكشفة » خبر المبتدأ ، والجملة فى محل رفع صفة ثانية لتابع .

(٣) عبارة الشارح فى هذا الموضع قاصرة ، والتحقيق أن عطف البيان يأتى لأغراض كثيرة ، وأن أشهرها أربعة ، الأول : توضيح متبوعه ، وهذا يكون فى المعارف كأقسم بالله أبو حفص عمر ، والثانى : تخصيص متبوعه ، وهذا يكون فى النكرات نحو قوله تعالى : (من ماء صديد) وقوله سبحانه : (من شجرة مباركة زيتونة) عند من جوز مجىء عطف البيان فى النكرات ، والثالث : المدح ، نحو قوله تعالى : (جعل الله الكعبة البيت الحرام) ذكر هذا صاحب الكشاف ، والرابع : التأكيد ، وذلك كما فى قول الشاعر :

٢٩٢ — * أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ *

فـ « عُمَرُ » عطفُ بَيَان ؛ لأنه مُوَضِّح لأبى حفص .

فخرج بقوله : « الحامد » الصِّفَةُ ؛ لأنها مشتقة أو مُؤَوَّلة به ، وخرج بما بعد ذلك : التوكيدُ ، وعَطْفُ النَّسَقِ ؛ لأنهما لا يُوَضِّحَانِ متبوعَهُمَا ، والبدلُ الجامد ؛ لأنه مستقل .

* * *

= * لقائل يا نصر نصرا نصرا *

ذكره بعضهم ، واختار المصنف فى هذا البيت أن الثانى توكيد لفظى للأول .

٢٩٢ — هذا أول رجز لعبد الله بن كيسبة — بفتح الكاف وسكون الياء المثناة — وبعده :

مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلاَ دَبَرْ فَاغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرْ

وكان من حديثه أنه أقبل على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فقال : يا أمير المؤمنين ، إن أهلى بعيد ، وإن ناقتى دبراء نقباء ، فاحملنى ، فقال عمر : كذبت ، والله ما بها من نقب ولا دبر ، فانطلق لحل ناقته ثم استقبل البطحاء ، وجعل يقول هذا الرجز ، وعمر — رضى الله عنه — مقبل من أعلى الوادى ، فسمعه ، فأخذ بيده وقال له : ضع عن راحلتك ، فلما تبين له صدقه حمله وزوده وكساه ، كذا قال المرزبانى فى معجم الشعراء ، وما نحسب القصة على هذا التفصيل ، فإن فيها مالا نسيغه .

اللغة : « نقب » مصدر نقب — من باب فرح — وهو رقة خف البعير « دبر » مصدر دبر — من باب مرض — وهو أن يجرح ظهر الدابة من موضع الرحل أو القتب « فجر » حنث فى يمينه ،

الإعراب : « أقسم » فعل ماض « بالله » جار ومجرور متعلق بأقسم « أبو » فاعل أقسم ، وأبو مضاف و « حفص » مضاف إليه « عمر » عطف بيان ، ويجوز أن يكون بدلا من قوله أبو حفص .

الشاهد فيه : قوله « أبو حفص عمر » فإن الثانى عطف بيان للأول .

فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ مَا مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي[1]

لَمَّا كان عطفُ البيانِ مُشْبِهًا للصفة ، لزم فيه موافقةُ المتبوع كالنعت ؛ فيوافقه فى إعرابه ، وتعريفه أو تنكيره ، وتذكيره أو تأنيثه ، وإفراده أو تثنيته أو جَمْعِه .

* * *

فَقَدْ يَكُونَانِ مُنَكَّرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ[2]

ذهب أكثر النحويين إلى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين ، وذهب قوم — منهم المصنف — إلى جواز ذلك ؛ فيكونان منكرين كما يكونان معرفين ، قيل : ومن تنكيرهما قولُه تعالى : (تُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ) وقولُه تعالى : (وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ) ؛ فزيتونة : عطف بيان لشجرة ، وصديد : عطفُ بيان لماء .

* * *

---

(١) « فأولينه » أول : فعل أمر ، مؤكد بالنون الخفيفة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول أول « من وفاق » جار ومجرور متعلق بأولينه ووفاق مضاف ، و « الأول » مضاف إليه « ما » اسم موصول : مفعول ثان لأولينه « من وفاق » جار ومجرور متعلق بقوله « ولى » الآتى فى آخر البيت ، ووفاق مضاف ، « الأول » مضاف إليه « النعت » مبتدأ « ولى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النعت ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول .

(٢) « فقد » حرف تقليل « يكونان » فعل مضارع ناقص ، وألف الاثنين اسمه « منكرين » خبر يكون « كما » الكاف جارة ، ما : مصدرية « يكونان معرفين » مضارع ناقص واسمه وخبره ، فى تأويل مصدر بواسطة ما المصدرية ، وهذا المصدر مجرور بالكاف ، والتقدير : ككونهما معرفين .

وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى فِي غَيْرِ، نَحْوِ «يَا غُلَامُ يَعْمُرَا»[١]
وَنَحْوِ «بِشْرٍ» تَابِعِ «الْبَكْرِيِّ» وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضِيِّ[٢]

كلُّ ما جاز أن يكون عطفَ بيانٍ ، جاز أن يكون بدَلاً ، نحو : « ضَرَبْتُ أبا عبد الله زيداً » .

واستثنى المصنفُ من ذلك مسألتين ، يتعين فيهما كونُ التابع عطفَ بيانٍ[٣] :

---

(١) « وصالحاً » مفعول ثان مقدم على عامله ، وهو قوله « يرى » الآتى « لبدلية » جار ومجرور متعلق بصالح « يرى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عطف البيان ، ونائب الفاعل هذا هو المفعول الأول « فى غير » جار ومجرور متعلق بيرى ، وغير مضاف ، و « نحو » مضاف إليه « يا » حرف نداء « غلام » منادى مبنى على الضم فى محل نصب « يعمرا » عطف بيان على غلام تبعاً للمحل ؛ فقد علمت أنه مضموم اللفظ ، وأن محله نصب .

(٢) « ونحو » معطوف على نحو فى البيت السابق ، ونحو مضاف و « بشر » مضاف إليه « تابع » نعت لبشر ، وتابع مضاف و « البكرى » مضاف إليه « وليس » فعل ماض ناقص « أن » مصدرية « يبدل » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، و « أن » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر اسم ليس « بالمرضى » الباء زائدة ، والمرضى : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

(٣) ضبط ابن هشام وغيره المسائل التى يتعين فيها أن يكون التابع عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلا ، بأحد أمرين ؛ الأمر الأول : أن يكون التابع غير مستغنى عنه ، الأمر الثانى : أن يكون التابع غير صالح لأن يوضع فى مكان المتبوع ، والمسألتان اللتان ذكرهما الناظم وبينهما الشارح من أفراد الضابط الثانى ؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن يوضع يعمرا مع كونه منصوباً موضع غلام المنادى ، ولا يصلح أن يوضع بشر مع كونه علماً وليس مقترناً بأل موضع البكرى ، ولم يتعرضا لتأصيل الضابط الأول ، ولا التمثيل له ، ومن أمثلته أن يكون التابع مشتملا على ضمير والمتبوع جزء من جملة واقعة خبراً =

وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى فِي غَيْرِ، نَحْوِ «يَا غُلَامُ يَعْمُرَا»[١]
وَنَحْوِ «بِشْرٍ» تَابِعِ «الْبَكْرِيِّ» وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضِيِّ[٢]

كلُّ ما جاز أن يكون عطفَ بيانٍ ، جاز أن يكون بدَلاً ، نحو : « ضَرَبْتُ أبا عبد الله زيداً » .

واستثنى المصنفُ من ذلك مسألتين ، يتعين فيهما كونُ التابع عطفَ بيانٍ[٣] :

---

(١) « وصالحاً » مفعول ثان مقدم على عامله ، وهو قوله « يرى » الآتى « لبدلية » جار ومجرور متعلق بصالح « يرى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عطف البيان ، ونائب الفاعل هذا هو المفعول الأول « فى غير » جار ومجرور متعلق بيرى ، وغير مضاف ، و « نحو » مضاف إليه « يا » حرف نداء « غلام » منادى مبنى على الضم فى محل نصب « يعمرا » عطف بيان على غلام تبعاً للمحل ؛ فقد علمت أنه مضموم اللفظ ، وأن محله نصب .

(٢) « ونحو » معطوف على نحو فى البيت السابق ، ونحو مضاف و « بشر » مضاف إليه « تابع » نعت لبشر ، وتابع مضاف و « البكرى » مضاف إليه « وليس » فعل ماض ناقص « أن » مصدرية « يبدل » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، و « أن » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر اسم ليس « بالمرضى » الباء زائدة ، والمرضى : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

(٣) ضبط ابن هشام وغيره المسائل التى يتعين فيها أن يكون التابع عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلا ، بأحد أمرين ؛ الأمر الأول : أن يكون التابع غير مستغنى عنه ، الأمر الثانى : أن يكون التابع غير صالح لأن يوضع فى مكان المتبوع ، والمسألتان اللتان ذكرهما الناظم وبينهما الشارح من أفراد الضابط الثانى ؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن يوضع يعمرا مع كونه منصوباً موضع غلام المنادى ، ولا يصلح أن يوضع بشر مع كونه علماً وليس مقترناً بأل موضع البكرى ، ولم يتعرضا لتأصيل الضابط الأول ، ولا التمثيل له ، ومن أمثلته أن يكون التابع مشتملا على ضمير والمتبوع جزء من جملة واقعة خبراً =

الأولى : أن يكون التابع مفرداً ، معرفة ، معرباً ؛ والمتبوع مُنَادًى ، نحـو : « يا غُلَامُ يَعْمُرَا » فيتعين أن يكون « يعمرا » عطفَ بيانٍ ، ولا يجوز أن يكون بدلا ؛ لأن البَدَلَ على نِيَّةِ تكرار العامل ؛ فكان يجب بناء « يعمرا » على الضم ؛ لأنه لو لُفِظَ بـ « يا » معه لكان كذلك .

الثانية : أن يكون التابع خالياً من « أل » والمتبوعُ بأل ، وقد أُضِيفت إليه صفةٌ بأل ، نحو : « أَنَا الضَّارِبُ الرَّجُلِ زَيْدٍ » ؛ فيتعين كون « زيد » عطفَ بيانٍ ، ولا يجوز كونُه بدلا من « الرجل » ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل ؛ فيلزم أن يكون التقدير : أَنَا الضَارِبُ زَيْدٍ ، وهو لا يجوز ؛ لما عرفت فى باب الإضافة من أن الصفة إذا كانت بأل لا تضاف إلا إلى ما فيه أل ، أو ما أُضِيفَ إلى ما فيه أل ، ومثل « أَنَا الضاربُ الرجلِ زَيْدٍ » قولُه :

٢٩٣ — أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا

= وليس فى هذه الجملة ضمير يربطها بالمبتدأ ، نحو : « على سافر بكر أخوه » فإنه يتعين أن يكون « أخوه » عطف بيان على بكر ، ولا يجوز أن يكون بدلا .

٢٩٣ — البيت للمرار بن سعيد الفقعسى .

اللغة : « التارك » يجوز أن يكون اسم فاعل من ترك بمعنى صير وجعل ، فيحتاج مفعولين ، ويجوز أن يكون اسم فاعل من ترك بمعنى خلى ، فلا يحتاج إلا مفعولا واحداً « البكرى » نسبة إلى بكر بن وائل « بشر » هو بشر بن عمرو بن مرثد ، وكان قد قتله سبع ابن الحسحاس الفقعسى ، ورئيس بنى أسد يوم ذاك خالد بن نضلة الفقعسى جد المرار ، لذلك فخر بمقتل بشر «ترقبه» تنتظر خروج روحه ؛ لأن الطير لا تهبط إلا على الموتى ، وكنى بذلك عن كونه قتله .

المعنى : يقول : أنا ابن الرجل الذى ترك بشراً البكرى تنتظر الطير موته لتقع عليه .

الإعراب : « أنا » مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ ، وابن مضاف ، و « التارك » =

فبشر : عطفُ بَيَانٍ ، ولا يجوز كونه بدلا ؛ إذ لا يصح أن يكون التقدير : « أنَا ابْنُ التَّارِكِ بِشْرٍ » .

وأشار بقوله : « وليس أن يبدل بالمرضيِّ » إلى أنَّ تجويز كَوْنِ « بِشْرٍ » بدلا غيرُ مَرْضِيٍّ ، وقَصَدَ بذلك التنبيه على مذهب الفَرَّاء والفارسى[1] .

* * *

= مضاف إليه ، والتارك مضاف ، و « البكرى » مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « بشر » عطف بيان على البكرى « عليه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الطير » مبتدأ مؤخر ، والجملة فى محل نصب : إما مفعول ثان للتارك ، وإما حال من البكرى « ترقبه » ترقب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الطير ، والهاء مفعول به ، والجملة فى محل نصب حال من الطير « وقوعا » حال من الضمير المستتر فى ترقبه .

الشاهد فيه : قوله « التارك البكرى بشر » فإن قوله « بشر » يتعين فيه أن يكون عطف بيان على قوله « البكرى » ، ولا يجوز أن يجعل بدلا منه ؛ وقد أشار الشارح العلامة إلى وجه امتناعه والخلاف فيه .

(١) مذهب الفراء والفارسى جواز إضافة الوصف المقترن بأل إلى العلم ، وذلك نحو : « أنا الضارب زيد » وعلى هذا يجوز فى « أنا ابن التارك البكرى بشر » أن يجعل بشر بدلا ؛ لأنه يجوز عندهم أن تقول : أنا ابن التارك بشر — بإضافة التارك الذى هو وصف مقترن بال إلى بشر الذى هو علم — ومعنى هذا أنه يجوز إحلال التابع محل المتبوع ، ومتى جاز ذلك صح فى المتبوع الوجهان : أن يكون عطف بيان ، وأن يكون بدلا ، لكن مذهب الفراء والفارسى غير مقبول عند المصنف وجمهرة العلماء ، لاجرم لم يجيزوا فى « بشر » إلا وجهاً واحداً ، وهو أن يكون عطف بيان ، ولهذا تجد المصنف يقول « وليس أن يبدل بالمرضى » .

عَطْفُ النَّسَقِ

تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ النَّسَقْ
كَاخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ(١)

عطفُ النسق هو : التابع ، المُتَوَسِّط بينه وبين متبوعه أَحَدُ الحروف التى سنذكرها ، كـ « اخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقَ » .

فخرج بقوله « المتوسط — إلى آخره » بقيةُ التوابع .

* * *

فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا : بِوَاوٍ ، ثُمَّ ، فَا ،
حَتَّى ، أَمْ ، أَوْ ، كَـ « فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا »(٢)

---

(١) « تال » خبر مقدم « بحرف » جار ومجرور متعلق بتال « متبع » نعت لحرف « عطف » مبتدأ مؤخر ، وعطف مضاف ، و « النسق » مضاف إليه « كاخصص » الكاف جارة لقول محذوف ، اخصص : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بود » جار ومجرور متعلق باخصص « وثناء » معطوف بالواو على ود « من » اسم موصول : مفعول به لاخصص « صدق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول .

(٢) « فالعطف » مبتدأ « مطلقاً » حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور وهو قوله : « بواو » بناء على رأى من أجاز تقدم الحال على عامله الجار والمجرور ، أو هو حال من المبتدأ بناء على مذهب سيبويه « بواو » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « ثم ، فا ، حتى ، أم ، أو » قصد لفظهن . معطوفات على قوله واو ، بعاطف مقدر فى الجميع « كفيك » الكاف جارة لقول محذوف ، فيك : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « صدق » مبتدأ مؤخر « ووفا » الواو عاطفة ، ووفا : معطوف على صدق ، وقصر وفا للضرورة ، وأصله وفاء ، وتقدير الكلام : كقولك فيك صدق ووفا ، والكاف ومجرورها متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى : وذلك كائن كقولك .

حُرُوفُ العطف على قسمين :

أحدهما : ما يُشَرِّكُ المعطوفَ مع المعطوف عليه مطلقاً ، أى : لفظاً وحكماً ، وهى : الواو ، نحو : « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » . وثُمَّ ، نحو : « جاء زيد ثُمَّ عمرو » . والفاء ، نحو : « جاء زَيْدٌ فعمرو » . وحَتَّى ، نحو : « قَدِمَ الْحُجَّاجُ حَتَّى الْمُشَاةُ » . وأَمْ ، نحو : « أَزَيْدٌ عندك أَمْ عمرو ؟ » . وأَوْ ، نحو : « جاء زيد أَوْ عمرو » .

والثانى : ما يُشَرِّكُ لفظاً فقط ، وهو المراد بقوله :

وَأَتْبَعَتْ لَفْظاً فَحَسْبُ : بَلْ ، وَلاَ ،
لٰكِنْ ، كَ « لَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَـكِنْ طَلاَ »(١)

هذه الثلاثة تُشَرِّكُ الثانىَ مع الأول فى إعرابه ، لا فى حكمه ، نحو : « مَا قَامَ زَيْدٌ بَلْ عمرو ، وجاء زيد لا عمرو ، ولا تَضْرِبْ زيداً لَـكِنْ عمراً » .

* * *

(١) « وأتبعت » أتبع : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « لفظاً » تمييز ، أو منصوب بنزع الخافض « فحسب » الفاء زائدة لتزيين اللفظ ، حسب ، بمعنى كاف هنا : مبتدأ ، وخبره محذوف ، أى فكافيك هذا ، مثلا « بل » فاعل أتبعت « ولا ، لكن » معطوفان على « بل » بعاطف مقدر فى الثانى « كلم » الكاف جارة لقول محذوف ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « يبد » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الواو « امرؤ » فاعل يبد « لكن » حرف عطف « طلا » معطوف على امرؤ ، والطلا — بفتح الطاء مقصوراً ، بزنة عصا وفتى — ابن الظبية أول ما يولد ، وقيل : الطلا هو ولد البقرة الوحشية ، وقيل : هو ولد ذات الظلف مطلقاً ، ويجمع على أطلاء ، مثل سبب وأسباب .

فَاعْطِـــفْ بِوَاوٍ لاَحِقًا أَوْ سَابِقًا
— فِي الْحُكْمِ — أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا[1]

لمَّا ذكر حُرُوفَ العطفِ التِّسْعَةَ شَرَعَ فى ذكر معانيها .

فالواو : لمطلق الجمع عند البصريين ؛ فإذا قلت : « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » دَلَّ ذلك على اجتماعهما فى نسبة المجىء إليهما ، واحْتَمَلَ كَوْنَ « عمرو » جاء بعد « زيد » ، أو جاء قبله ، أو جاء مُصَاحِبًا له ، وإنما يتبين ذلك بالقرينة ، نحو : « جاء زيد وعمرو بعده ، وجاء زيد وعمرو قبله ، وجاء زيد وعمرو معه » ، فَيُعْطَفُ بها : اللاحِقُ ، والسابِقُ ، والمصاحِبُ .

ومذهَبُ الكوفيين أنها للترتيب ، وَرُدَّ بقوله تعالى : (إِنْ هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا)[2] .

* * *

(١) « فاعطف » الفاء للتفريع ، اعطف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بواو » جار ومجرور متعلق باعطف « لاحقاً » مفعول به لاعطف « أو » عاطفة « سابقاً » معطوف على قوله لاحقاً « فى الحكم » جار ومجرور تنازعه كل من « سابقاً ، ولاحقاً » « أو » عاطفة « مصاحباً » معطوف على سابقاً « موافقاً » نعت لقوله مصاحباً .

(٢) لو كانت الواو دالة على الترتيب — كما يقول الكوفيون — لكان هذا الكلام اعترافاً من الكفار بالبعث بعد الموت ؛ لأن الحياة المرادة من « نحيا » تكون حينئذ بعد الموت ، وهى الحشر ، ومساق الآية وما عرف من حالهم ومرادهم دليل على أنهم منكرون له ؛ فالمراد من الحياة فى قولهم « ونحيى » هى الحياة التى يحيونها فى الدنيا ، وهى قبل الموت قطعاً ، فدلت الآية على أن الواو لا تدل على الترتيب ؛ لأن المعطوف سابق فى الوجود على المعطوف عليه .

هذا ، وإذا لم توجد قرينة تعين المعية أو غيرها فالأرجح أن تكون الواو دالة على مصاحبة المعطوف للمعطوف عليه ، ويليه أن يكون المعطوف عليه سابقا ، ثم أن يكون المعطوف عليه متأخرا .

وَٱخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي
مَتْبُوعُهُ ، كَـ « اصْطَفَّ هٰذَا وَٱبْنِي »(١)

اختصَّتِ الوَاوُ — من بين حروف العطف — بأنها يُعْطَفُ بها حيث لا يُكْتَفَى بالمعطوف(٢) عليه ، نحو : « اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » ولو قلت : « اختصم زيد » لم يجز ، ومثله : « اصْطَفَّ هذا وابنى ، وتَشَارَكَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » .

ولا يجوز أن يعطف فى هذه المواضع بالفاء ولا بغيرها من حروف العطف : فلا تقول : « اختصم زيد فعمرو » .

* * *

وَالْفَاءَ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ وَ « ثُمَّ » لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ(٣)

أى : تدلُّ الفاء على تَأَخُّرِ المعطوفِ عن المعطوفِ عليه مُتَّصِلاً به ، و « ثم » على تأخُّرِهِ عنه منفصلاً ، أى : مُتَرَاخِيًا عنه ، نحو : « جاء زيد فعمرو » ، ومنه قوله تعالى : (الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى) ، و « جاء زيد ثم عمرو » ومنه قولُه تعالى : (وَاللهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ) .

* * *

(١) « واخصص » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بها » جار ومجرور متعلق باخصص « عطف » مفعول به لاخصص ، وعطف مضاف ، و « الذى » اسم موصول : مضاف إليه ، والجملة من الفعل المنفى وهو « لايغنى » وفاعله الضمير المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول « كاصطف » الكاف جارة لقول محذوف ، واصطف : فعل ماض « هذا » فاعل اصطف « وابنى » معطوف على هذا .

(٢) إنما يكون ذلك عندما يكون الحكم مما لا يقوم إلا بمتعدد ، مثل الاشتراك والاصطفاف والاختصام فى أمثلة الشارح . ومما اختصت به الواو أنها تعطف عاملا قد حذف وبقى معموله كما قالوه فى « وزججن الحواجب والعيونا » وسيأتى هذا قريبا

(٣) « والفاء » مبتدأ « للترتيب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « باتصال » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الترتيب « وثم للترتيب بانفصال » مثل الشطر الأول فى الإعراب .

وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَهْ عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ(١)

اختصَّتِ الفاء بأنها تَعْطف(٢) ما لا يَصْلُحُ أن يكون صلة — لخلوه عن ضمير الموصول — على ما يصلح أن يكون صلة — لاشتماله على الضمير — نحو : « الذى يَطِيرُ فيَغْضَبُ زَيْدٌ الذبابُ » ، ولو قلت : « ويغضب زيد » أو « ثم يغضب زيد » لم يجز ؛ لأن الفاء تدل على السببية ، فَاسْتُغْنِيَ بها عن الرابط ، ولو قلت : « الذى يطيرُ ويغضبُ منه زَيْدٌ الذبابُ » جاز ؛ لأنك أتيتَ بالضمير الرابط .

* * *

بَعْضاً بِحَتَّى اعْطِفْ عَلَى كُلٍّ ، وَلاَ يَكُونُ إِلاَّ غَايَةَ الَّذِي تَلاَ(٣)

(١) « واخصص » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بفاء » جار ومجرور متعلق باخصص « عطف » مفعول به لاخصص ، وعطف مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « صلة » خبر ليس ، والجملة من ليس واسمها وخبرها لا محل لها صلة ما الموصولة « على الذى » جار ومجرور متعلق بعطف « استقر » فعل ماض « أنه » أن : حرف توكيد ونصب ، والهاء اسمه « الصلة » خبر أن ، و « أن » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر فاعل استقر ، والجملة من الفعل الذى هو استقر والفاعل الذى هو المصدر المنسبك من أن ومعموليها لا محل لها صلة الذى.

(٢) ومما اختصت به الفاء أنها تعطف المفصل على المجمل مع اتحادهما معنى ، ومن ذلك قوله تعالى (ونادى نوح ربه فقال) والترتيب فى مثل هذا ذكرى ، لا معنوى .

(٣) « بعضاً » مفعول به مقدم لقوله : « اعطف » الآتى « بحتى » جار ومجرور متعلق باعطف « اعطف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « على كل » جار ومجرور متعلق باعطف أيضاً « ولا » الواو للحال ، لا : نافية « يكون » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً « إلا » أداة استثناء ملغاة « غاية » خبر يكون ، وغاية مضاف ، و « الذى » اسم موصول مضاف إليه « تلا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، والجملة لا محل لها صلة الذى ، وجملة يكون واسمه وخبره فى محل نصب حال .

يُشترط فى المعطوف بحتى أن يكون بعضاً مما قبله وغايةً له : فى زيادة ، أو نَقْصٍ ، نحو : « ماتَ الناسُ حتى الأنبياءُ ، وقَدِمَ الحُجَّاجُ حَتَّى المُشَاةُ » .

* * *

وَ « أَمْ » بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ
أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظ « أَىٍّ » مُغْنِيَهْ(١)

« أم » على قسمين : منقطعة ، وستأتى ، ومتصلة ، وهى : التى تقع بعد همزة التسوية نحو : « سَوَاءٌ عَلَىَّ أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ » ومنه قولُه تعالى : (سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا(٢)) والتى تقع بعد همزة مُغْنِية عن « أىٍّ » نحو : « أَزَيْدٌ عندك أم عَمْرٌو » أى : أيُّهُمَا عندك ؟ .

* * *

وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ ، إِنْ كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ(٣)

---

(١) « وأم » قصد لفظه : مبتدأ « بها » جار ومجرور متعلق بقوله اعطف الآتى « اعطف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « إثر » ظرف مكان بمعنى بعد متعلق باعطف ، وإثر مضاف و « همز » مضاف إليه ، وهمز مضاف و « التسوية » مضاف إليه « أو » حرف عطف « همزة » معطوف على همز « عن لفظ » جار ومجرور متعلق بقوله « مغنية » الآتى ، ولفظ مضاف و « أى » مضاف إليه « مغنية » نعت لهمزة .

(٢) يجوز لك فى هذا الأسلوب أن تعرب «سواء» خبرا مقدما وما يلى الهمزة فى تأويل مصدر مبتدأ مؤخرا ، ويجوز العكس بأن تجعل سواء مبتدأ والمصدر المؤول خبره .

(٣) « وربما » رب : حرف تقليل ، ما : كافة « أسقطت » أسقط : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث « الهمزة » نائب فاعل أسقط « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط « خفا » قصر للضرورة : اسم كان ، وخفا مضاف و « المعنى » مضاف إليه « بحذفها » الجار والمجرور متعلق بقوله : « أمن » الآتى ، =

أى : قد تُحْذَفُ الهمزة — يعنى هَمْزةَ التسوية ، والهمزةَ المغنية عن أىّ — عند أمْن اللبسِ ، وتكون « أم » متصلة كما كانت والهمزة موجودة ، ومنه قراءةُ ابن مُحَيْصِن : (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ) بإسقاط الهمزة من (أنذرتهم) ، وقولُ الشاعر :

٢٩٤ — لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِى وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا
بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الْجَمْـــرَ أَمْ بِثَمَانِ

أى : أبِسَبْعٍ .

* * *

= وحذف مضاف وها : مضاف إليه « أمن » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى خفاء المعنى ، والجملة فى محل نصب خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل على سابق الكلام .

٢٩٤ — البيت لعمر بن أبى ربيعة المخزومى ، أحد شعراء قريش المعدودين .

الإعراب : « لعمرك » اللام للقسم ، عمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوباً ، وتقدير الكلام : لعمرك قسمى ، وعمر مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « ما » نافية « أدرى » فعل مضارع يتطلب مفعولين ، وقد علق عنهما بالهمزة المقدرة قبل قوله : بسبع الآتى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « وإن » الواو واو الحال ، إن زائدة « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « داريا » خبره « بسبع » جار ومجرور متعلق بقوله رمين الآتى « رمين » رمى : فعل ماض ، ونون النسوة فاعل « الجمر » مفعول به لرمين « أم » عاطفة « بثمان » جار ومجرور معطوف على قوله بسبع .

الشاهد فيه : قوله « بسبع . . . أم بثمان » حيث حذف منه الهمزة المغنية عن لفظ « أى » وأصل الكلام : أبسبع رمين — إلخ ، وإنما حذفها اعتماداً على السياق المعنى وعدم خفائه .

وَبِانْقِطَاعٍ وبِمَعْنَى « بَلْ » وَفَتْ إِن تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ(١)

أى : إذا لم يتقدَّمْ على « أم » همزةُ التسوية ، ولا همزةٌ مُغْنِيَةٌ عن أى ؛ فهى مُنْقَطِعَة ، وتفيد الإضرابَ كبَلْ ، كقوله تعالى : (لاَ رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ العالَمِينَ ، أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ) أى : بل يقولون افتراه ، ومثلُه « إِنَّهَا لَإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ » أى : بل هى شاء .

* * *

خَبِّرْ ، أَبِحْ ، قَسِّمْ — بِأَوْ — وَأَبْهِمِ ،
وَاشْكُكْ ، وإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِى(٢)

---

(١) « وبانقطاع » جار ومجرور متعلق بقوله وفت الآتى « وبمعنى » جار ومجرور معطوف بالواو على بانقطاع ، ومعنى مضاف و « بل » قصد لفظه : مضاف إليه « وفت » وفى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى أم أيضاً « إن » شرطية « تك » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى أم أيضاً « مما » جار ومجرور متعلق بقوله خلت الآتى « قيدت » قيد : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى أم ، والتاء للتأنيث ، والجملة لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلا بمن « به » جار ومجرور متعلق بقيدت « خلت » خلا : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى أم ، والجملة فى محل نصب خبر « تك » وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٢) « خبر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أبح ، قسم » معطوفان على خبر بعاطف مقدر مع كل منهما « بأو » جار ومجرور تنازعه الأفعال الثلاثة قبله « وأبهم . واشكك » معطوفان على خبر « وإضراب » مبتدأ « بها » جار ومجرور متعلق بإضراب « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « نمى » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إضراب ، والجملة من نمى ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

أى : تُسْتَعْمَلُ « أو » للتخيير ، نحو : « خُذْ مِنْ مَالِي دِرْهَماً أو ديناراً » وللإباحة نحو : « جَالِسِ الْحَسَنَ أو ابْنَ سِيرِينَ » ، والفرقُ بين الإباحة والتخيير : أن الإباحة لاَ تَمْنَعُ الجمعَ ، والتخيير يمنعه ، وللتقسيم ، نحو : « الكلمة اسم ، أو فعل ، أوحرف » وللابهام على السامع ، نحو : « جاء زيد أو عمرو » إذا كُنْتَ عالماً بالجانى منهما وقَصَدْتَ الإبهام على السامع ، [ومنه قولُه تعالى : (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ)] ، وللشك ، نحو : « جاء زيد أو عمرو » إذا كنت شاكا فى الجانى منهما ، وللاضراب كقوله :

٢٩٥ — مَاذَا تَرَى فى عِيَالٍ قَدْ بَرِمْتُ بِهِمْ
لَمْ أَحْصِ عِدَّتَهُمْ إِلاَّ بِعَدَّادِ

---

٢٩٥ — هذان البيتان لجرير بن عطية ، يقولها لهشام بن عبد الملك .

اللغة : « عيال » يعنى بهم أولاده ومن يمونهم ويعولهم « برمت » ضجرت وتعبت .

الإعراب : « ما » اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « ذا » اسم موصول : خبر المبتدأ « ترى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة لا محل لها صلة ، والعائد ضمير منصوب بترى محذوف ، ويجوز أن يكون قوله : « ماذا » كله اسم استفهام مفعولا مقدماً لترى « فى عيال » جار ومجرور متعلق بترى « قد » حرف تحقيق « برمت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر صفة لعيال « بهم » جار ومجرور متعلق ببرمت « لم » نافية جازمة « أحص » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الياء ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « عدتهم » عدة : مفعول به لأحص ، وعدة مضاف والضمير مضاف إليه « إلا » أداة استثناء ملغاة « بعداد » جار ومجرور متعلق بأحص « كانوا » كان : فعل ماض ناقص ، وواو الجماعة اسمه « ثمانين » خبر كان « أو » حرف عطف بمعنى بل ، وقيل : هى بمعنى الواو « زادوا » فعل وفاعل « ثمانية » مفعول به لزاد « لولا » حرف امتناع لوجود « رجاؤك » رجاء : مبتدأ خبره محذوف وجوباً ، ورجاء مضاف والكاف =

كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً لَوْلاَ رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلْتُ أُولاَدِي

أى : بل زادوا .

وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوَ ، إِذَا لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا(١)

قد تستعمل « أو » بمعنى الواو عند أمْنِ اللَّبْسِ ؛ كقوله :

٢٩٦ — جَاءَ الخِلاَفَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَراً

كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ

= مضاف إليه ، قد ، حرف تحقيق ، قتلت ، فعل وفاعل ، أولادى ، أولاد : مفعول به لقتل ، وأولاد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أوزداوا » حيث استعمل فيه « أو » للاضراب بمعنى بل .

(١) « وربما » رب : حرف تقليل ، وما : كافة « عاقبت » عاقب : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى أو « الواو » مفعول به لعاقب « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « لم » نافية جازمة « يلف » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها « ذو » فاعل يلف ، وذو مضاف ، و « النطق » مضاف إليه ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « للبس » جار ومجرور متعلق بقوله منفذا الآتى « منفذاً » مفعول أول ليلق ، ومفعوله الثانى محذوف ، وجواب « إذا » محذوف .

٢٩٦ — هذا البيت لجرير بن عطية ، من كلمة يمدح بها أميرالمؤمنين عمر بن عبدالعزيز ابن مروان .

اللغة : « قدر » بفتحتين — أى : موافقة له ، أو مقدرة .

الإعراب : « جاء » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الممدوح « الخلافة » مفعول به لجاء « أو » عاطفة بمعنى الواو « كانت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الخلافة « له » جار ومجرور متعلق بقوله قدرا الآتى « قدراً » خبر كان « كما » الكاف جارة ، ما : مصدرية « أتى » فعل ماض « ربه » رب : مفعول به مقدم على الفاعل ، =

وَمِثْلُ « أَوْ » فِى الْقَصْدِ « إِمَّا » الثَّـانِيَهْ
فِى نَحْوِ : « إِمَّا ذِى وَإِمَّا النَّائِيَهْ »(١)

يعنى أن « إمَّا» المسبوقةَ بمثلها تُفِيدُ ما تفيده « أو » : من التخيير ، نحو : « خذ من مالى إمَّادرهما وإمَّا ديناراً » والإباحة ، نحو : « جَالِسْ إمَّا الحسنَ وإمَّا ابنَ سيرينَ » والتقسيم ، نحو : « الكلمة إمَّا اسم وإمَّا فعل وإمَّا حرف » والإبهام والشك ، نحو : « جاء إما زيد وإما عمرو » .

وليست « إما » هذه عاطفة ، خلافاً لبعضهم ، وذلك لدخول الواو عليها ، وحرفُ العطف لا يدخل على حرف [العطف](٢) .

* * *

= ورب مضاف والهاء مضاف إليه « موسى » فاعل أتى « على قدر » جار ومجرور متعلق بأتى .

الشاهد فيه : قوله « أو كانت » حيث استعمل فيه « أو » بمعنى الواو ، ارتكاناً على انفهام المعنى وعدم وقوع السامع فى لبس .

(١) « ومثل » مبتدأ ، ومثل مضاف و « أو » قصد لفظه : مضاف إليه « فى القصد » جار ومجرور متعلق بمثل « إما » قصد لفظه : خبر المبتدأ « الثانية » نعت لإما « فى نحو » جار ومجرور متعلق بمثل أيضاً « إما » حرف تفصيل « ذى » اسم إشارة للمفرد المؤنثة : مبتدأ ، وخبره محذوف : أى إما هذه لك ، مثلا « وإما » عاطفة « النائية » معطوف على ذى .

(٢) ههنا ثلاثة أمور نرى أن ننهك إليها ، الأول : أن « إما » الثانية تكون بمعنى أو باتفاق من النحاة ، نعنى أنها تأتى للمعانى المشهورة التى تأتى لها أو ، واختلفوا أهى عاطفة أم لا ؟ وقد أشار الشارح إلى هذا الخلاف ، ولا خلاف بينهم فى أن إما الأولى ليست عاطفة ، ولذلك تراها تفصل بين العامل ومعموله نحو : « زارنى إما زيد وإما عمرو » ، والأمر الثانى : أن المعانى المشهورة التى تأتى لها إما هى التى ذكرها =

وَأَوْلِ « لٰكِنْ » نَفْياً أَوْ نَهْياً ، وَ « لاَ »
نِدَاءً أَوْ أَمْراً أَوِ ائْبَاتاً تَلاَ[1]

أى : إنما يُعْطَفُ بلكن بعد النفى ، نحو : « ما ضَرَبْتُ زيداً لٰكِنْ عمراً » وبعد النهى ، نحو : « لا تَضْرِبْ زيداً لٰكِنْ عمراً » .

ويُعْطَفُ بـ « لا » بعد النداء ، نحو : « يا زيد لا عمرو » والأمْرِ ، نحو : « اضْرِبْ زيداً لا عمراً » وبعد الإثبات ، نحو : « جاء زيد لا عمرو » .

ولا يعطف بـ « لا » بعد النفى ، نحو : « ما جاء زيد لا عمرو » ولا يعطف بـ « لكن » فى الإثبات ، نحو : « جاء زيدلكن عمرو » .

* * *

وَبَلْ كَلٰكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا كَلَمْ أَكُنْ فى مَرْبِعٍ بَلْ تَيْهَا[2]

= الشارح ، وهى ما عدا الإضراب والجمع المطلق الذى تأتى له أو أحياناً كما فى الشاهد رقم ٢٩٦ ، والأمر الثالث : أن إما الثانية قد تحذف لذكر ما يغنى عنها ، نحو قولك : إما أن تتكلم بخير وإلا فاسكت ، ونحو قول الشاعر :

فإمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ فأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِّى مِنْ سَمِينِي
وَإِلاَّ فاطَّرِحْنِي وَاتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي

(١) « وأول » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، « لكن » قصد لفظه : مفعول به لأول « نفيا » مفعول ثان لأول « أو » عاطفة « نهيا » معطوف على قوله « نفيا » « ولا » قصد لفظه : مبتدأ « نداء » مفعول به مقدم لقوله « تلا » الآتى « أو أمراً أو إثباتاً » معطوفان على قوله « نداء » السابق « تلا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « لا » والجملة من تلا وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو « لا » المقصود لفظه .

(٢) « وبل » قصد لفظه : مبتدأ « كلكن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر =

وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الأَوَّلِ فِى الْخَبَرِ الْمُثْبَتِ ، وَالأَمْرِ الْجَلِي(١)

يُعْطَفُ ببل فى النفى والنهى ؛ فتكون كلكن : فى أنها تُقَرِّرُ حُكْمَ ما قبلها ، وتُثْبِتُ نقيضَهُ لما بعدها ، نحو : « ما قام زيد بل عمرو ، ولا تَضْرِبْ زيداً بل عمراً » فقرَّرَتِ النفىَ والنهىَ السابقين ، وأثبتت القيامَ لعمرو ، والأمْرَ بضربه .

ويُعْطَفُ بها فى الخبر المُثْبَتِ ، والأمر ؛ فتفيد الإضرابَ عن الأول ، وتَنْقُلُ الحكم إلى الثانى ، حتى يصير الأولُ كأنه مسكوتٌ عنه ، نحو : « قام زيد بل عمرو ، واضْرِبْ زيداً بل عَمْراً » .

* * *

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ(٢)

= المبتدأ ، بعد ، ظرف متعلق بمحذوف حال من ضمير المبتدأ المستكن فى الخبر ، وبعد مضاف ومصحوبى من ، مصحوبها ، مضاف إليه ، ومصحوبى مضاف وها مضاف إليه ، كلم ، الكاف جارة لقول محذوف ، لم : نافية جازمة ، أكن ، فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، فى مربع ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أكن ، بل ، حرف عطف ، تبا ، قصر للضرورة ، وأصله تباء ، معطوف على مربع .

(١) ، وانقل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، بها ، للثانى ، جاران ومجروران متعلقان بانقل ، حكم ، مفعول به لانقل ، وحكم مضاف و ، الأول ، مضاف إليه ، فى الخبر ، جار ومجرور متعلق بانقل أيضاً ، المثبت ، صفة للخبر ، والأمر ، معطوف على الخبر ، الجلى ، صفة للأمر .

(٢) ، إن ، شرطية ، على ضمير ، جار ومجرور متعلق بقوله ، عطفت ، الآتى ، وضمير مضاف و ، رفع ، مضاف إليه ، متصل ، نعت لضمير رفع ، عطفت ، عطف : =

أَوْ فَاصِلٍ مَا ، وَبِلاَ فَصْـــلٍ يَرِدْ
فِي النَّظْمِ فَاشِيًا ، وَضَعْفَهُ اعْتَقِـدْ[1]

إذا عَطَفْتَ على ضميرِ الرفع المتصل وجب أن تفصلَ بينه وبين ما عطفت عليه بشيء ، ويَقَعُ الفصلُ كثيراً بالضمير المنفصل ، نحو قوله تعالى : (لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلاَلٍ مُبِينٍ) فقوله : « وآباؤكم » معطوفٌ على الضمير فى « كنتم » وقد فصل بـ « أنتم » وورد — أيضاً — الفَصْلُ بغير الضمير ، وإليه أشار بقوله : « أو فاصل ما » وذلك كالمَفْعُول به ، نحو : « أَكْرَمْتُكَ وَزَيْدٌ » ، ومنه قولُه تعالى : (جَنَّاتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ) ؛ فمن : معطوف على الواو [فى يدخلونها] ، وصَحَّ ذلك للفصل بالمفعول به ، وهو الهاء من « يدخلونها » ومثله الفصلُ بلا النافية ، كقوله تعالى : (مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا) ، فـ « آبَاؤُنَا » معطوفٌ على « نا » ، وجاز ذلك للفصل [بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه] بلا .

= فعل ماض فعل الشرط ، والتاء ضمير المخاطب فاعله « فافصل » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، افصل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بالضمير » جار ومجرور متعلق بافصل « المنفصل » نعت للضمير ، وجملة فعل الأمر وفاعله فى محل جزم جواب الشرط .

(١) « أو » عاطفة « فاصل » معطوف على « الضمير » فى البيت السابق « ما » نكرة صفة لفاصل ، أى : فاصل أى فاصل « وبلا فصل » الواو للاستئناف ، بلا : جار ومجرور متعلق بقوله « يرد » الآتى ، ولا التى هى اسم بمعنى غير مضاف و « فصل » مضاف إليه « يرد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العطف على ضمير رفع « فى النظم » جار ومجرور متعلق بيرد « فاشيا » حال من الضمير المستتر فى « يرد » « وضعفه » الواو للاستئناف ، ضعف : مفعول مقدم لاعتقد ، وضعف مضاف والهاء مضاف إليه « اعتقد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

أَوْ فَاصِلٍ مَا ، وَبِلاَ فَصْـــلٍ يَرِدْ
فِي النَّظْمِ فَاشِيًا ، وَضَعْفَهُ اعْتَقِـدْ[1]

إذا عَطَفْتَ على ضميرِ الرفع المتصل وجب أن تفصلَ بينه وبين ما عطفت عليه بشيء ، ويَقَعُ الفصلُ كثيراً بالضمير المنفصل ، نحو قوله تعالى : (لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلاَلٍ مُبِينٍ) فقوله : « وآباؤكم » معطوفٌ على الضمير فى « كنتم » وقد فصل بـ « أنتم » وورد — أيضاً — الفَصْلُ بغير الضمير ، وإليه أشار بقوله : « أو فاصل ما » وذلك كالمَفْعُول به ، نحو : « أَكْرَمْتُكَ وَزَيْدٌ » ، ومنه قولُه تعالى : (جَنَّاتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ) ؛ فمن : معطوف على الواو [فى يدخلونها] ، وصَحَّ ذلك للفصل بالمفعول به ، وهو الهاء من « يدخلونها » ومثله الفصلُ بلا النافية ، كقوله تعالى : (مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا) ، فـ « آبَاؤُنَا » معطوفٌ على « نا » ، وجاز ذلك للفصل [بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه] بلا .

= فعل ماض فعل الشرط ، والتاء ضمير المخاطب فاعله « فافصل » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، افصل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بالضمير » جار ومجرور متعلق بافصل « المنفصل » نعت للضمير ، وجملة فعل الأمر وفاعله فى محل جزم جواب الشرط .

(١) « أو » عاطفة « فاصل » معطوف على « الضمير » فى البيت السابق « ما » نكرة صفة لفاصل ، أى : فاصل أى فاصل « وبلا فصل » الواو للاستئناف ، بلا : جار ومجرور متعلق بقوله « يرد » الآتى ، ولا التى هى اسم بمعنى غير مضاف و « فصل » مضاف إليه « يرد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العطف على ضمير رفع « فى النظم » جار ومجرور متعلق بيرد « فاشيا » حال من الضمير المستتر فى « يرد » « وضعفه » الواو للاستئناف ، ضعف : مفعول مقدم لاعتقد ، وضعف مضاف والهاء مضاف إليه « اعتقد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

والضمير المرفوع المستتر فى ذلك كالمتصل ، نحـو « أضرِبْ أنْتَ وَزَيْدٌ » ، ومنـه قوله تعالى : (أسْكُنْ أنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّـةَ) فـ « زَوْجُكَ » معطوف على الضمير المستتر فى « أسْكُنْ » وصَحَّ ذلك للفصل بالضمير المنفصل — وهو « أنت » — .

وأشار بقوله : « وبلا فصل يرد » إلى أنه قد وَرَدَ فى النظم كثيراً العطفُ على الضمير المذكور بِلاَ فَصْلٍ ، كقوله :

٢٩٧ — قُلْتُ إذْ أقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى
كَنِعَاجِ الفَـلاَ تَعَسَّفْنَ رَمْلاَ

فقوله : « وَزُهْرٌ » معطوفٌ على الضمير المستتر فى « أقْبَلَتْ » .

---

٢٩٧ — البيت لعمر بن أبى ربيعة المخزومى .

اللغة : « زهر » جمع زهراء ، وهى المرأة الحسناء البيضاء ، وتقول : زهر الرجل — من باب فرح — إذا أشرق وجهه وابيض « تهادى » أصله « تتهادى » — بتاءين — فحذف إحداهما تخفيفاً ، ومعناه ، تتمايل ، وتتمايس ، وتتبختر « نعاج » جمع نعجة ، والمراد بها هنا بقر الوحش « الفلا » هى الصحراء « تعسفن » أخذن على غير الطريق ، وملن عن الجادة .

الإعراب : « قلت » فعل وفاعل « إذ » ظرف متعلق بقال « أقبلت » أقبل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى « وزهر » معطوف على الضمير المستتر فى أقبلت « تهادى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى ، والجملة فى محل نصب حال من فاعل أقبلت المستتر فيه « كنعاج » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ثانية من فاعل أقبلت ، ونعاج مضاف و « الفلا » مضاف إليه « تعسفن » تعسف : فعل ماض ، ونون النسوة فاعل ، والجملة فى محل نصب حال من نعاج الفلا « رملا » نصب على نزع الخافض .

الشاهد فيه : قوله « أقبلت وزهر » حيث عطف « زهر » على الضمير المستتر فى =

وقد ورد ذلك فى النثر قليلا ، حكى سيبويه رحمه الله تعالى : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ » برفع « العدم » بالعطف على الضمير المستتر فى « سواء » .

وعُلِمَ من كلام المصنف : أن العطف على الضمير المرفوع المنفصل لا يحتاج إلى فَصْل ، نحو « زَيْدٌ مَا قَامَ إِلاَّ هُوَ وَعَمْرٌو » وكذلك الضميرُ المنصوبُ المتصلُ والمنفصلُ ، نحو « زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ وَعَمْراً ، وما أكْرَمْتُ إلاَّ إيَّاكَ وَعَمْراً » .

وأما الضمير المجرور فلا يُعْطَفُ عليه إلا بإعادة الجارِّ له ، نحو « مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ » ولا يجوز «مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ» .

هذا مَذْهَبُ الجمهور ،وأجاز ذلك الكوفيون ،واختارهُ المصنف ، وأشار إليه بقوله :

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرِ خَفْضٍ لَازِماً قَدْ جُعِلاَ(١)
وَلَيْسَ عِنْدِى لَازِماً ؛ إِذْ قَدْ أَتَى فِى النَّثْرِ وَالنَّظْمِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا(٢)

= « أقبلت » المرفوع بالفاعلية ، من غير أن يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالضمير المنفصل ، أو بغيره ، وذلك ضعيف عند جمهرة العلماء ، وقد نص سيبويه على قلته.

ومثل بيت الشاهد فى ذلك قول جرير بن عطية يهجو الأخطل :

وَرَجَا الأَخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالاَ

(١) « وعود » مبتدأ ، وعود مضاف و « خافض » مضاف إليه « لدى » ظرف بمعنى عند متعلق بعود ، ولدى مضاف و « عطف » مضاف إليه « على ضمير » جار ومجرور متعلق بعطف ، وضمير مضاف و « خفض » مضاف إليه « لازما » مفعول ثان مقدم على عامله وهو جعل الآتى « قد » حرف تحقيق « جعلا » جعل : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عود خافض ، ونائب الفاعل هو المفعول الأول ، والألف للاطلاق ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وتقدير الكلام : وعود خافض قد جعل لازما .

(٢) « وليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عود خافض « عندى » عند : ظرف متعلق بقوله « لازما » الآتى ، وعند مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « لازما » خبر ليس « إذ » أداة تعليل « قد » حرف تحقيق « أتى » =

أى : جَعَلَ جمهورُ النحاةِ إعادَةَ الخافِض — إذا عُطِفَ على ضمير الخفض — لازماً ، ولا أقول به ؛ لورود السماع : نثراً ، ونظماً ، بالعطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض ؛ فمن النثر قراءة حمزة (وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِى تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ) بجر (الأرحام) عطفاً على الهاء المجرورة بالباء ، ومن النظم ما أنشده سيبويه ، رحمه الله تعالى :

٢٩٨ — فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا
فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

بجر « الأيام » عطفاً على الكاف المجرورة بالباء .

* * *

= فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « فى النثر » جار ومجرور متعلق بأتى « والنظم » معطوف على النثر « الصحيح » نعت للنظم « مثبتا » حال من فاعل أتى .

٢٩٨ — هذا البيت من شواهد سيبويه (س ١/٣٩٢) التى لم يعزها أحد لقائل معين .

اللغة : « قربت » أخذت ، وشرعت ، ويؤيده رواية الكوفيين فى مكانه « فاليوم أنشأت . . . » وفى بعض النسخ « قد بت » « تهجونا » تسبنا .

المعنى : قد شرعت اليوم فى شتمنا والنيل منا ؛ إن كنت قد فعلت ذلك فاذهب فليس ذلك غريباً منك لأنك أهله ، وليس عجيباً من هذا الزمان الذى فسد كل من فيه .

الإعراب : « قربت » قرب : فعل ماض دال على الشروع ، والتاء اسمه « تهجونا » تهجو : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونا : مفعول به ، والجملة فى محل نصب خبر قربت « وتشتمنا » الواو عاطفة ، تشتم : معطوف على تهجونا « فاذهب » الفاء واقعة فى جواب شرط مقدر ، أى إن تفعل ذلك فاذهب =